





## مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(١٩٩٦/٩/١٢٤٥)

رقم التصنيف : ٤١٥

المؤلف ومن هو في حكمه : أمّنة صالح الزعبي

عنوان المصنف : مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة  
العربية

الموضوع الرئيسي : ١- اللغات

٢- النحو والصرف العربي

رقم الإيداع : (١٩٩٦/٩/١٢٤٥)

بيانات النشر : عمان / مؤسسة رام للتكنولوجيا  
والكمبيوتر

\* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية .

# مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية

دراسة وصفية تاريخية

آمنة صالح الزعبي

١٩٩٦م

مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر

موتة/تلفاكس ٠٣-٣٧٢٥٣٥

**إهداء**

**إلى والدي الكريم الحاج صالح محمد الزعبي . . .**

**ثم إلى والدتي الكريمة . . .**

**أقدم هذا الجهد ثمرة من ثمار غرسهما المبارك**

**أمنة**

## الرموز الصوتية المستعملة

رموز الحركات		الصوامت
		> الهمزة
a	الفتحة القصيرة	b الباء
ā	الفتحة الطويلة	p الباء
i	الكسرة القصيرة الخالصة	t التاء
ī	الكسرة الطويلة الخالصة	ṭ التاء
e	الكسرة القصيرة المعالة	g الجيم
ē	الكسرة الطويلة المعالة	ḥ الحاء
u	الضمة القصيرة الخالصة	ḥ الخاء
ū	الضمة الطويلة الخالصة	d الدال
o	الضمة القصيرة المعالة	ḏ الذال
ō	الضمة الطويلة المعالة	r الراء
		z الزاي
		s السين
		السامخ في العبرية s'
		š الشين
		š الصاد
		ḏ الضاد
		ṭ الطاء
		ẓ الظاء
		< العين
		ḡ الغين
		f الفاء
		ḡ الغاء
		k القاف
		k الكاف



# المقدِّمة



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد: فهذه الدراسة التي وسمتها بمصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تاريخية جاءت لتكشف عن هذا الموضوع المهم من موضوعات اللغة العربية الذي لم يتعرض حتى الآن لدراسة وافية تكشف غوامضه وتلقي ضوءاً على جوانبه المختلفة. فهو من الموضوعات التي يكتنفها كثير من الغموض في معظم جوانبها. على الرغم من محاولات القدماء المستمرة لإيجاد زمر ومجموعات تُحشَرُ فيها أنماط المصدر المختلفة.

والحقيقة أن المصدر في اللغة العربية يبدو للوهلة الأولى مختلفاً عن المصدر في اللغات السامية الأخرى التي اتخذت منحىً قياسياً مختلفاً عما في العربية. فمعلوماتنا عن هذه اللغات تفيدنا أن المصدر فيها قياسي لا يتجاوز صيفه الوزن أو الوزنين، غير أن القدماء أنفسهم قدموا لنا عشرات الأوزان، التي تمثل صيغ المصدر في اللغة العربية. ففي العصور المتأخرة أحصى لنا الجاريري أربعة وثلاثين وزناً من الأوزان التي استعملت فعلاً في اللغة العربية<sup>(١)</sup>.

وفي العصر الحديث قدّم بعض المستشرقين أكثر من هذا، فقد ذكر (Wright) أربعة وأربعين وزناً<sup>(٢)</sup>، وكنا نعتقد أن هذه الأوزان هي الوحيدة التي يمكن أن ندرجها، لولا أننا قد وجدنا بداية بعض الأوزان التي لم يذكرها (Wright) في إحصائيته؛ وذلك في أثناء بحثنا في تتبع التاريخ الاستعمالي للغة العربية.

ولما كان موضوع المصدر من هذا المنظور لم يبحث بحثاً شافياً، فقد رأيت أن أقوم بهذا البحث بعد أن اطلعت على بحثين يبحثان في المصدر بعيداً عن هذا المستوى. البحث الأول: أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية، وهو رسالة دكتوراه أعدها الدكتور صلاح الدين صالح حسنين في كلية دار العلوم بالقاهرة، حيث تعرض للمقارنة بين المصدر في اللغة العربية واللغة العبرية، مقتصرراً على استعمال المنهج الوصفي.

وأما البحث الثاني فهو رسالة أعدتها وسمية المنصور، بعنوان أبنية المصدر في الشعر الجاهلي وهي دراسة احصائية تحليلية، عمدت فيها الباحثة إلى تحليل الشعر الجاهلي فقط

(١) متن الخافية للجاريري ٤٠/٢.

(٢) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V. 1, P.112-115.

تحليلاً يكشف عن بعض الأوزان المهمة التي استعملها الشعراء في العصر الجاهلي.  
بالإضافة إلى أن أحداً لم يدرس هذا الموضوع دراسة تكشف عن جانب القياس  
والسماع فيه، حيث ركزت معظم الدراسات على محاولة إيجاد أوزان تبدو كأنها مقيسة،  
عما جعل التعسف ظاهراً في دراساتهم كما كان في دراسات القدماء الذين رأوا أن بعض  
الأوزان قد تشمل كثيراً من الأفعال التي تتخذ شكلاً صوتياً واحداً، إلا أن هذا التعميم  
سرعان ما يضيع عندما نكتشف أن قلة من الأفعال فقط هي التي يمكن أن يكون لها  
مصدران أو أقل، فأغلب هذه الأفعال تتخذ أشكالا تزيد عن الثلاثة، مما ينفي احتمال أن  
يكون الشكل البنائي التركيبي للفعل هو الذي يتحكم في بناء مصدره وقياسه، ولما أحسن  
القدماء بهذا لجأوا إلى محاولة إيجاد بعض الزمر التي تخضع للدلالة، كدلالة الألوان أو  
الأصوات أو الأمراض أو الصفات أو العاهات وغيرها. غير أننا يمكن أن نقض هذه الزمر  
من منظورين:

المتطور الأول: أن هذه الزمر لا تحكم ضبط هذه الأوزان، بحيث نجد في الزمرة الواحدة  
مصادر ليس لها علاقة بالصوت، بل هي من باب آخر..  
المتطور الثاني: يبدو لمن يتبع الأفعال التي تخضع للزمرة الواحدة أن أفعالها لها أكثر من  
مصدر واحد.

وأما القضية الثانية التي دفعتنا للشروع في كتابة هذا البحث فهي علاقة المصدر  
بقوانين التطور اللغوي واللهجات وعلم الدلالة.

ولما كانت كتب الصرف العربي القديم والحديث تكاد تذكر المعلومات نفسها فقد  
رأينا أن الإفادة منها لن تكون بالقدر الذي يمكن أن نحصله من خلال مراجعتنا للمعاجم  
العربية، فقد رأينا أن خير وسيلة لإحصاء جديد يمكن أن يضيف شيئاً جديداً هي الرجوع  
إلى هذه المعاجم للكشف عن الأوزان التي لم يذكرها القدماء أو المحدثون؛ ولذا فقد  
اتخذت من لسان العرب مرجعاً أساساً لتتبع الاستعمال العربي ولا سيما أنه معجم جامع  
لخمس من المعاجم العربية الكبيرة التي سبقتها، كما لم نهمل المعاجم الأخرى، كالصحيح  
وتاج العروس وأساس البلاغة، بل معجم العين أيضاً فأفدت منها إفادة عظيمة، أرجو أن  
تكون واضحة في ثنايا هذا البحث.

وبعد أن اكتملت مادة البحث وقمت بتنسيقها وفقاً لمفردات الموضوع قمت بتقسيم البحث كما يلي:

١- التمهيد: وتعرضت فيه لمعنى المصدر في اللغة والاصطلاح متبعةً هذا المعنى في المعاجم وكتب الصرف، حيث لم أجد فيها كبير خلاف بين التصريفيين واللغويين.

٢- الباب الأول: وجعلته للحديث عن مصادر الأفعال الثلاثية المجردة وقد قسمتها إلى ثلاثة فصول، جعلت الفصل الأول للحديث عن الوزن (فَعْل) وهو الوزن الذي افترض السابقون أنه الوزن القياسي الأصلي للمصدر في اللغة العربية. وأما الفصل الثاني فقد جعلته للحديث عن الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها، وهي أوزان: فَعَلَ وفُعُول وفِعَال وفَعِيل وفَعْلَة وفَعْلَة وفَعَال وفُعِل وفُعِل وفُعِلَة وفُعُولَة وفُعَال وغيرها. وأما الفصل الثالث فقد كان للحديث عن الأوزان القليلة الاستعمال والنادرة مثل: فِعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعِل وفُعِل، وفاعلة وفَعْلَان وفُعْلَان وفِعْلِيَاء وفِعِيل وفِعْلَانَة وغيرها من الأوزان النادرة المذكورة في البحث، وقد استولى هذا الفصل على أغلب المصادر من حيث عددها كما سنرى.

٣- الباب الثاني: وقد جعلته لأبواب صرفية أخرى تتعلق بالمصدر، وقد قسمته إلى فصلين، جعلت الفصل الأول للحديث عن مصادر الأفعال المعتلة حيث بحث فيه مصادر المثال والأجوف والناقص متعرضة للفيف المقروق واللفيف المقرون. وأما الفصل الثاني فقد جعلته للحديث عن أبواب تتعلق بالمصدر تعلقاً لاتفك عنه وهي: المصدر الميمي، ومصدر المرة، ومصدر الهيئة، والمصدر الثنائي والمصدر المضاف والمصدر الجامد، وجمع المصدر والمصدر المؤول، وحاولت أن أخرج بشيء في هذه الأبواب مما هو مذكور في موضعه من هذا البحث.

٤- الباب الثالث: وهو مخصص للحديث عن المصدر والقياس وقد قسمته إلى ثلاثة فصول:

**الفصل الأول:** وجعلته للحديث عن قياسية المصدر وما يتعلق بها من قضايا كإقتران الفعل بالمصدر، وتعدد المصدر للفعل الواحد، حيث طبقت بعض القوانين على المصدر مقارنة ما في العربية غيرها من اللغات السامية ولهجاتها، كالسريانية والحبشية والعبرية والآشورية

والقبتانية والسبئية وغيرها.

الفصل الثاني: وجعلته للحديث عن المصدر وسنن التطور اللغوي ، كأثر حروف الخلق (أصوات الخلق) في بنية المصدر، وأثر القوانين الصوتية واللهجات في بناء المصدر.

الفصل الثالث: وقد جعلته للحديث عن المصدر والدلالة حيث بحثت في تعدد المصدر مع بقاء المعنى واحداً، واختلاف المصدر لاختلاف المعنى، وهي دراسة جديدة لم أجدها مراجع في مكتبتنا القديمة أو الحديثة.

٥- الخاتمة: وقد ضمنتها شيئاً من نتائج البحث المهمة التي توصلت إليها ثم أتبع ذلك بثبت للمراجع العربية والأجنبية، ثم أتبع ذلك بفهرس لمفردات الرسالة وموضوعاتها.

وبعد هذا فأود أن أذكر أنني حاولت أن أقدم أفضل ما عندي واجتهدت في تتبع هذا الموضوع ما غادرت شيئاً يمكن أن يفيد البحث ما وسعني ذلك. حيث اعتمدت في كتابتي على المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج المقارن، كما كنت أخرج الشواهد في مصادرها ما أمكنتني ذلك متجنبة التكرار إن وجد، كما استثنيت ما يتعلق بدرس المصدر من الناحية النحوية التركيبية لأنني رأيت أن أقصر هذا البحث على النواحي الصوتية والصرفية.

وأسأل الله العفو عما وقعت فيه من سهو، وكل ابن آدم خطاء،

والله من وراء القصد

آمنة صالح محمد الزعبي

## التهذيب

### معنى المصدر

١- المعنى اللغوي:

للمصدر علاقة لفظية وثيقة بالمصدر عن الشيء كما تنص المعاجم العربية، فقد ورد عند الأزهري: صدرت عن الماء صَدْرًا، وهو الاسم، فإذا أردت المصدر جزمت الدال، وأنشدنا: (بسيط)

وليلة قد جعلت الصبح موعدها      صَدْرُ المطية حتى تعرف السُدُفًا<sup>(١)</sup>  
قال: صَدْرُ المطية: مصدر.

وقال الليث: الصَدْرُ: الانصراف عن الورد. وعن كل أمر يقال: صدروا وأصدروناهم، وطريق صادر معناه أنه يصدر بأهله عن الماء، وطريق وارد يرد بهم... وقال الليث: أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام كقولك: الذهاب والسمع والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذهابًا، وسمع سمعًا وسماعًا، وحفظ حفظًا<sup>(٢)</sup>.

وورد ما يشبه هذا الكلام عند ابن منظور، قال: <sup>(٣)</sup> «الصَدْرُ بالتحريك الاسم، من قولك: صَدَرْتُ عن الماء وعن البلاد... وأصْدَرْتُهُ فصدر أي: أرجعته فرجع، والموضع مَصْدَرٌ، ومنه مصادر الأفعال، والصَدْرُ نقيض الورد، صدر عنه يَصْدُرُ صَدْرًا ومَصْدَرًا ومَزْدَرًا الأخيرة مضارعة، وقد أصْدَرَ غيره وصَدْرَهُ والأول أعلى.

وقال أحمد الفيومي صاحب المصباح المنير<sup>(٤)</sup>: «صَدْرُ القول صُدُورًا من باب (قَعَد) وأصْدَرْتَهُ بالألف وأصله الانصراف يقال: صَدْرُ القوم وأصدروناهم، إذا صرفتهم، وصَدَرْتُ عن الموضع صَدْرًا من باب (قتل): رجعت... ف (صَدْر) مصدر والاسم الصَدْرُ بفتحيتين.

(١) البيت لابن مقبل، انظر ديوانه من ١٨٥ وغير منسوب في تهذيب اللغة (مصدر)

١٣٤/١٢ والمصباح المنير (مصدر) ٢٢٤/١ ومجمل اللغة (مصدر) ٣٦٣/٣.

(٢) تهذيب اللغة (مصدر) ١٣٤/١٢-١٣٥.

(٣) لسان العرب (مصدر) ٤٤٨/٤-٤٤٩.

(٤) المصباح المنير (مصدر) ٢٢٤/١.

والمصدر عند ابن فارس من الصَدْر الذي هو خلاف الورد، كقولهم: صدر عن الماء وصدر عن البلاد إذا كان وردها ثم شخّص عنها.<sup>(١)</sup> وقال في مجمل اللغة<sup>(٢)</sup>: «الصَدْر للإنسان وغيره، والصَدْر خلاف الورد... صَدَرَت عن البلاد صَدْرًا، وهو الاسم، فإن أردت المَصْدَر جزمت الدال.

ولا يختلف ما ذكرناه من قول القدماء عما ورد عند المحدثين، فقد قال سعيد الشرتوني صاحب معجم أقرب الموارد:<sup>(٣)</sup> «صدر عن المكان، وصدر عن الماء، صَدْرًا ومَصْدَرًا، رجع عنه وانصرف، وصَدَر الرجل غيره، أرجعه» والصَدْر بتحريك الدال: الاسم من صَدَر أي: رجع عن الماء<sup>(٤)</sup>

وذكر W. wright أن «المَصْدَر لغة هو المكان الذي يصدر منه الشيء، ويمكن أن يقارن مع صيغة المصدر في اليونانية الذي يستعمل مع الأداة»<sup>(٥)</sup> وبعد هذا العرض نخلص إلى أن المصدر هو ما صدر عنه الوارد إليه أصلاً، وهذه التسمية أساس للفكر اللغوي العربي في هذه المسألة ولا سيما عند البصريين الذين اعتقدوا أن المصدر هو الأصل الذي صدر عنه الفعل<sup>(٦)</sup>

## المصدر في الاصلاح:

لعل تسمية المصدر من أقدم المصطلحات التي عرفها النحو العربي، فقد استعملها النحويون العرب الأوائل للدلالة على مانحن بصدد، وللدلالة على باب المفعول المطلق<sup>(٧)</sup>. والملاحظ أن سيويه كان يفصل الذكر في أنواع المصدر فقد قال في موضع:<sup>(٨)</sup> «هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصياً» وقد سماه المصدر الذي يكون فيه معنى

- (١) مقاييس اللغة (صدر) ٢٣٧/٢
- (٢) مجمل اللغة (صدر) ٢٦٣/٢ وانظر التكملة والذيل والصفة ٦٥/٢.
- (٣) أقرب الموارد في فصح العربية والشارد (صدر) ٦٢٧/١.
- (٤) أقرب الموارد في فصح العربية والشارد (صدر) ٦٢٨/١.
- (٥) Wright, w., A Grammar of the Arabic Language, V.I, P.110
- (٦) الأصول في النحو ١٩٠/١ وانظر اللع في العربية ٤٨ والمفصل ٣١-٣٢ وأسرار العربية ١٧١ و١٧٣ واللسان (صدر) ٤٤٩/٤
- (٧) في المصطلح النحوي البصري ٧٢.
- (٨) الكتاب ٢٨٠/١.

التعجب<sup>(١)</sup>. أو المصدر المثنى<sup>(٢)</sup>، أو المصدر الجامد<sup>(٣)</sup>، على عادة سيويه في وصف المصطلحات بحسب حالتها التي هي عليها.

كما أطلق سيويه على المصدر مصطلح الحدث<sup>(٤)</sup>؛ لأن المصادر كلها أعراض حادثة، وقد يسمى اسم المعنى<sup>(٥)</sup>، وذكر الزمخشري أن سيويه سماه الفعل<sup>(٦)</sup>، وهذه التسمية موجودة عند الأخفش الأوسط على قلة<sup>(٧)</sup>. وقد وجدت أن المبرد يسمي المصدر إذا كان مفعولاً مطلقاً اسم الفعل<sup>(٨)</sup>. وأما تعريفه، فقد قال ابن فضال المجاشعي<sup>(٩)</sup>: المصدر ما صدر عنه الفعل، وكان أصلاً له، وأصله من صَدَرَت الإبل إذا رجعت بعد أن شربت، والإبل صادرة، والموضع الذي رجعت عنه مصدر لها، كما كان حين وردت إليه مورداً لها.

وقال ابن هشام<sup>(١٠)</sup>: «الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علماً، كقَجَار وحمَاد للقَجْرَةِ والمَحْمَدَةِ، أو مبدوءاً بميم غير زائدة لغير المفاعلة ك(مَقْرَب) و(مَقْتَل). أو متجاوزاً فعله الثلاثي، وهو بزنة اسم الحدث الثلاثي ك(غُسْل) و(وَضُوء) في قولك: اغتسل غُسْلاً، وتوضأ وضُوءاً، فإنهما بزنة القرب والدخول في (قرب قريباً) و(دخل دُخُولاً)، فهو اسم مصدر.»

وقال الجامي في شرحه للكافية<sup>(١١)</sup>: «اسم الحدث، يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أولم يصدر كالطول والقصر... والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أي المفعول المطلق.»

- 
- |      |  |
|------|--|
| (١)  | الكتاب ٣٢٨/١.                              |
| (٢)  | الكتاب ٢٤٨/١.                              |
| (٣)  | الكتاب ٢٢٢/١.                              |
| (٤)  | الكتاب ٣٤/١ و ١٢/١ وانظر لسان العرب ٢٣٢/٢. |
| (٥)  | المفتاح في الصرف ٥٢.                       |
| (٦)  | المفصل ٣١-٣٢.                              |
| (٧)  | معاني القرآن للأخفش ١٨٤.                   |
| (٨)  | المقتضب، ١٢٤/٢.                            |
| (٩)  | شرح عيون الاعراب ١٥٧.                      |
| (١٠) | شرح عيون الاعراب ١٥٧.                      |
| (١١) | الفوائد الضيائية ١٨٩/٢.                    |

ولا يكاد ماجاء به المحدثون يختلف عن هذا الذي جاء به القدماء فقد ذكر W. right أن المصادر هي أسماء تشتق من لفظ الأفعال (متابعاً الكوفيين) بغض النظر عن المعنى أو الوقت الذي يشير إليه الفعل، وتسمى هذه المصادر أسماء الحدث أيضاً<sup>(١)</sup>. وذكر الدكتور عبد الهادي الفضلي أن المصدر هو الاسم الدال على الحدث المجرد من الزمان والمكان والشخص مثل جلوس وتفضّل وإنسانية<sup>(٢)</sup>. وبعبارة أخرى نلاحظ أن المعنى الاصطلاحي للمصدر مأخوذ من معناه اللغوي، فما صدر عن الشيء بعد أن يرد هو المصدر، فقد تصور البصريون أن المصدر هو أصل اشتقاق الأفعال؛ ولذلك سمي مصدراً؛ لأن الأفعال تصدر عنه.

(١) Wright, w., A Grammar of the Arabic Language, V.I, P.110.

(٢) مختصر الصرف، ٤٩ وانظر علم الصرف، دراسة وصفية ١٠٩.

# الباب الأول

## مصادر الأفعال الثلاثية المجردة

### الفصل الأول:

وزن فَعْل

### الفصل الثاني:

الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها

### الفصل الثالث:

الأوزان القليلة الاستعمال والنادرة التداول



## الفصل الأول

### وزن فَعْل



# وزن فَعَل

## تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن صوتياً من مقطعين قصيرين على النحو التالي:

١- المقطع الأول فع (fa') وهو مقطع قصير مطلق .

٢- المقطع الثاني لن (Lun) وهو مقطع قصير مطلق .

## بنائه الصرفي

لقد قرر النحويون القدماء والمحدثون أن (فَعَل) يكون مصدراً للأفعال الثلاثية المتعدية التي على وزن (فَعَل يَفْعُل) و (فَعَل يَفْعُلُ) <sup>(١)</sup>، فمثال ما جاء منه من (فَعَل يَفْعُل): قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا وَخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ خَلْقًا، وَدَقَّ يَدُقُّ دَقًّا، وَمِنْ شَجَبَ يَشْجُبُ شَجَبًا، فِي الْهَلَاكِ وَالْيُسِّ <sup>(٢)</sup> وَأَمَّا (فَعَل يَفْعُلُ) فمثاله: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وَحَسَّ يَحْسُ حَسًّا، وَأَمَّا (فَعِل يَفْعِل) فنحو: لَحَسَ يَلْحَسُ لَحْسًا، وَلَقَمَ يَلْقَمُ لَقْمًا وَشَرِبَ يَشْرِبُ شَرْبًا، وَمَلَجَهَ يَمَلِجُهَ مَلَجًا، وَمِنْهُ أَيْضًا وَدِدَتْهُ وَدًّا <sup>(٣)</sup>.

وقد يجيء هذا المصدر من المعتل كما يجيء من الصحيح، فمثاله من الأجوف اللازم ما ورد في الفعل (راغ) فمصدره (الرَّوْغ) ومعنى راغ: حاد <sup>(٤)</sup>، ومثال الناقص اللازم مصدر الفعل (جرى)، فمصدره الذي ذكرته المعاجم اللغوية هو (جَرِيٌّ) <sup>(٥)</sup>، وأما مثال المثال منه فالفعل (وضع) المتعدي هو (الْوَضْعُ) <sup>(٦)</sup> ومنه وَزَنَ يَزِنُ وَزْنًا <sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ٥/٤ والمقتضب ١٢٥/٢ والمقرب ٤٨٦، والنكت الحسان ٢١٢ وأوضح

المصالح ٢٦٠/٢ ونزهة الطرف ١٧ والهمع ١٦٧/٢ وحاشية فتح الجليل ٢٢٤

والاشتقاق ٢١٦، وعلم الصرف ١٠٩ ومختصر الصرف ٥٢ وانظر:

Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.1, p. 112.

(٢) مجالس ثعلب ٤٩٦/٢.

(٣) الكتاب ٧٠٦/٤ وانظر همع الهوامع ٤٨/٦.

(٤) لسان العرب (روغ) ٤٣-٨. وتاج العروس (روغ) ١٣/٦ وجمهرة اللغة (روغ) ٣٩٨/٢.

(٥) لسان العرب (جرا) ١٤٠/١٤. وتاج العروس (جرا) ٧١/١٠ وجمهرة اللغة (جرى)

٨٨/٢.

(٦) لسان العرب (وضع) ٢٩٦/٨. وتاج العروس (وضع) ٤٣/٥ وجمهرة اللغة (هضع)

٩٥/٣.

(٧) الجمل للزجاجي ٢٨٢.

وقد عدّ الخليل وسيبويه هذا الوزن أصلاً للأوزان الأخرى، واحتجوا لذلك بكثرته في السماع، ولأن كل فعل ثلاثي نجىء المرة منه على وزن (فَعَلَة) نحو: ضربته ضربة وقتله قتلة، وشتمته شتمة، فكان المصدر منها (ضرب وقُتل وشتم)، إنما هو جمع (فَعَلَة) نحو: ثمرة وتمر ونخلة ونخل، لأن المصدر إنما يدلُّ على الجنس كما أن التمر والتخل يدلان على الجنس، فضربة نظيره (ثمرة) وضرب نظيره تمر. ولذلك فقد جعل الخليل وسيبويه ما خالف هذا الوزن فرعاً عليه لأنها لا تطرد أطراداً، لأن (فعل) لا يمتنع منها جميعها فهو الأصل<sup>(١)</sup>.

ولا يقتصر هذا الوزن على الأفعال المتعدية الصحيحة، بل ربما يجيء على بعض الأفعال التي ذهب القدماء إلى قياس مصدرها، وذلك كالأفعال الدالة على القيادة أو الولاية أو الحرف، فالفعل (عاس) مصدره القياسي عندهم (العياسة) إلا أن العرب قالوا العوس على هذا الوزن<sup>(٢)</sup>.

وقد يجيء أيضاً من الأجوف على هذا الوزن إذا كان لازماً، فقد ذكر سيبويه أمثلة على هذا في الفعل (جال) والفعل (غلى)، فالمتنظر أن تكون على وزن فَعَلان، بفتح الفاء والعين، غير أنه ذكر أن العرب قالوا: الجول والغلى على الأصل. كما قالوا أيضاً أللمع والخطر والهنر على هذا الأصل، وذهب سيبويه إلى عدّ هذه الأمثلة مما شذَّ عن القياس فهي لا تضبط به ولا بأمر أحكم منه وهكذا مأخذ الخليل<sup>(٣)</sup>.

ومما يدلُّ على أنه غير مقيس أن بعض الأفعال عهد عنها غير هذا الوزن نحو: ذَبَلَ البَقْلُ ذَبْلاً والقياس (ذَبَلْ ذُبُولاً) وهو لازم أيضاً، كما قد تشارك الأفعال في وزنين نحو: عثرت على الشيء عثراً وعثوراً، وعبرت النهر عبراً وعبوراً<sup>(٤)</sup>.

ولا يقتصر هذا الخروج عن هذه القاعدة على هذه الأشياء، بل إن بعض الأفعال من باب (كرم) جاءت على هذا الوزن وذلك نحو: مَجَّدَ مَجْجَداً<sup>(٥)</sup> كما أن بعض الأفعال

(١) المتصحف لابن جني ١٧٩/١ وانظر شرح المفصل ٤٤/٦.

(٢) الكتاب ١٠/٤-١١.

(٣) الكتاب ١٥/٤.

(٤) نزهة الطرف ١٨ وانظر لسان العرب (مب) ٥٣٠/٤ وجمهرة اللغة (مب) ٣٦٦/١.

وتاج العروس (مب) ٣٧٧/٢.

(٥) نزهة الطرف ١٦.

كان قياسها أن تكون على هذا الوزن لأنها من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) التي نص النحاة على قياس مصدرها على هذا الوزن، إلا أنها جاءت على وزن (فَعِلَ) وذلك نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْماً<sup>(١)</sup>. على الرغم من كونه متعدياً أيضاً.

ومن الأمثلة على تعدد مصدر الفعل وقياسية هذا الوزن لتعدد اللغات واللهجات ما ورد في قوله تعالى: «فَقَالُوا هَذَا اللَّهُ يُزَعِّمُهُمْ»<sup>(٢)</sup> فقد قرأ الكسائي: يُزَعِّمُهُمْ بضم الزاي وقرأ باقي السبعة بفتح الزاي<sup>(٣)</sup> وذكر أبو حيان الأندلسي أن الضم مصدر ولكنه جاء على لغة بني أسد والفتح مصدر في لغة الحجازيين<sup>(٤)</sup> غير أن مكياً ذكر أن من العلماء من ذكر أن الفتح هو المصدر وأما الضم فاسم وليس بمصدر<sup>(٥)</sup>. وكذلك في الفعل شَرِبَ يَشْرَبُ المتعدي أيضاً، فقد ورد فيه (فَعَلَ) و(فَعُلَ) ففي قوله تعالى: «فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ شَرِبَ الْهَيْم»<sup>(٦)</sup> قرأ نافع وعاصم وحمة: شَرِبَ بضم الشين وهو مصدر وربما كان اسماً لما يشرب<sup>(٧)</sup>، وتروى هذه القراءة عن ابن كثير من السبعة أيضاً<sup>(٨)</sup> وقرأ الأعرج وابن المسيب وسيب بن الحبيب ومالك بن دينار وابن جريج وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، وتروى عن ابن كثير (شَرِبَ) بفتح الشين على وزن (فَعَلَ) وهو المصدر المقيس كما قال أبو حيان<sup>(٩)</sup> وتروى هذه القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١٠)</sup> وقد عدّ ابن زنجلة هذا الخلاف في المصدر من قبيل اللهجات وذكر أن بعض العلماء فرق بينهما، فالشَرِبَ بالفتح المصدر والشَرِبَ بالضم الاسم<sup>(١١)</sup> وقد جاء في حديث التشريق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنها أيام

- 
- |      |  |
|------|--|
| (١)  | الجميل للزجاجي ٢٨٤.  |
| (٢)  | الأنعام ١٣٦/٦.   |
| (٣)  | الميسوط ٢٠٣.   |
| (٤)  | البحر المحيط ٢٢٧/٤ وانظر حجة القراءات لابن زنجلة ٧٧٣ والكشف ٤٥٢/١. |
| (٥)  | الكشف ٤٥٢/١.   |
| (٦)  | الواقعة ٥٥/٥٦.   |
| (٧)  | البحر المحيط ٢١٠/٨ وانظر الكشف ٣٠٥/٢.                              |
| (٨)  | النشر ٢٨٢/٢.   |
| (٩)  | البحر المحيط ٢١٠/٨ وانظر الكشف ٣٠٥/٢.                              |
| (١٠) | الكشف ٣٠٥/٢.   |
| (١١) | حجة القراءات لابن زنجلة ٦٩٦.                                       |

أَكَلَ وَشَرَبَ وَبَعَالَ<sup>(١)</sup>.

وفي قوله تعالى: «وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا»<sup>(٢)</sup> روي في هذا الحرف قراءة: ضَعْفًا عن ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو والكسائي من السبعة وابن عمر والحسن والأعرج وأبي جعفر وقتادة وابن أبي اسحاق من غيرهم، كما روي عن عيسى بن عمر: ضَعْفًا، وروي عن حمزة وعاصم (ضَعْفًا) بفتح الضاد وسكون العين، وهذه القراءات جميعها توجه على أنها مصادر. وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن ضم الضاد (ضَعْفًا) لغة الحجاز، وأما الفتح (ضَعْفًا) فلغة تميم<sup>(٣)</sup>. وأيد ابن زنجلة هذا فذكر أنهما لغتان مثل: المَكْتُ والمَكْتُ والفَقْر والفُقْر والقَرْح والقَرْح<sup>(٤)</sup> ويجوز أن يشذ عن هذا القياس في باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) وذلك كما شذَّ عَلِمَ يَعْلَمُ فجاء على الكسر، والقياس الفتح فالفعل (سَحَرَ) مُتَعَدٌّ من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) الذي قياسه (سَحَرَ) على هذا الوزن غير أن المروي فيه (سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْرًا) بكسر السين، وذكر ابن منظور أنه يجوز فيه الفتح إذا كان من سَحَرَه بالطعام والشراب والمطر، وأما إذا كان من البيان أو من معونة الشيطان فيالكسر<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا فإن وزن (فَعَلَ) على الرغم من شيوعه مصدرًا للفعل المتعدي إلا أنه كثيرًا ما يأتي من غير هذا الوزن، كما خرجت كلمات كثيرة من الأفعال المتعدية عن هذا الوزن فاتخذت لنفسها أوزانًا أخرى.

وبسبب شيوعه في اللغة العربية فقد رأينا سيويه والخليل يقرران أنه الوزن الأصلي في العربية، وأن ما جاء على غير وزنه الصوتي ما هو إلا فروع تفرعت منه، وتروي لنا كتب اللغة مصادر شاذة على هذا الوزن كما ورد في قول الهذلي: (البسيط) إذ قدموا مائة واستأخرت مائة وقياً وزادوا على كليهما عددًا<sup>(٦)</sup>

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٤١/١ وانظر حجة القراءات ٦٦٦ وقد روى

الحديث في النهاية بضم الشين ولذلك فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) الانتال ٦٦/٨.

(٣) البحر المحيط ٥١٧/٤.

(٤) حجة القراءات ٢١٣ وانظر الكشف ٤٩٥/١.

(٥) لسان العرب (سحر) ٣٤٨/٤ وانظر مختار الصحاح ٢٨٨ والسمع والقياس

٥٥ وتاج العروس (سحر) ٢٥٧/٢ وجمهرة اللغة (سحر) ١٣١/٢-١٣٢.

(٦) الشاهد في لسان العرب (وقى) ٢٩٨/١٥ وتاج العروس (وقى) ٣٩٥/١٠، والشاهد =

وقد ذكر ابن منظور الذي أورد هذا الشاهد أن المصدر (وَفَى) مسموع، ويجوز أن يكون قياساً على غير مسموع، فإن أبا علي حكى أن للشاعر أن يأتي لكل (فَعَلَ) به (فَعَلَ) وإن لم يسمع<sup>(١)</sup> هذا لشدة اعتنادهم بقياسية الوزن (فَعَلَ). ويجوز أن يكون لقبيلة هذيل ميل إلى هذا الوزن، على الرغم من أن أحد المعاصرين ذكر أن هذيلاً لا تميل إلى هذا الوزن من خلال استعراضنا للأوزان التي تميل إليها هذه القبيلة<sup>(٢)</sup>، وقد تابع النحويون الذين جاءوا بعد سيبويه رأيه في أن الأصل في المصادر هو (فَعَلَ)، ومنهم المبرد، فقد قال<sup>(٣)</sup>: «والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة» (فَعَلَ) مسكن الأوسط مفتوح الأول أنك إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإتما ترجع إلى (فَعَلْ) على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم: ذهبت ذهاباً، ثم تقول: ذهبت ذُهباً واحدة، وتقول في القعود: قعدت قَعلة واحدة وحَلَفْت حَلْفة واحدة، وحلبته حَلْبة واحدة لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا. و(الفَعْل) أقل الأصول، والفتحة أخف الحركات، ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا يثبت وتصحيح».

ولنا أن نحكم بعد هذا العرض على أن وزن (فَعَلَ) من الأوزان المشهورة الدارجة في اللغة العربية. وأن هذا الشيوع دفع النحويين العرب القدامى إلى الحكم على هذا الوزن بأنه الأصل في الأوزان جميعاً، ولو استدلوا بشيوعه في جميع أوزان الفعل لكان أحسن من استدلالهم بالمصدر الدالّ على المرّة، إذ إنّ الدليل في هذا الأمر يظل نظرياً، وأما الدليل الاستعمالي، فقد رأينا أن هذا الوزن شائع في اللّازم والمتعدي من الأفعال.

ولعل مما يلفت الانتباه أن هذا الوزن قد اقترن ببعض الصيغ الفعلية غير الثلاثية، فعلى سبيل المثال اقترن هذا الوزن بوزن (أَفْعَلَ) المزيد بالهمزة وذلك كقول الحارث بن حلزة اليشكري في معلقته: (الخفيف)

= لعبد مثاف بن ربيع الحريبي الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين للسكري ٦٧٣/٧، وديوان الهذليين ٤٠/٧.

(١) لسان العرب (وَفَى) ٢٩٨/١٥ وتاج العروس (وَفَى) ٢٩٥/١٠.

(٢) من لغات العرب، لغة هذيل ٢٢٣ - ٢٤٨.

(٣) المقتضب ١٢٧/٢ وانظر ١٢٢/٢ - ١٢٣.

(٤) أي أوزان الفعل المتعدي.

يخلطون البريء منا بذئ الذئب — ب ولا يَفْعُ الخَلْيُ الخَلَاءُ<sup>(١)</sup>  
فجاء (الذئب) على وزن (فَعْل) مصدراً للفعل أذنب، والمصدر المقيس (أذنباً)  
ولم نثر على استعماله في المعاجم العربية التي بين أيدينا.  
ومن هذه الظاهرة أيضاً قول طرفة بن العبد البكري (الطويل)  
وإن يَقْدِفُوا بالقَدْعِ عِرْضَكَ أَسْقَهُمْ بكأس حياض الموت قبل التَهْدِيدِ<sup>(٢)</sup>  
فالمصدر (قَدْع) على وزن (فَعْل) جاء مصدراً للفعل (أَقْدَع) وليس للفعل (قَدَع) والقياس  
أن يكون على وزن إفعال أي : إقْداع<sup>(٣)</sup>.

وقد ذهب العلماء القدامى إلى القول بأن هذه الأفعال مما لم يستعمل المجرد منه  
البتة، ولنا فإن المزيد بحكم المجرد<sup>(٤)</sup>، أي أن الفعل (أذنب) المستعمل بحكم المجرد (ذَنَبَ)  
وهو غير مستعمل، ولكن الخليل بن أحمد الفراهيدي روى لنا الفعل الثلاثي (قَدَع)  
مستعملاً ومصدره (القَدْع) كما روى لنا الفعل المزيد (أَقْدَع) ومصدره (إقْداع)<sup>(٥)</sup> كما  
أنهما مرويان بمعنى واحد في لسان العرب وفي تاج العروس .

وقد وردت صيغة (فَعْل) على أنها مصدر من المصادر التي تنوب مناب أفعالها  
في الاستعمال اللغوي الذي لم يحدد له فعل وذلك كقول النابغة (البسيط):  
مَهْلًا قَدَاءَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وما أَثْمَرُ من مالٍ ومن وَلَدٍ<sup>(٦)</sup>  
وقد حدد الفارابي فعل (مهلاً) بأنه بمعنى أمهل<sup>(٧)</sup>.

فالذي دفع القدماء إلى عدّ صيغة (فَعْل) الأصل في المصادر في الحقيقة هو  
شيوخ هذا الوزن في الشعر الجاهلي والإسلامي الذي يحتاج به، وكثرة ما رصد من أمثلة،  
فقد بلغ عدد ما رصده الباحثة وسمية المنصور من هذا الوزن تسعة وتسعين ومائة في الشعر

(١) شرح القصائد العشر للقبيري ٢٢٢ وانظر شرح المعلقات السبع للوزني ٢٢٠ .  
ويعنوان للحارث ١٢ .

(٢) شرح القصائد العشر للقبيري ١٢٢ وانظر شرح المعلقات السبع للوزني ٨٨ .  
ويعنوان لطرفة ٣٥ .

(٣) ابتية المصدر في الشعر الجاهلي ١٤٠ .

(٤) ابتية المصدر في الشعر الجاهلي ١٤٠ .

(٥) العين (قَدَع) ١٤٨/١ .

(٦) شرح القصائد العشر للقبيري ٤٠٧ وانظر ديوان النابغة ٢٦ .

(٧) ديوان الأديب الفارابي ١٢٧/١ .

الجاهلي<sup>(١)</sup> وبلغت أحد عشر ومائة موضع في القرآن الكريم، وفق الإحصائية التي قدمها الدكتور صلاح الدين صالح حسنين<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من هذا الشيوع فإن هذه الصيغة تشترك مع صيغ أخرى في المصدر نفسه وذلك نحو: شَرِبَ وشَرِبَ وسَلِمَ وسَلِمَ وقَتَلَ وقَتَلَ وصَرَعَ وصَرَعَ، وقد رَدَّ العلماء إلى اللهجات التي تعدد فيها المصدر، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن الأمر قد يخرج لأحدى الصيغتين عن كونها من المصادر، فتصنف في باب الأسماء، ويطلبنا هذا في المعاجم وكتب اللغة الأخرى.

وليس هذا هو المكان الوحيد الذي اشتركت فيه صيغة (فَعَل) مع صيغة أخرى وهي (فَعُل)، بل اشتركت مع كثير من الصيغ ففي شَرِبَ وشَرِبَ وردت صيغة أخرى وهي شَرِبَ على وزن (فَعُل) وهو وزن مستعمل في شعر امرئ القيس في قوله: (السريع):  
حَلَّتْ لِي الْحَمْرُ وَكُنْتُ أَمْرًا عَنْ شُرْبِهَا فِي شُغْلٍ شَاغِلٍ<sup>(٣)</sup>

وقد فسر هذا الاشتراك بأنه من اشتراك اللهجات العربية<sup>(٤)</sup>، وقد نسب إلى القراء أنه قال إن وزن (فَعُل) في المصادر من خصائص لغة الحجازيين ووزن (فُعُول) من خصائص تميم<sup>(٥)</sup>، وهذا قد يفسر لنا اشتراك وزن (فَعُل) مع (فُعُول)، فقد ذكر سيبويه أن مصدر الفعل (سَكَّتَ) هو (السَكُوت) وكذلك ذكر أن المصدر الآخر له هو (السَكْت)<sup>(٦)</sup>، وكذلك الفعل (وَثِبَ) فمصدره عنده (الوَثْبُ والوَثُوبُ) والفعل (هَدَأَ) مصدره (الهُدْءُ والهَدْوُ)<sup>(٧)</sup>، وهذا يعني أن الهَدْءَ والسَكْتُ والوَثْبُ حجازية وأما الهَدْوُ والسَكُوتُ والوَثُوبُ فهي تميمية<sup>(٨)</sup>.

كما اشترك وزن (فَعُل) مع وزن (فَعَلان) الذي يدلُّ على التقلب والاضطراب.

- (١) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٤٩ .
- (٢) أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية ٢٤٢.
- (٣) ديوان امرئ القيس ١٢٢ وانظر أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٥٢ .
- (٤) اصلاح المنطق ٩٠ .
- (٥) ديوان الأديب للفارابي ١٣٩/٢ وانظر لغة تميم ٤٤٩ .
- (٦) الكتاب ٩/٤ .
- (٧) الكتاب ١٥/٤ .
- (٨) الكتاب ١٥/٤ وانظر اللهجات في كتاب سيبويه ٤٤٥ .

فعدّ سيبويه (الفعل) أصلاً، وأما (فعلان) فهو الفرع، وذلك في قوله<sup>(١)</sup>: «وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقاربت وذلك : الطوفان والدوران والجولان، شبهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان، لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه، وقد قالوا : الجول والغلي، فجاءوا به على الأصل».

ومع هذا التقرير إلا أن سيبويه عاد ونص على أن هذا الأمر ليس قياساً وإنما هو سماع فقال<sup>(٢)</sup>: «وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ، ولا بأمر أحكم من هذا وهكذا مأخذ الخليل». ومن هذا لحظ يلاحظ لحظاً ولحظاً<sup>(٣)</sup>.

ولم يقتصر هذا الاشتراك على ما ذكرنا من أوزان، فقد اشترك وزن (فعل) مع وزن (فعال) كما في الفعل (كتب) فمصدره الذي شاع هو (الكتاب) غير أن القياس عند القدماء هو (الكتّب) وهو مستعمل عند بعض العرب كما يقول سيبويه، ونظيره الذي ساقه سيبويه هو (سقتة سياقا وسوقا)<sup>(٤)</sup>.

كما ذكر سيبويه أمثلة أخرى على اشتراك (فعل) مع (فعلان) فقد قال<sup>(٥)</sup>: «وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعلان، وذلك نحو: حرمة يحرمه حرماتاً، ووجد الشيء يجده وجداناً، ومثله أتته إتياناً وقد قالوا : أتياً على القياس ، وقالوا : لقيه لقياناً وعرفه عرفاناً، ومثل هذا رثمه رثماناً. وقالوا : رأماً».

كما اشترك وزن (فعل) مع وزن (فعالة) كما ذكر سيبويه، وذلك في مصدر الفعل (حمى) فهو حماية كما هو شائع. إلا أنهم استعملوا المصدر القياسي (فعل) فقالوا (حمياً) بالإضافة إلى المصدر الآخر وهو (حمية) على وزن (فعلة)<sup>(٦)</sup>، وكذلك في الفعل (عاس) فمصدره الشائع هو (العياسة) على وزن فعالة، غير أنهم قالوا: (العوس)<sup>(٧)</sup>.

وإذا كنا لم نعر على وزن مرادف أو شبيه بهذا الوزن في اللغات السامية المألوفة

- |     |  |
|-----|--|
| (١) | الكتاب ١٥/٤ .                                  |
| (٢) | الكتاب ١٥/٤ .                                  |
| (٣) | الفتح على أبي الفتح ٦٠ ولسان العرب (لحظ) ٤٥٨/٧ |
| (٤) | الكتاب ٧/٤ .                                   |
| (٥) | الكتاب ٨/٤ .                                   |
| (٦) | الكتاب ٨/٤ .                                   |
| (٧) | الكتاب ١١/٤ .                                  |

سفي حدود الوسع والطاقة- وهي البابلية والعبرية والسريانية والحبشية، فهذا لا يعني أن هذا الوزن جديد في العربية، ولا ينفي ما ذهب إليه القدماء من إمكان كونه وزناً قياسياً أصيلاً في العربية، فقد استعمل في لغتين من اللغات السامية غير المألوفة وهما اللغة السبئية التي تعاني من مشكلة فقدانها الحركات القصيرة والطويلة، وهي مشكلة مستعصية على الحل، واللغة القتبانية، وهي لغة عربية جنوبية أيضاً، وتعاني مما تعاني منه اللغة السبئية وبعض اللغات الأخرى كالفينيقية، غير أن وزن (فَعَل) واضح المعالم فيها<sup>(١)</sup>، وهذا يصدق أيضاً على بعض الأوزان الأخرى مثل (فَعَل وفَعِل) وكذلك سائر الأوزان التي تحتوي على الجذور الثلاثة الأصلية (ف ع ل) فقط .

(١) Nebes, N. & Lahn, M. The Infinitive In Sabaeen and Qatbanian Inscription (SAS) London, 1988, (Vol 18) P. 65 & PP. 70 - 71 .



## الفصل الثاني

الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها



## وزن فَعَلَ

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

- ١- فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٢- عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٣- لَن (Lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي :

وهي صيغة شائعة في اللغة العربية، ولكن القدماء عدّوها صيغة مطردة في الفعل اللازم من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) ولذلك فما جاء على هذا الوزن من الأفعال المتعدية، فإنما هو محمول على اللازم الذي يشبهه في الوزن والقيم الحركية، أي من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)، فقد ذكر سيبويه أن الفعل (عَمِلَ) مصدره (العَمَلُ) وهو محمول على الفعل (فَزَعَ يَفْزَعُ فَزَعًا) فَشَبَّهَ بِهِ<sup>(١)</sup>.

وقال سيبويه<sup>(٢)</sup> : «وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهاء على فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَلًا، وجاء الاسم على فَعَلَ، وذلك أَجِمَ يَأْجِمُ أَجَمًا وهو أَجِمٌ، وَسَنَقَ يَسْنَقُ سَنَقًا وهو سَنَقٌ... ومثل هذا في التقارب بَطِنٌ يَبْطِنُ بَطْنًا وهو بَطِنٌ وبَطْنٌ...»

وقال الزجاجي<sup>(٣)</sup> : «وما كان على فَعَلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل غير متعد فمصدره اللازم له (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين نحو: عَجِبَ يَعْجَبُ عَجَبًا، وَأَشِيرَ يَأْشُرُ أَشْرًا، وَبَطِرَ يَبْطِرُ بَطْرًا، وَعَمِيَ يَعْمي عَمًى، وَصَدَى يَصْدِي صَدًى من العطش.» وقال الميلائي<sup>(٤)</sup> : «وأما فَعَلَ يَفْعَلُ فإن مصدره في الغالب (فَعَلَ) نحو : تعبَ تَعَبًا وَحَدِبَ حَدَبًا وفرحَ فَرَحًا.»

وقد استمر هذا الرأي، أي أن (فَعَلَ) المصدر يأتي من الأفعال اللازمة من باب

(١) الكتاب ٦/٤ .

(٢) الكتاب ١٦/٤ وانظر ١٧/٤ .

(٣) الجمل للزجاجي ٢٨٤ .

(٤) نزهة الطرف ١٨ .

(فَعِلْ يَفْعَلْ)، فقد ذكر ابن هشام هذا قائلاً<sup>(١)</sup>: «وأما فَعِلَ القاصر فقياس مصدره (الفَعْل) كالْفَرَح والأَشْر والجوى والشَّلَل إلا إن دلّ على حرفه أو ولاية ققياسه الفِعالَة، كولي عليهم ولاية».

وقال السيوطي<sup>(٢)</sup>: «ويطرد لفعل بالكسر لازماً فَعَل بفتحين صحيحاً كان كفرح فَرَحاً أو محتلاً كجوى جَوًى ووجل وَجلاً وعود عَوَراً وردي رَدًى أو مضاعفاً كشَلَّ شَلَّلاً».

ومن الأمثلة على هذا الوزن الفعل (هَبَصَ) من النشاط والعجلة، فهو فعل مشترك بين وزنين (هَبَصَ) بكسر العين و (هَبَّصَ) بفتحها، فقد ورد أن مصدره على وزن (فَعْل) أي (هَبَّصَ)<sup>(٣)</sup>، وأورد العلماء له مصدراً آخر غيره، فقد ذُكر أنه يجيء من (هَبَّصَ) على الهَبَّص<sup>(٤)</sup> ومثله عَرَصَ يَعْرِصُ عَرَصاً وهو النشاط أيضاً<sup>(٥)</sup>، ومنه أيضاً دَهَلَ البعير دَهْلاً إذا امتلاً لحماً وشحماً<sup>(٦)</sup>.

هذا من جهة التركيب الصوتي والصرفي لهذا الوزن. وأما من الناحية الاستعمالية فقد ورد هذا الوزن مشتركاً مع الأوزان الأخرى مثل:

#### ١- فَعْلٌ وَقُفْلٌ

ذكر سيبويه أن هذين الوزنين قد يشتركان في الدلالة على مصدر الوزن (فَعْلٌ يَقَعْلُ) الذي عدّه سيبويه والقدماء الوزن القياسي لفعل المصدر (فَعْلٌ) بفتح الفاء والعين. فقد ذكر أن مصدر الفعل سَقِمَ يَسْقُمُ هو (السَّقَمُ) و (السَّقَمُ) والأخير هو القياسي، ومنه أيضاً ما ذكره سيبويه نفسه في هذا الموضع وهو الفعل (حَزَنَ، يَحْزَنُ) ومصدره (الحَزَنُ والحَزَنُ) وعلل هذا بأنهم جعلوه بمنزلة الداء والمرض<sup>(٧)</sup>، ومنه أيضاً الفعل (أَنَسَ) حيث

- (١) أوضح المسالك ٢/٢٦٠.
- (٢) همج الهدامع ٦/٤٩.
- (٣) مجالس ثعلب ٢/٥١٦.
- (٤) لسان العرب (هَبَصَ) ٧/١٠٢ وتاج العروس (هَبَصَ) ٤/٤٤٧ والجمهرة (هَبَصَ) ١/٣٠١.
- (٥) مجالس ثعلب ٢/٥١٦ ولسان العرب (مرص) ٧/٥٢ وتاج العروس (عرص) ٤/٤٠٦ والجمهرة (مرص) ٢/٣٥٢.
- (٦) لسان العرب (دبل) ١١/٢٣٤ وجمهرة اللغة (دبل) ١/٢٤٧ - ٢٤٨.
- (٧) الكتاب ٤/١٧ وانظر ٤/٢٣.

ورد في بعض المعاجم أن مصدره (أُنْس) و(أُنْس) و(أَنَسَة)<sup>(١)</sup>.

وقال ابن منظور في مادة (حزن) <sup>(٢)</sup>: «والْحُزْنُ وَالْحُزَنُ تَقْيِضُ الْفَرْحَ، وَهُوَ خِلَافُ السُّرُورِ، قَالَ الْأَخْفَشُ: وَالثَّلَاثَانُ يَقْتَضِيَانِ هَذَا الضَّرْبَ بِإِطْرَادٍ وَالْجَمْعُ أَحْزَانٌ ... وَقَدْ حَزَنَ بِالْكَسْرِ: حَزَنًا وَتَحَاوَزَ وَتَحَزَّنَ، ... وَحَزَنَهُ الْأَمْرُ يَحْزِنُهُ حُزْنًا، وَأَحْزَنَهُ ...» أي أن ابن منظور فرق في المصدر بين (حَزَنَ) اللازم ومصدره القياسي هو (الْحُزَنُ)، وبين المتعدي الذي يكون مصدره على وزن (فَعَلَ) وهو (الْحُزْنُ).

كما شبه به الفعل الآخر وهو (سَقِمَ) فقد ذكر أن السَّقَامَ والسَّقَمَ والسَّقَمَ: المرض وهي لغات مثل حُزْنٌ وَحَزَنٌ، وَقَدْ سَقِمَ وَسَقِمَ سَقَمًا وَسَقَمًا وَسَقَامًا وَسَقَامَةً، يَسْقُمُ، فَهُوَ سَقِيمٌ وَسَقِيمٌ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ نَسَبَتْ صَيْغَةُ (فَعَلَ) إِلَى الْقِبَالِ النَجْدِيَةِ كَمِيمٍ، فَقَدْ قَالَ الْفَرَاءُ<sup>(٤)</sup>: «وَيُقَالُ: أَرْضٌ جُرْزٌ وَجُرْزٌ وَأَرْضٌ جَرَزٌ وَجَرَزٌ لِبَنِي تَمِيمٍ، كُلٌّ لَوْ قَرِئَ بِهِ لَكَانَ حَسَنًا، وَهُوَ مِثْلُ الْبُخْلِ وَالْبُخْلِ وَالْبُخْلِ وَالرُّغْبِ وَالرَّهْبِ وَالشُّغْلِ فِيهِ أَرْبَعٌ مِثْلُ ذَلِكَ». وَعَزَاهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَى الْعَرَبِ فِي غَيْرِ الْحِجَازِ<sup>(٥)</sup>.

وأما صيغة (فَعَلَ) فهي صيغة حجازية، ففي حديث الفراء عن قوله تعالى (وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمْ)<sup>(٦)</sup>، ذكر الفراء أن الجُهد لغة أهل الحجاز، وكذلك الْوُجْدُ، وَلِغَةِ غَيْرِهِمُ الْجُهدُ وَالْوَجْدُ<sup>(٧)</sup>، وفي قوله تعالى: «وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ»<sup>(٨)</sup>، قرأ حمزة والكسائي بِالْبُخْلِ بفتح الباء والخاء، وقرأ الباقون: بِالْبُخْلِ وذكر أبو زرعة صاحب حجة القراءات أنهما لغتان مثل (الْحُزْنُ وَالْحُزَنُ وَالرُّشْدُ وَالرُّشْدُ)<sup>(٩)</sup>

(١) لسان العرب (أنس) ١٢/١.

(٢) لسان العرب (حزن) ١١١/١٣ وتاج العروس (حزن) ٢٧٤/١ وجمهرة اللغة (حزن)

١٥٠/٢.

(٣) لسان العرب (سقم) ٢٨٨/١٢ وتاج العروس (سقم) ٢٣٦/٨ وجمهرة اللغة (سقم)

٤٢/٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٣٣/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١.

(٦) التوبة ٧٩/١.

(٧) معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١.

(٨) النساء ٣٧/٤.

(٩) حجة القراءات لأبي زرعة ٢٠٣.

## ٢- فَعْلٌ وَقَعْلَةٌ

ولا يختلف الوزن كثيراً من الناحية الصوتية، غير أن الأخير قد يكون مؤنثاً للمصدر (فَعْلٌ)، وتذكر المعاجم اللغوية أن الفعل (أَنَسَ)، مصدره الشائع هو (أَنَسَ) و (أَنَسَتْ) <sup>(١)</sup>.

## ٣- فَعْلٌ وَفِعْلٌ

وذلك مثل شَبَعَ شَبْعاً وشَبَعاً <sup>(٢)</sup>

## ٤- فَعْلٌ وَفَعَالٌ

ومنه الرَّحَى وهو الصوت، وهو مقصور يكتب بالياء، وأما الرَّحَاء فهو من قولنا للرجل قَوْحٌ وَحَاءٌ وهو مما يُمَدُّ <sup>(٣)</sup>.

ويذكر الفراء مثلاً آخر على هذا، وهو الجَرَاء وهو يكسر ويمد، فإذا فتح قصر، وربما مد، وهو مفتوح في الشعر، قال الشاعر. (رجز)

قد علمت أم أبي السَّعْلَاءِ

وعلمت ذاك مع الجَرَاءِ

أن نعم مأكولاً على الحَوَاءِ <sup>(٤)</sup>.

وهذه الأبيات استشهد بها الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة الشعرية كما يذكر ابن هشام <sup>(٥)</sup>، والسيوطي <sup>(٦)</sup>، كما ذكر الأخير نقلاً عن الأول أن هذه الأبيات لا يعلم قائلها فلا حجة فيها <sup>(٧)</sup>.

(١) لسان العرب (أنس) ١٢/٦ .

(٢) الكتاب ٢٢/٤ .

(٣) المنقوص والممدود ١٠ .

(٤) المنقوس والممدود ٢٥ والشاهد بلا عَزُو فيه وفي المزهري بلا عَزُو ١٤١/١ - ١٤٢،

وهو كذلك في شذرة النخلة ٥٠٩ ونسبها صاحب سبط الألبى إلى أبي المقدم

انظر: سبط الألبى في شرح أمالي القاضي ٨٧٤، اللسان (لها) ٢٦٢/١٥ وهو في هذا

المكان غير منسوب.

(٥) أوضح المسالك ٤٦/٢ .

(٦) المزهري ١٤١/١ .

(٧) المزهري ١٤٢/١ .

٥- فَعَلَ وفَعَّالَةٌ : كما في سَقِمَ سَقَمًا وسَقَمَةٌ، وظَمِيَءٌ ظَمَاءَةٌ وظَمًا<sup>(١)</sup>.

٦- فَعَلَ وفَعِلَ :

كما اشتهر وزن فَعَلَ مع وزن فَعِلَ في الفعل (فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ) مثل :  
سَرَقَ يَسْرِقُ سَرَقًا، وحَلَبَهَا يَحْلُبُهَا حَلَبًا<sup>(٢)</sup>.

٧- فَعَلَ وفَعِلَ :

وذلك مثل طَوَى يطوي طَوًى، وبعض العرب يقول (الطَوًى) على وزن فَعِلَ  
وهما عند سيويه بناء واحد ولا اختلاف بينهما إلا كسرة الأول<sup>(٣)</sup>.

مجيء وزن فَعَلَ مصدرًا للرباعي :

رأينا في الوزن السابق، كيف أنه يجيء مصدرًا للفعل الرباعي أيضًا، وكذلك  
ههنا، فالخطأ بفتح الخاء والطاء مصدر للفعل خطِئَ أو الفعل أخطأ بمعنى خطِئَ، وقرأ  
بذلك بعض القراء «إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا»<sup>(٤)</sup> بفتح الخاء والطاء<sup>(٥)</sup>، وقد فرق ابن منظور بين  
الخطِء والخطِئَ، فالخطِء ما تُعْمَدُ والخطِئَ ما لم يُعْمَدِ<sup>(٦)</sup>.

ومنه أيضًا أن المصدر (الجنَف) على وزن (فَعَلَ) جاء مصدرًا للفعل (جَنَفَ)  
الثلاثي و(أَجَنَفَ) الرباعي وهما بمعنى واحد أي جَارَ عليه<sup>(٧)</sup>.

ومن الأمثلة الاستعمالية على هذا الوزن (فَعَلَ) من الثلاثي كما هو عند القدماء  
ماورد في المواضع التالية: في قوله تعالى: «يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضِيقًا حَرَجًا»<sup>(٨)</sup>.

فقد قرأ أبو بكر ونافع وعمر وابن عباس حَرَجًا بفتح الراء<sup>(٩)</sup> وهي لغة لبني مدلج

(١) الكتاب ٢١/٤ .

(٢) الكتاب ٦/٤ .

(٣) الكتاب ٢٢/٤ .

(٤) الاسماء ٣١/١٧ .

(٥) إتصاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١٩٧/٢ والبحر المحيط ٢٢/١ .

(٦) انظر لسان العرب (خطأ) ٦٦/١ وتاج العروس (خطئ) ٦١/١ وجمهرة اللغة (خطئ)  
٢٣٨/٣ .

(٧) مجالس شعلب ٥٠٠/٢ وانظر لسان العرب (جنف) ٢٢/١ وتاج العروس (جنف)  
٦١/١ وجمهرة اللغة (جنف) ١٠٨/٢ .

(٨) الأنعام ١٢٥/١ .

(٩) البحر المحيط ١٢٥/٤ واللسان (هرج) ٢٢٢/٢ .

من كثانة كما ذكر صاحب البحر المحيط<sup>(١)</sup> وهو مصدر للفعل حَرَجَ يَخْرُجُ وَخَرَجًا<sup>(٢)</sup> وفي قوله: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ بِعِدَ عَامِهِمْ هَذَا»<sup>(٣)</sup> قرأ الجمهور (نَجَسَ) وهو مصدر نَجَسَ يَنْجَسُ أَيُّ قَذَرٍ يَقْذِرُ<sup>(٤)</sup>

### اشتقاقه من غير (فَعَلَ)

وتذكر كتب القدماء أمثلة على أن هذا الوزن لا يقتصر اشتقاقه على وزن (فَعَلَ) المذكور، وإنما قد يشتق من الأوزان التالية:

١- فَعَلَ:

فالفعل جَلَبَ مصدره (الجَلَب) والفعل حَلَبَ مصدره (الحَلَب) كما ذكر المبرد<sup>(٥)</sup> وطلب طلبًا<sup>(٦)</sup>.

٢- فَعَّلَ:

وذلك مثل الفعل (كَرَّمَ) حيث مصدره الغالب عليه هو (الكَرَم)، وكذلك الفعل شَرَّفَ فان مصدره الغالب عليه هو (الشَّرَف) مثل (الكَرَم)<sup>(٧)</sup>.

### مصدر فَعَّلَ دلاليًا

ذكر سيبويه أن لهذا الوزن علاقة بالجوع والعطش، فما كان من الجوع والعطش فان مصدره الغالب عليه هو الفَعَّلَ نحو: ظَمِيٌّ يَظْمَأُ ظَمًا، وَعَطِشٌ يَمْعِشُ عَطَشًا، وَصِدْيٌ يَصْدِي صَدًى، وَغَرِيثٌ غَرَّتًا وَعِلَةٌ عَلَهَا وهو الحرص على الأكل<sup>(٨)</sup>. هذا، وعلى المستوى الدلالي، فقد ربط القدماء صيغة (فَعَّلَ) بمعان متعددة مثل:

- |     |  |
|-----|--|
| (١) | البحر المحيط ٢١٨/٤.  |
| (٢) | لسان العرب (خرج) ٢٢٢/٢ وتاج العروس (خرج) ٢٠/٢ وجمهرة اللغة (خرج) ٥٤/٢.       |
| (٣) | التوبة ٥٨/٩.   |
| (٤) | البحر المحيط ٢٧/٥ وانظر لسان العرب (نجس) ٢٢٦/٦ وانظر تاج العروس (نجس) ٢٥٢/٤. |
| (٥) | المقتضب ١٢٢/٢ وانظر نزهة الطرف للميداني ١٨.                                  |
| (٦) | نزهة الطرف للميداني ١٨.  |
| (٧) | نزهة الطرف ١٩.   |
| (٨) | الكتاب ٢١/٤.   |

## ١- الترك والانتهااء:

قال سيوييه<sup>(١)</sup> «وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهااء على فَعِلَ يَفْعَلُ فَعَلًا وجاء الاسم على فَعِلَ وذلك مثل: أَجِمَ يَأْجِمُ أَجَمًا وهو أَجِمٌ، وَسَنَقَ يَسْنُقُ سَنَقًا وهو سَنَقٌ، وَغَرَضُ يَغْرَضُ غَرَضًا وهو غَرَضٌ».

## ٢- الأدواء والأوجاع وما يقاربها في المعنى

وقد ذكره سيوييه أيضاً، قال<sup>(٢)</sup>: «هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجَعَ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجَعٌ، لتقارب المعاني وذلك حَيْطَ يَحْبُطُ حَبْطًا وهو حَيْطٌ، وَحَبِجٌ يَحْبِجُ حَبِجًا وهو حَبِجٌ، وقد يجيء الاسم فصيلاً نحو: مَرَضٌ يَمْرَضُ مَرَضًا وهو مَرِيضٌ، وقالوا: سَقِمَ يَسْقُمُ سَقَمًا وهو سَقِيمٌ، وقال بعض العرب: سَقَمَ كَمَا قَالُوا كَرُمَ كَرَمًا وهو كَرِيمٌ، وَعَسَرَ عَسْرًا وهو عَسِيرٌ، وقالوا السَّقَمُ كَمَا قَالُوا: الْحُزْنُ، وقالوا حَزَنَ حَزَنًا، وهو حَزِينٌ، جعلوه بمنزلة المرض، لأنه داءٌ، وقالوا الحُزْنُ. كما قالوا: السَّقَمُ»

## ٣- الذعر والخوف:

وقد عدّه سيوييه من باب الأدواء والأوجاع لتقاربها من حيث المعنى. قال<sup>(٣)</sup>: «وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال لأنه داءٌ قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فَرَعْتَ فَرَعًا وهو فَرَعٌ وَفَرِقَ يَفْرِقُ فَرَقًا وهو فَرِيقٌ، وَوَجِلَ يَوْجِلُ وَجَلًا وهو وَجِلٌ، وَوَجِرَ وَجْرًا وهو وَجِرٌ».

## ٤- الصفات

ومنها ما هو في الخلقة محسوس ظاهر مثل أَشْرَ يَأْشُرُ أَشْرًا<sup>(٤)</sup>. ومنها ما هو صفات في النفس وذلك نحو بَطِرَ يَبْطِرُ بَطْرًا وفَرَحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، وَجَدِلَ يَجْدُلُ جَدَلًا<sup>(٥)</sup>. في الحركة والهباج والخفة والطيش:

في معنى تحرك الريح نجد أن الفعل أَرَجَ يَأْرَجُ مصدره الأَرَجُ، ومنه حَمِيسٌ

(١) الكتاب ١٦/٤.

(٢) الكتاب ١٧/٤.

(٣) الكتاب ١٨/٤.

(٤) الكتاب ١٩/٤.

(٥) الكتاب ١٩/٤.

يَحْمَسُ حَمَسًا، وذلك في اشتداد الغضب<sup>(١)</sup>، كما قالوا في الخفة سَلَسَ سَلَسًا،  
وَقَلَقَ يَلْقَى قَلَقًا، ونَزَقَ يَنْزِقُ نَزَقًا، وذكر سيويه أنهم إنما جعلوا هذا حيث كان خفة  
وتحرُّكاً كالأرج والحَمَس<sup>(٢)</sup>.

٦- العسروالصبورية:

وهذا المعنى نقيض السلاسة التي سبق عرضها ومثاله عَسِرَ يَعْسِرُ عَسْرًا، وشَكِسَ  
يَشْكِسُ شَكْسًا<sup>(٣)</sup>.

٧- ما يتعلق بالجوف:

ومنه ما يدل على فراغ مثل عَطِشَ يَعْطِشُ عَطَشًا، ومنه ما يمكن أن نلحقه  
بالهياج مثل غَضِبَ يَغْضَبُ غَضَبًا، فقد ذكر سيويه أن الغضب يكون في الجوف كما  
يكون العطش وجعل منه ثَكِلَ يَثْكُلُ ثَكَلًا لأنه حرارة في الجوف<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن مكّي الصقلي أن العامة في أوائل القرن السادس الهجري قد سكنوا  
عين هذا المصدر حتى فيما أوله حرف حلق، فهم يقولون، بَلَعْتُ بَلْعًا والصواب: بَلَعًا بفتح  
اللام<sup>(٥)</sup>، وقد استمر هذا اللحن في (بَلَع) إلى القرن الثامن الهجري، فقد أورده ابن أيبك  
الصفدي. في تصحيح التصحيف<sup>(٦)</sup>.

ويذكر أن قبيلة أسد قد تغير في بناء الفعل مما يؤدي إلى تغيير صيغة المصدر  
فالفعل حَفَرَ يَحْفِرُ يصاغ منه المصدر على وزن قَعْلُ أي (حَفَر) غير أن لهجة أسد غيرت  
في بناء الفعل فقالت: حَفِرَ حَفْرًا مثل: تَعِبَ يَتَعَبُ تَعَبًا<sup>(٧)</sup>، وقد نقل الزبيدي بأنها لغة  
رديفة<sup>(٨)</sup>.

- |     |  |
|-----|--|
| (١) | الكتاب ٢٠/٤.   |
| (٢) | الكتاب ٢٠/٤.   |
| (٣) | الكتاب ٢١/٤.   |
| (٤) | الكتاب ٢٤/٤.   |
| (٥) | تشقيف اللسان ١٣٩.                                    |
| (٦) | تصحيف التصحيف ١٦٧.                                   |
| (٧) | لهجة قبيلة أسد ١٤٩ وانظر لسان العرب (حفر) ٢٠٤/٤-٢٠٥. |
| (٨) | تاج العروس (حفر) ١٥١/٣.                              |

## وزن فُعُول

### تركيبه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وهي :

١- فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عو (eo) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مفلق.

### بناءؤه الصرفي

يجيء هذا الوزن كما نص سيبويه من الوزنين الفعلين (فَعَلَ يَفْعَلُ) و(فَعَّلَ يَفْعِلُ)، قال<sup>(١)</sup>: «وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك: لَزِمَهُ يَلْزِمُهُ لَزُوماً، وَنَهَكَهُ نُهُوكاً، وَوَرَدَتْ وَرُوداً، وَجَحَدَتْهُ جُحُوداً، شَبِهَوْهُ بِـ (جلس) يَجْلِسُ جُلُوساً وَقَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً وَرَكَنَ يَرْكُنُ رُكُوناً لَأَن بِنَاءَ الْفِعْلِ وَاحِدٌ وَقَالَ الْمِيرْدُ فِي هَذَا الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup>: «وتكون الزيادة فيكون على (فُعُول) و(فَعَال) نحو: جلس جُلُوساً وَقَعَدَ قُعُوداً، وَوَقَدَتْ النَّارَ وَقُوداً وَشَكَرْتُهُ شُكُوراً وَكَفَرْتُهُ كَفُوراً.»

وذكر القدماء أن الأكثر أن يجيء هذا الوزن من الثلاثي اللازم، قال الميرد<sup>(٣)</sup>: «وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فُعُول) وإن كان (الفَعْلُ) هو الأصل، فكأن الواو إنما زيدت، وغير للفصل بين المتعدي وغيره، وذلك نحو: جلست جُلُوساً، ووقدت النار وَقُوداً.»

وقال الزجاجي أيضاً<sup>(٤)</sup>: «وما كان على (فَعَلَ يَفْعَلُ) يفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل غير متعد فمصدره اللازم له (فُعُول) وكذلك إن كان مستقبله مضموماً نحو: القُعُود والجُلُوس وما أشبهه» وقال ابن عصفور<sup>(٥)</sup>: «وإن كان مضمومها فإن

(١) الكتاب ٦-٥/٤.

(٢) المقتضب ١٢٣/٢.

(٣) المقتضب ١٢٥/٢.

(٤) الجمل ٢٨٤.

(٥) المقرب ٤٨٨.

المصدر منه سيكون على (فُعُول) كـ (قُعُود). وقال ابن هشام<sup>(١)</sup>: «وأما فَعَلَ القاصر فقياس مصدره (الفُعُول) كالقُعُود والجلوس والخروج.»

وقال السيوطي<sup>(٢)</sup>: «والفَعْل بالفتح لازماً: فُعُول بضم الفاء سواء كان صحيحاً كركع رُكُوعاً ونخرج خروجاً أو معتلاً كوقف وقوفاً وغابت الشمس غُيُوباً ودنى دُنُوّاً، ومضى مُضِيّاً أم مضاعفاً كمرَّ مروراً.»

ومن الأمثلة على هذا الوزن ما ورد في قول الله تعالى: «فمنها ركوبهم ومنها يأكلون»<sup>(٣)</sup> فقد ذكر أبو حيان أن الحسن وأبا البرهسم والأعمش قرعوا: رُكُوبهم بضم الراء، وهو مصدر أقيم مقام مضافه أي: ذو رُكُوبهم<sup>(٤)</sup>.

وقد يأتي هذا الوزن من المعتل كما يأتي من الصحيح، فمن اللفيف المقرون نجد أن مصدر الفعل أَوَيْت الرجل، هو الأَوْي<sup>(٥)</sup> ولكن إذا كانت أويت إلى الرجل فقد ذكر ابن منظور أن العرب تقول: أوى فلان إلى منزله يأوي أويّاً على (فُعُول)، وإواء على (فَعَال)<sup>(٦)</sup>. كما يأتي من المضعف، فقد روى لنا أبو حاتم السجستاني عن الأصمعي: مَحَّ يَمَحُّ مَحُوحاً وذكر غيره، مَحَّ يَمَحُّ وَيَمَحُّ مَحّاً وَمَحُوحاً وَمَحَّةً<sup>(٧)</sup>.

ومثاله من الصحيح أيضاً ما ذكره ثعلب من أنه قيل: حَدَجَ يَحْدِجُ حُدُوجاً، ويقول الرجل لصاحبه: إنك لتحْدِجني بعينيك، والحُدُوج: شدة النظر<sup>(٨)</sup>، ومن الفعل المثال ماورد في الفعل (ورع) من ذلك رَعَّ وَيَرَعُّ، رِعَةً وَرَعّاً وَرَعّاً وَرَعّاً وَرُوعاً وَرَوعاً وَوَرَاعَةً<sup>(٩)</sup>.

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | أوضح المسالك ٢/٣٦٠-٣٦١.                             |
| (٢) | فتح الهوامع ٦/٤٩.                                   |
| (٣) | يس ٣٦/٧٢.   |
| (٤) | البحر المحيط ٧/٣٤٧.                                 |
| (٥) | الأفعال للمبرقسطي ١/٦٧.                             |
| (٦) | لسان العرب (أو) ١٤/٥١.                              |
| (٧) | كتاب فعلت وأفعلت المنسوب لأبي حاتم السجستاني ٨٨-٨٩. |
| (٨) | مجالس ثعلب ٢/٥٧٨.                                   |
| (٩) | لسان العرب ٨/٣٨٨.                                   |

## اشتراك وزن (فُعُول) مع الأوزان الأخرى

### ١- فُعُول مع فَعَلَ:

ومثال ذلك قول العرب: سمعت لحواقر الدواب وَقَعاً ووقوعاً<sup>(١)</sup> وفي الفعل المضعف (مَحَّ) الذي مضارعة يَمَحُّ أو يَمَحُّ مَحّاً ومُحَوِّحاً<sup>(٢)</sup> وفي الفعل (ورع) يأتي المصدر على (فَعَلَ) و(فُعُول) كما ذكرنا.

### ٢- فُعُول مع فَعِيلَة:

فقد ورد في لسان العرب: وقع به ماكر يقع وقوعاً ووقيعاً: إذا نزل به<sup>(٣)</sup>.

### ٣- فُعُول مع فَعَلَ:

ذكر ابن منظور: وَقَعَ الرجل والفرس يَوَقِعُ وَقَعاً فهو وَقَعٌ حَفِيٌّ من الحجارة والشوك واشتكى لحم قدميه<sup>(٤)</sup> وَيَتَعَّ الثمرُ يَنْتَعُ يَنْتَعاً وَيَنْتَعُ فهو يَنْتَعُ من ثَمَرٍ يَنْتَعُ: أدرك ونضج<sup>(٥)</sup>.

### ٤- فُعُول مع فُعُول :

الوَضُوءُ بفتح الواو هو الماء الذي يَتَوَضَّأُ به كما ذكر ابن منظور، وهو أيضاً من تَوَضَّأت للصلاة، والوَضُوءُ بالضم المصدر. وهو من المختلف فيه، فقد روى عن أبي عمرو بن العلاء أن المصدر بالفتح وأما الضم فهو غير مسموع، غير أن الأخفش حكاهما وذكر أنهما لغتان بمعنى واحد، كما روى عن الأصمعي وأبي عبيد عدم إجازتهما للضم إلا أن ثعلباً أجازاه وذكره مسموعاً<sup>(٦)</sup>.

### ٥- فُعُول وفَعَالَ وفُعَلَة :

ومثال ذلك ما ورد في اللسان من مصادر للفعل وَرَّعَ، فقد ورد وَرُوعاً على (فُعُول) ووراعة على وزن (فَعَالَة) ووراعاً على وزن (فَعَالَ) وورُعة على وزن (فُعَلَة)<sup>(٧)</sup>.

(١) لسان العرب (وقع) ٤٠٢/٨.

(٢) فعلت وأفعلت المنسوب لأبي حاتم ٨٩.

(٣) لسان العرب (وقع) ٤٠٢/٨.

(٤) لسان العرب (وقع) ٤٠٧/٨.

(٥) لسان العرب (ينضج) ٤١٥/٨.

(٦) لسان العرب (وهما) ١٩٤/٨.

(٧) لسان العرب (ورع) ٢٨٨/٨.

## ٧- قُـوْلٌ مَعَ مَقْعُولٍ:

قال ابن منظور<sup>(١)</sup>: «ويقال سمعت لحواضر الدواب وَقَعًا وَوُقُوعًا وقول أعشى باهلة: (البسيط)

وَأَلْجَأَ الْكَلْبَ مَوْقِعُ الصَّقِيعِ بِهِ وَأَلْجَأَ الْحَيَّ مِنْ تَنْفَاجِهَا الْحَجَرُ  
إِنَّمَا هُوَ مُصَدَّرٌ كَالْمَجْلُودِ وَالْمَقُولِ....».

## أثر الحذقة في صياغة بعض مصادر هذا الوزن

ورد في لسان العرب: ساخت بهم الأرض تسوخ سَوَخًا وَسَوَخًا وَسَوَخَانًا إذا انخفضت<sup>(٢)</sup> والهمزة في المصدر الثاني (سَوَخًا) غير أصلية وإنما أقحمها العرب في هذا النمط كما أقحموا غيرها من الهمزات في غير المصادر لأن العربية الفصحى اتخذت الهمز شعاراً لها، ولذلك فقد قام العرب الذين لا يهزمون في لهجاتهم، بإعادة الهمزات التي أسقطوها نتيجة لقانون السهولة والتيسير، وهم في عملهم هذا حاولوا محاكاة العربية الفصحى، ومع هذه الهمزات التي عادت إلى مواضعها توهموا وجود همزات في مواضع مشابهة فقاموا بإعادتها إلى المواضع التي توهموا أنها سقطت منها. وهذا أحد قوانين التطور اللغوي الذي أطلق عليه أستاذنا الدكتور رمضان عبدالنواب قانون (الحذقة أو المبالغة في التصحيح) وذكر فيه بعض الأمثلة على هذه الظاهرة، قال<sup>(٣)</sup>: «فإذا كانت الكلمة التي تعني (القمر) في أصل اللغات السامية تبدأ بالواو في الأصل كما في الحبشية warh والآشورية القديمة warbu، وتتحول هذه الواو كما تحولت في غيرها إلى ياء في العبرية ērah والآرامية yarḥā فإن الأصل الذي كان في العربية في مقابل هذه الكلمات كلها هو (وَرَخ). وإذا كانت هذه الكلمة قد ماتت في العربية فإن الفعل منها

(١) لسان العرب (وقح) ٤٠٢/٨-٤٠٣، والشاهد في جمهرة أشعار العرب من ٢٥٤ (دار صادر) برواية:

وَأَخْجَرَ الْكَلْبَ مُبَيِّضَ الصَّقِيعِ بِهِ وَخَسَمَتِ الْحَيَّ مِنْ شُرَاكِيهِ الْحَجَرُ  
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٢) لسان العرب (سوخ) ٢٧/٣.

(٣) التطور اللغوي، مظاهره وحلله وقوانينه ١١٩.

وهو: (يُورُخ) موجود في اللغة، وقد تمخّل في الحجازيون، فأقحموا عليه الهمزة وقالوا (يُورُخ).<sup>(١)</sup>

ومن الأمثلة التي توضح هذه الظاهرة أنه إذا كانت «فأت عينه» فصيحة و«فقت» غير فصيحة و«وجأت بطنه» فصيحة، و«وجيت» غير فصيحة، فإنه لا مانع من تحوّل «حليت السويق» و«ليت بالحج» و«رثيت زوجي» إلى حلات ولبات ورتأت عن طريق القياس الحاطي، مبالغة في التصحيح.<sup>(٢)</sup>

كما ورد مثل هذا في مصدر الفعل (باح)، قال ابن منظور<sup>(٣)</sup> «وباح الشيء: ظهر، وباح به بوحاً وبؤوحاً وبؤوحة، أظهره» فالهمزة في هذين المصدرين ليست أصلية.

## وزن فعّال

### تركيبه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

- ١- ف (fi) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.
- ٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

تختلف نظرة القدامى إلى هذا الوزن من أوزان المصدر في أن أغلبهم ركز على اشتقاقه من جهة المعنى إلا أن الميداني ذكر اشتقاقه البنائي معتمداً على وزن الفعل الذي اشتق منه، فذكر أنه يشتق من الوزن (فَعَلَّ يَفْعُلُّ) الذي قياسه (فَعَلَّ) وذلك نحو: كتب كتاباً وصام صياماً وقام قياماً.<sup>(٤)</sup>

ولكن أكثر النحويين ركزوا على المعنى وتأثيره في اشتقاق هذا الوزن، فهذا سيويه يقول<sup>(٥)</sup> «وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فعّال، وذلك: الصبرام والجزاز والجِدَاد والقِطَاع والحِصَاد» كما ذكر سيويه ما تقارب مع هذا المعنى (انتهاء

(١) التطور اللغوي، مظاهره وملئه وقوانينه ١١٨.

(٢) لسان العرب (بوح) ٤١٦/٢.

(٣) نزهة الطرف للميداني ١٨.

(٤) الكتاب ١٢/٤.

الزمن) وذلك نحو: الفرار والشراد والنِفار والطِماح وهو مباحة كما يقول سيبويه<sup>(١)</sup>.  
كما أن ما يتعلق بالوسم (العلامة) فإنه يجيء على (فَعَال) أيضاً، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>:  
«وأما الوسمُ فإنه يجيء على (فَعَال) نحو: الحِطاط<sup>(٣)</sup> والعِلَاط<sup>(٤)</sup> والعِرَاض<sup>(٥)</sup> والجِنَاب<sup>(٦)</sup>  
والكِشَاح<sup>(٧)</sup>».

وأما المبرد فقد نظر إلى زيادة حروف هذا الوزن، وعدَّ الألف حرفاً من حروف  
الزيادة، فقال: «وتكون الزيادة فيكون (فُعُول) و(فَعَال) نحو: جلس جلوساً وقعد  
قعوداً... والفِعَال نحو: قمت قياماً وصمت صياماً ولقيته لقاءً والواو ليست حرفاً، ولكنها  
حركة، وهذا وهم من أوهام السابقين دفعهم إليه الخط العربي».  
ونظر السيوطي إلى هذا المعنى قائلاً<sup>(٨)</sup>: «والإباء أي: الإمتناع (فَعَال) بكسر الفاء  
ككفر نِفَار أو جمع جماحاً».

ولا يكاد ما جاء به المحدثون يختلف عما جاء به القدماء، فقد ذكر عبدالله أمين أن  
ما دل على امتناع يكون مصدره على وزن فَعَال بكسر أوله نحو: إِبَاء وشراد وجِمَاح<sup>(٩)</sup>  
، وهذا لا يختلف عما جاء به السابقون وهو ما جاء به المستشرق Wright<sup>(١٠)</sup>.

- |      |   |
|------|---|
| (١)  | الكتاب ١٢/٤   |
| (٢)  | الكتاب ١٣/٤   |
| (٣)  | الغِطَاطُ : سِمَةٌ تكون في الفخذ، وهي لبني سعد، وقيل هي التي تكون في<br>الوجه، انظر لسان العرب (خبط) ٢٨٣/٧. |
| (٤)  | العِلَاطُ: سِمَةٌ تكون في عَوْضٍ عنق البعير والناقة، انظر لسان العرب (علط)<br>٣٥٣/٧.                        |
| (٥)  | العِرَاضُ: من سمات الإبل وَسْمٌ قيل هو خط في الفخذ مرضاً، انظر لسان العرب<br>(عرض) ١٦٦/٧.                   |
| (٦)  | الجِنَابُ : كي البعير في جنبه، انظر الافعال لابن القطائع ١٥٢/١.   |
| (٧)  | الكِشَاحُ : سِمَةٌ في موضع الكَشْح من البعير، لسان العرب (كشع) ٥٧٢/٢.                                       |
| (٨)  | المقتضب ١٢٣/٢-١٢٤.  |
| (٩)  | جمع الهوامع ٥٠/٦.   |
| (١٠) | الاشتقاق لعبدالله أمين ٢١٨.   |
| (١١) | Wright, A Grammar of the Arabic Language, P. 113.   |

## اشتراك وزن (فَعَال) مع الأوزان الأخرى

### ١- يشترك وزن فَعَال مع وزن فَعَلَ وفُعْلة

يشترك وزن فَعَال مع أوزان أخرى لأداء ما يؤديه من معنى، فالذي دلَّ على وَثَمَ عند سيبويه جاء على (فَعَلَ) أيضاً، وجاء على (فُعْلة) وذلك نحو: القَرْمَة والجَرْف<sup>(١)</sup>، وقال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «وقد جاء بعض ما ذكر على (فَعَال) كما جاء على (فُعُول) نحو: كذبتَه كذاباً وكتبته كتاباً وحجبتَه حجاباً وبعض العرب يقول: كَتَبْتُ على القياس».

ومن الأمثلة على اشتراك هذين الوزنين ما ورد في قوله تعالى: «قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً»<sup>(٣)</sup>، فقد قرأ عثمان بن عفان وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسلمي وعلي بن الحسين وزيد بن علي والطاردي وزر بن حبيش وعاصم في رواية عنه وأبو عمرو في رواية: (وَرِيْشاً)، وهو مصدر بمعنى (وَرِيْشاً) في قراءة الجمهور، رَاشَهُ الله يَرِيْشُهُ رِيْشاً وَرِيْشاً: أنعم عليه<sup>(٤)</sup>.

### ٢- اشتراك وزن فَعَال مع وزن فاعلة :

وذلك نحو الفعل (وقى) حيث يأتي مصدره على (فَعَال) ويجيء على (فاعلة) أي (واقية) وذلك كقول الشاعر معقل بن خويلد الهذلي: (وافر)  
فَعَادَ عَلَيْكَ إِنْ لَكُنْ حَفَظًا      وواقية كواقية الكلاب<sup>(٥)</sup>  
وله أوزان أخرى<sup>(٦)</sup>.

### ٣- اشتراك وزن فَعَال مع أوزان أخرى :

يشترك وزن فَعَال مع أوزان أخرى وذلك مثل: فُعُول مثل (لَقَاءَ وَلَقِيَّ)<sup>(٧)</sup>، و(عُثُورٌ وَعِثَارٌ)<sup>(٨)</sup> وفَعِيل نحو: (لَقِيَّ)<sup>(٩)</sup>. كما يشترك مع فُعْلَان وفُعْلَانَة وفُعْلة وفُعَل

(١) الكتاب ١٢/٤.

(٢) الكتاب ٧/٤ وانظر ١٢/٤.

(٣) الأعراف ٣٦/٧.

(٤) البحر المحيط ٢٨٢/٤.

(٥) الشاهد في لسان العرب (وقى) ٤٠١/١٥، وانظر ديوان الهذليين ٣٨٧/١.

(٦) لسان العرب (وقى) ٤٠١/١٥.

(٧) لسان العرب (لَقَا) ٢٥٣/١٥.

(٨) لسان العرب (عِثْر) ٥٣٩/٤.

(٩) لسان العرب (لَقَا) ٢٥٣/١٥.

وَفَعَالَةٌ وَفَعَالَةٌ وَغَيْرَهَا.

وللغة أو اللهجة أثر في هذا الاشتراك وذلك في وزن (فَعَالٌ وَفَعَالٌ). فقد ذكر سيويوه أن اللغة دخلت في بعض هذا فكان فيه (فَعَالٌ وَفَعَالٌ)<sup>(١)</sup>

### صيغة فَعَالٌ بين الثلاثي والرباعي

ورد في كتب اللغة والتراث أن مصدر الفعل (كَذَبَ) هو كَذَابٌ، فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(٢)</sup> «الكِذَابُ لغة في الكَذِبِ، ويقرأ: لا يسمعون فيها لغواً ولا كِذَاباً»<sup>(٣)</sup> بالتخفيف، والكِذَابُ بالشديد لغة، تقول: كَذَبَكَ كِذْباً، أي: لم يصدقك، فهو كاذب وكذوب، أي: كثير الكذب، وكَذَبْتَهُ جعلته كاذباً ... وقوله جلّ وعز (لا يسمعون فيها لغواً ولا كِذَاباً) أي تكذيباً وذلك أن العرب تقول: كَذَبْتَهُ تكذيباً، ثم تجعل بدل التكذيب: كِذَاباً.

وذهب الأخفش الأوسط (ت ٢٢١هـ) إلى أنه مصدر للرباعي لأن «فعله على أربعة، أراد أن يجعله مثل باب (أفعلت)، (إفعالا) فقال: (كِذَاباً) فجعله على عدد مصدره وعلى هذا القياس، تقول: قاتل قيتالاً، وهو من كلام العرب»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو علي الفارسي<sup>(٥)</sup>: «كَذَبَ يَكْذِبُ كِذْباً وَكِذَاباً، قال: «افتري على الله كِذْباً» وقال الأعشى: (مجزوء الكامل)

(قصدها وكَذَبْتُها) والمرء ينفعه كِذَابُهُ»

فالكِذِبُ كالضَحِكِ واللَّعِبِ، قال سيويوه: والكِذَابُ كالكتاب والحجاب، وفي التنزيل

(١) الكتاب ١٢/٤.

(٢) العين ٢٤٧/٥ وانظر التفسير الكبير للرازي ١٨/٣١ و ٢٠/٣١.

(٣) النبأ ٢٥/٧٨.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٧٢٧/٢.

(٥) الحجة لأبي علي الفارسي ٢٤٧/١.

(٦) سبأ ٨/٣٤.

(٧) في الحجة للفارسي ٢٤٧/١ منسوباً إلى الأعشى. وهو كذلك في الكشف للزمخشري ٢٠٩/٤ وتنزيل الآيات على الشواهد من الآيات في آخر الكشف ٢٤٨/٤ والتفسير الكبير للرازي ١٨/٣١ يراوية (أو). وعليه هالبيت مكسور وليس في الديوان، وفيه قصيدة من وزنها وقافيتها ٣٣٥-٣٤١.

«وكذبوا بآياتنا كِذَاباً»<sup>(١)</sup> فالكِذَاب على وزن الإكرام، ولم يَجِئ المصدر كمصدر دحرج وصعُر ليعلم أن الفعل ليس باللاحق كما لم يَجِئ أهم وأعدَّ على وزن قردد وجلبب». وقد ذكر الزمخشري دليلاً على هذا في قراءة (وكذبوا بآياتنا كِذَاباً) بالتخفيف<sup>(٢)</sup> وهي قراءة علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup> وذكر الفراء أنها لغة يمانية<sup>(٤)</sup>.  
 وورد في لسان العرب أن مصدر الفعل كذب متعدد، فهو فيه (كَذَبَ يَكْذِبُ كِذْباً وَكِذْباً وَكِذْبَةً وَكِذْبَةً وَكِذْبِياً وَكِذْبِياً، وذكر شاهداً على هذا الوزن، وهو قول الشاعر: (كامل)

نادت حليلة بالوداع وآذنت أهل الصفاء وودعت بكِذَابٍ<sup>(٥)</sup>  
 وقد ورد مثل هذا الاشتراك في غير موضع، ففي قوله تعالى (وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)<sup>(٦)</sup> قرأ الجمهور: وَفِصَالُهُ، وهو مصدر (فاصل) كأنه اشتراك بين اثنين، فاصل أمه وفاصلته. وقرأ المطاردي والحسن وقتادة والجحدري: وفصله، والفصل والفِصال مصدران كالعظم والعظام<sup>(٧)</sup>.

وفي قوله تعالى «فَإِذَا مَتَّأَ بَعْدَ وَإِذَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا»<sup>(٨)</sup> روى شبل عن ابن كثير أنه قرأ: وَإِذَا فِدَى، بالقصر، وذكر أبو حاتم أنه لا يجوز قصره لأنه مصدر فاديته، ونفى أبو حيان الأندلسي هذا، قائلاً إنه ليس بـسيء، فقد حكى الفراء فيه أربع لغات فِدَاءً بِالْمَدِّ، وَفِدَى لَكَ بِالْكَسْرِ، وَفُدَى لَكَ وَقَدَاءٌ لَكَ<sup>(٩)</sup>، ولم أقف على هذا في كتاب الفراء «معاني القرآن» ولكنني عثرت له على هذا الرأي في كتابه المنقوص

- 
- |     |  |
|-----|--|
| (١) | النبا ٢٨/٧٨.   |
| (٢) | الكشاف ٢٠٩/٤.  |
| (٣) | معاني القرآن للفراء ٢٢٩/٣.   |
| (٤) | معاني القرآن للفراء ٢٢٩/٣ وانظر التفسير الكبير ١٨/٣١ وإملاء ما من به الرحمن ٢٧٩/٢.     |
| (٥) | لسان العرب (كذب) ٧٠٤/١، ولم أقف على شائل البيت، وانظر أساس البلاغة للزمخشري (كذب) ٢٨٩. |
| (٦) | الاحقاف ١٥/٤٦.   |
| (٧) | البحر المحيط ٦١/٨.   |
| (٨) | محمد ٤/٤٧.   |
| (٩) | البحر المحيط ٧٥/٨.   |

والممدود، وروى فيه (الفدى والغداء) ولكنه إذا فتح أوله فإنه يقصر لا غير أي: (فدى) مثل: قم فدى لك أبي<sup>(١)</sup>.

وقد فسّر الدكتور صلاح الدين حسنين جانباً من هذا المصدر وهو المحتل، فهو عند أهل الحجاز مصدر للفعل الثلاثي نحو: قام قياماً وصام صياماً، وأما عند التميميين فإن هذه الواو تثبت فيقولون: قوام وصوام وعواد وليس هذا شلوذاً في رأي الدكتور صلاح الدين حسنين، وأما إذا كان المصدر لفعل رباعي محتل فإن الواو تثبت عند الحجازيين أيضاً نحو: لاوذاً لواذاً وجاور جواراً وحاور حواراً<sup>(٢)</sup>.

وفي العبرية تعدّ هذه الصيغة -مع ما طرأ عليها من تطوّراتٍ لتناسب اللغة العبرية، القياس- وهي ما يسمى فيها بالمصدر المضاف، فهي فيها على وزن P<sup>o</sup>L= وذلك نحو šfōṭ= في العبارة šfōṭ- haššōftīm ومعناها: حكم القضاة<sup>(٣)</sup> ويكثر استعمال هذا المصطلح في اللغة العبرية وذلك مثل šmōr= مصدر الفعل šāmar= حفظ<sup>(٤)</sup>، ومما ورد في الكتاب المقدس wayhibzōhrō ومعناها (جاء ليعبر عند تذكره) ومن wayhi kzāhōrhammēleh ومعناها (عند تذكر الملك)<sup>(٥)</sup>.

وتدخل حروف الجر واللواحق الأسمية على المصدر المضاف في العبرية إذا كان مبنياً من الفعل المبني للمجهول وذلك على النحو التالي:

- ١- جاء ليعبر عندما كانت المدينة قد احترقت، تتحول في حالة المصدر إلى (جاء ليعبر عند احتراق المدينة) wayhi bhiššārfā
- ٢- أما الصيغة التالية لكل هذا الإلحاق، فمثل: جاء ليعبر عندما احترقت المدينة، فهذه الصيغة عند بناء المصدر منها تصبح (جاء ليعبر في أثناء احتراق المدينة أي: المدينة،

(١) المنقوص والممدود ٢٥-٢٦.

(٢) المدخل إلى علم الأصوات للدكتور صلاح الدين حسنين ٢٠٠.

(٣) في قواعد العنانيات ٤٧.

(٤) انظر Gesenius, Hebrew and English Lexicon of the old Testament p.1036

و Weingreen, J., A practical Grammar for Classical Hebrew, P. 79.

(٥) Weingreen, J., A practical Grammar for Classical Hebrew, P. 132.

=wayhi bhiššārēf ha<īr<sup>(١)</sup> وهذه اللواحق ولا سيما حروف (يخلم) التي تلحق المصدر في العبرية لا تضاف إلا في حالة المصدر المضاف<sup>(٢)</sup>.

وعند دخول هذه الحروف على المصدر الذي قلنا إنه يقابل وزن (فَعَال) في العربية، فإن هذا الوزن يتغير، فالأصل أن هذه الحروف إذا دخلت على المصدر أن تشكل بالحرق وأن تشدد فاء المصدرية بعد (m) فقط، وذلك إذا كان المصدر سالماً من حروف العلة، أو إذا كان معتل اللام بالألف أو بالهاء مثل: Šāmōr، ويتضح هذا فيما يلي :

فالمصدر = šāmōr

عندما تدخل الباء على هذا المصدر يصبح bišmōr=

وعندما تدخل الكاف على هذا المصدر يصبح kišmōr=

وعندما تدخل اللام على هذا المصدر يصبح lišmōr=

وعندما تدخل الميم على هذا المصدر يصبح<sup>(٣)</sup> miššmōr=

وإذا كانت فاء المصدرية حرفاً من حروف <hḥ>، أي الحروف الحلقية والراء، فإنها تشكل بالصيريه (ṣ) عوضاً عن الحريق (ḥ)، وتخلو فاء المصدرية في هذه الحالة من الشدة مثل:

mēbākōr = mēāḥōl =

mēānōt = mēhārōs =

كما أن وزن (فَعَال) في اللغة العربية يقابل وزن (PōL) في اللغة الفينيقية في حالة المصدر المضاف فيها غير أننا لا نستطيع أن نحكم باطمئنان على هذا الوزن في اللغة الفينيقية لأن كتابتها خلت من أصوات المدّ والحركات، وبقيت الحروف الصامتة فقط، إلا من خلال معرفتنا باللغة العبرية، فالمصدر المضاف فيها mlkh = حكمه و Lmlkh = حكم الملك، وأما المصدر المضاف المستعمل مع حرف الجر (L) فيصاغ بالطريقة نفسها

(١) Weingreen, J. A practical Grammar for Classical Hebrew, P. 133.

(٢) Harper, W.R., Elements of Hebrew, P. 85.

(٣) الأساس ٢٥٧.

(٤) الأساس ٢٥٨.

التي يصاغ بها في اللغة العبرية مثل = أي : لعمله<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير ذكره أن اصطلاح المصدر المضاف في اللغتين العبرية والفينيقية mogbel<sup>(٢)</sup> لا يقابل مصطلح المصدر المضاف الذي استخدمه سيويه ليعين المعنى من المصدر مثل: سقياً لك وويلك وويحك وويسك وويك<sup>(٣)</sup>.  
وبقي أن نقول إن بعض أمثلة وزن (فَعَال) قد تأثرت في مرحلة التحول من اللهجات إلى الفصحى بقانون الخلقة والمبالغة في التفتيح، وذلك بهمز هذه الأمثلة، وذلك نحو: ورث وراثاً وإراثاً<sup>(٤)</sup>. كما تأثر بقانون القياس الخاطيء فاشتقوا منه التراث، فاصل التاء فيه الواو<sup>(٥)</sup>.

## وزن فَعِيل

### تركيبه الصوتي

يتكون وزن فَعِيل من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فَا (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عِي (ʿi) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لُن (lu) وهو مقطع قصير مغلق.

وعلى هذا التركيب الصوتي لا يختلف هذا الوزن عن وزن (فَعِيل) إلا في الوقت المستعمل في نطق فونيم الكسرة الذي يلي العين (faʿilu) فهي كسرة قصيرة، وأما في وزن (faʿilu) فالكسرة مشبعة طويلة.

ولا نكاد نجد إلا بعض النحويين الذين خاضوا في أمر اشتقاقه الصرفي، وذلك

(١) Harris, Z., A Grammar of the Phoenician Language, P. 41.

(٢) Goldberg, N., the New Functional Hebrew-English, P. 153.

و Danby and Segal, Aconcise English-Hebrew Dictionary, P. 215.

و Kautman, English-Hebrew Dictionary, P. 345.

وانظر معجم مصطلحات النحو العبري ٢٤٦.

(٣) الكتاب ٣١٨/١.

(٤) لسان العرب (ورث) ٢/٢٠٠.

(٥) لسان العرب (ورث) ٢/٢٠٠.

كالميداني الذي ذهب إلى أنه مصدر للفعل (فَعِلَ يَقَعِلُ) وذلك نحو: نبِحَ نبيحاً وصهل صهيلاً ونَحَبَ نحيباً ودبَّ ديبياً.<sup>(١)</sup>

وأما جلّ النحويين وعلماء اللغة فقد نظروا إليه نظرة دلالية في أكثر نصوصهم، فقد ذكر سيبويه أن العرب قالوا: «وجب قلبه وجيباً ووجف وجيفاً ورسم البعير رسيماء فجاء على فعيل كما جاء على فُعَال، وكما جاء فعيل في الصوت كما جاء فُعَال، وذلك نحو: الهدير والضجيج والقلنج والصهيل والنهيق والشحيح. فقالوا: قلّخ البعير يقلخ قلخاً، وهو الهدير.»<sup>(٢)</sup>

كما ذكر آخرون أنه لا فرق في اشتقاقه من حيث الدلالة بين أن يكون الفعل سالماً أو مضعفاً، فقد ذكر ثعلب من هذا الوزن: القضيض، وهو أن تسمع من الوتر والنّسع صوتاً كأنه قطع، وذلك نحو: قضّ يقضّ قضيضاً.<sup>(٣)</sup>

ولم يخرج السيوطي في همع الهوامع عن هذا، فقد ذهب إلى أن المصدر إذا دلّ على سير فهو على قياس (فعيل) إلا أن هذا لا ينسحب على الناقص الذي لا يتأتى منه (فعيل).<sup>(٤)</sup>

ومن الأمثلة الحية التي يمكن أن نسوقها على هذا الوزن من المصادر ما ورد في قوله تعالى: «نذيراً للبشر»<sup>(٥)</sup> فقد ورد في البحر المحيط أن (نذيراً) مصدر بمعنى الإنذار في قراءة الجمهور<sup>(٦)</sup>، وفي قوله تعالى: «وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون»<sup>(٧)</sup> قرأ حفص عن عاصم ونافع في رواية وأبو عمرو وابن عامر وابن كثير وحمزة والكسائي وأبو عبد الرحمن السلمي ومجاهد والأعرج والأعمش وغيرهم: بئيس على وزن رئيس، وقد وُجّه هذا على أنه فعيل التي للمبالغة أو على أنه مصدر وصف به كالتكبير.<sup>(٨)</sup>

(١) نزهة الطرف ١٨.

(٢) الكتاب ١٤/٤.

(٣) مجالس ثعلب ٢/٥٠٠-٥٠١.

(٤) همع الهوامع ٤٩/٦.

(٥) المدثر ٣٦/٧٤.

(٦) البحر المحيط ٣٧١/٨.

(٧) الأعراف ١٦٥/٧.

(٨) البحر المحيط ٤١٧/٤.

وورد في لسان العرب «البؤس: الشدة والفقر، وبئس الرجل يئس بؤساً وبأماً وبئساً، إذا افتقر واشتدت حاجته، فهو يائس، أي: فقير، وأنشد أبو عمرو<sup>(١)</sup>، (طويل)  
وبيضاء من أهل المدينة لم تذق بيضاً ولم تتبع حمولة مُجَحِّدٍ  
قال: هو اسم وضع موضع المصدر... وقد بؤس بأسة وبئساً<sup>(٢)</sup>.

ولا يكاد هذا الذي توصل القدماء إلى تقريره يختلف عما جاء به المحدثون، إذ ذكر عبدالله أمين أن وزن فعيل يشتق مما دل على سبب نحو: رحيل وذميل ورسيم بالإضافة إلى أن هذا قد ورد على (فعل) مثل: (ذمل) كما أنه يشتق مما دل على صوت مثل: زئير الذي ورد منه زأر أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وأما المستشرق Wright فقد غير المصطلح فقال: «الأفعال التي تدل على تغير المكان يأتي مصدرها على (فعيل) مثل: رحل رحلاً، ودبّ ديباً ورسم رسماً وذمل ذميلاً ووجف وجيفاً ويرق ويرقاً وومض وميضاً.

وأما فيما دل على صوت فإن Wright لم يغير المصطلح ومثل به: نعب نعباً ونعياً، وشهق شهيقاً وصهل صهيلاً ونهق نهيقاً ونهت نهيتاً ونهاتاً<sup>(٤)</sup>.

ويمكن لنا أن نذكر في هذا المقام أن مصدر فعل المجرد في اللغة الجعزية الحبشية يأتي على وزن katīl أي على وزن فعيل faʿl، غير أنه في حالة الإضافة يلحق به المقطع (ō) في آخره فيقال على سبيل المثال katīlōt، وذلك نحو قولهم samīʾōt kālā ʾabūhōmū ومعناها: سماع صوت أبيهم<sup>(٥)</sup>. بالإضافة إلى الأوزان

(١) الشاهد للقرظوق كما في لسان العرب (بأس) ٢١/٦ وانظر ديوان القرظوق، ١٣٩ برواية.

ولبيضاء من أهل المدينة لم تعيش  
وعليه فلا شاهد في البيت

(٢) لسان العرب (بأس) ٢٠/٦-٢١.

(٣) الاشتقاق ٢١٦.

(٤) Wright, A Grammar of the Arabic Language, P. 113.

(٥) Wright, Ibid, P. 113.

(٦) في قواعد الساميات ٢٢٥.

القياسية الأخرى<sup>(١)</sup>.

وقد يكون في هذا الذي ذكرناه من استعمال هذا الوزن في اللغة الحبشية القديمة ما يمكن أن يرشدنا إلى أصالة هذا الوزن في اللغة العربية.

## وزن فعلة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### تكوينه الصرفي

كان سيويه أول من تعرض لهذا الوزن من المصادر، غير أنه لم ينظر إلى اشتقاقه من جهة البناء، ولكنه نظر إليه نظرة دلالية، فهو مشتق مما دلّ على الصوت وذلك نحو: الرّزمة والجلبة، والخدمة والوحاة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن منظور في معنى الرّزمة<sup>(٣)</sup>: «الرّزمة بالتحريك ضرب من حنين الناقة على ولدها حين ترأه» وذكر ابن منظور أن العرب استعارت هذا المصدر للدلالة على صوت الرعد<sup>(٤)</sup>، وأما الخدمة أو الخدمة مقلوب عنها فهو صوت التهاب النار، ومنه هذا يوم محتلم ومحمد، إذا كان شديد الحر<sup>(٥)</sup>.

وأما الجلب والجلبة: فالأصوات، وقيل اختلاط الصوت، ويذكر أن الجلب بدون

(١) في قواعد الساميات ٢٢٥-٢٢٦

(٢) Moscati, An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Language, p. 159.

(٣) الكتاب ١٦/٤.

(٤) لسان العرب (وزم) ٢٣٨/١٢.

(٥) لسان العرب (وزم) ٢٣٨/١٢.

(٥) لسان العرب (خدم) ١١٧/١٢.

الهاء قد يكون الجمع<sup>(١)</sup> وأما الرَّحَى والرَّحَى مثل الوغى، فالصوت يكون في الناس وغيرهم، ومثله الوحاة بالهاء، وقيل: سمعت وحاة الرعد وهو صوته الممدود الحَفِيّ، والرعد يحى وحاة، وخص ابن الأعرابي مرة بالوحاة صوت الطائر<sup>(٢)</sup>.

ومن المصادر الغريبة التي جاءت على هذا الوزن مصدر الفعل (عَبَدَ عليه)، قال ابن منظور<sup>(٣)</sup>: وَعَبَدَ عَلَيْهِ عَبْدًا وَعَبْدَةٌ فَهُوَ عَابِدٌ وَعَبْدٌ: غَضِبَ، وَعَدَاهُ الْفِرْزْدَقُ بِغَيْرِ حَرْفٍ فَقَالَ: (بَسِيطُ)

علام يَعْبِدُنِي قَوْمِي وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِمْ أَبَاعِرُ مَا شَاعُوا وَعَبْدَانُ<sup>(٤)</sup>

... وقيل: عَبَدَ عَبْدًا فَهُوَ عَبْدٌ وَعَابِدٌ: غَضِبَ وَأَنْفٌ، وَالْأَسْمُ الْعَبْدَةُ.

وأما الميداني فقد ذكر أن هذا الوزن من المصادر يشتق من (فَعَلَ يَفْعِلُ) وذلك نحو: غَلَبَ غَلْبَةً<sup>(٥)</sup>، أي أنه نظر إليه صرفياً وفق الفعل الذي يشتق منه، والغلبة في حقيقة الأمر لا تدل على صوت.

ويشترك هذا الوزن مع الوزن المشابه له في غير الأصوات، ونعني بالوزن المشابه له وزن (فَعَلَ) وذلك نحو: أَنْسَتْ بِهِ أَنْسًا وَأَنْسَةً<sup>(٦)</sup>، وهو من غير الأفعال الدالة على الأصوات كذلك، كما يشترك مع فَعَلَ في هذا المثال أيضاً، إذ أورد ابن منظور فيه لغة أخرى: أَنْسَتْ بِهِ أَنْسًا<sup>(٧)</sup>، وفي المثال الأسبق عَبَدَ عَلَيْهِ عَبْدًا وَعَبْدَةٌ أَيْضًا<sup>(٨)</sup>.

وأغلب الظن أن هذا الوزن من الأوزان الخاصة باللغة العربية، إذ لم يتمكن من العثور على استعماله في غيرها من اللغات السامية الأخرى.

(١) لسان العرب (جلد ١) ٣٦٩/١.

(٢) لسان العرب (وحى) ٢٨١/١٥.

(٣) لسان العرب (عبد) ٢٧٥/٣.

(٤) لم أقف عليه في ديوان الفرزدق.

(٥) نزهة الطرف ١٨.

(٦) لسان العرب (أنس) ١٢/٦.

(٧) لسان العرب (أنس) ١٢/٦.

(٨) لسان العرب (عبد) ٢٧٥/٣.

## وزن فَعْلَة

### تكوينه الصوتي

وهو يشبه الوزن السابق (فَعْلَة). ولكن تسكين العين غير من شكله المقطعي، فإذا كان الوزن السابق يتكون من أربعة مقاطع صوتية، فإن هذا التسكين قد جعل وزن (فَعْلَة) يتكون من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

١- فَعْ (fa<sup>ك</sup>) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لَ (La) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- تَن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

ونورده في هذا الموضع على أنه مصدر مسموع وأصلي، لا على أنه مصدر للدلالة على المرة، فقد ورد في لسان العرب مثلاً: «وَجِبَ وَجْبَةً، سَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ، لَيْسَتْ الْفَعْلَةُ فِيهِ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ كَالْوَجُوبِ»<sup>(١)</sup>.

وأورد أبو حاتم السجستاني عن الأصمعي: «مَحَّ يَمَحُّ مَحْوَحًا، وَغَيْرُهُ، مَحَّ يَمَحُّ وَيَمَحُّ مَحًا وَمَحْوَحًا وَمَحَّةً»<sup>(٢)</sup> كما ورد في لسان العرب «يُؤْسُ بِأَمْسَةٍ وَبَيْسًا»<sup>(٣)</sup>.

وقد أدرجه سيبويه في حديثه عن الأوزان الدالة على مطلق الحدث، لا للدلالة على المرة في قوله<sup>(٤)</sup>: «وَقَالُوا كَثُرَ كَثَارَةٌ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَقَالُوا الْكَثْرَةُ، فَبَنَوْهُ عَلَى الْفَعْلَةِ، وَالْكَثِيرُ نَحْوُ مِنَ الْعَظِيمِ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ هَذَا فِي الْعَدَدِ» كما قال<sup>(٥)</sup>: «وَجَاعُوا بِالْمَصْدَرِ عَلَى (فَعْلَةٍ) لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ عَلَى (فَعَلٍ) كَمَا كَانَ الْعَطَشُ وَنَحْوُهُ عَلَى (فَعَلٍ)، وَلَكِنَّهُمْ أَسْكَنُوا الْيَاءَ وَأَمَاتُوهَا، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ، فَكَأَنَّ الْهَاءَ عَوِضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: غَرَّتْ تَغَارُ غَيْرَةً، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى كَالْفُضْيَانِ، وَقَالُوا: حَرَّتْ تَحَارُ حَيْرَةً، وَهُوَ حَيْرَانٌ، وَهِيَ حَيْرَى، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى كَالسَّكَرَانِ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا مَرَجَّ عَلَيْهِ وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَسَاقَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ قَوْلُ إِمْرِيٍّ الْقَيْسِ: (رَمَلٌ)

(١) لسان العرب (وجب) ٧٩٣/١.

(٢) فعلت وأفعلت ٨٨-٨٩.

(٣) لسان العرب (بأس) ٢٠/٦.

(٤) الكتاب ٣٠/٤.

(٥) الكتاب ٢٤/٤-٢٥.

ليت شعري ولَّيت نُبوة أين صار الروح إذ بان الجسد<sup>(١)</sup>

ف(نُبوة) مصدر للفعل نَبَا، وهو على وزن (فَعَلَة).

ويرى W. Wright أن التاء التي يختم بها هذا الوزن هي تاء التأنيث<sup>(٢)</sup>، وبما

يجدر ذكره أن هذا الوزن لم يرد من الأجوف، إلا ما دلّ منه على اسم المرة.

وقد تحدث بعض النحويين عن العدول في بناء هذا المصدر إلى صيغة (فَعَال)

ليتغير من كونه مصدرًا إلى اسم للمصدر ومثال ذلك قول سيوييه: <sup>(٣)</sup> «وبما جاء اسماً

للمصدر قول الشاعر النابغة: (كامل)

إنا اقتسمنا خطبتنا بيتنا فَحَمَلْتُ بُرَّةً واحتملت فجَار<sup>(٤)</sup>

ففجار معدول عن الفَجْرة،

وذهب ابن منظور إلى أن ابن جني قال: فجار معدولة عن فَجْرة، وفَجْرة علم

غير مصروف، كما أن (بُرَّة) كذلك، قال، وقول سيوييه إنها معدولة عن (الفَجْرة) تفسير

على طريق المعنى لا على طريق اللفظ، وذلك أن سيوييه أراد أن يعرف أنه معدول عن

(فَجْرة) علماً، فيريك ذلك، فَعَدِلَ عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها كالمعتاد

وكذلك لو عدلت عن (بُرَّة) قلت بَرَارٍ، كما قلت فَجَارٍ، وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذام

وقطام عن حاذمة وفاطمة وهما علمان، فكذلك يجب أن تكون فَجَار معدولة عن فَجْرة

علماً أيضاً<sup>(٥)</sup>.

وفي قوله تعالى: «فقد كذبتم فسوف يكون لزاماً»<sup>(٦)</sup> رُوِيَ عن أبي السَّمَّال إنه

قرأ: لَزام على وزن حَذَام، وهو مصدر معدول عن اللَّزْمَة كَفَجَار المعدول عن الفَجْرة<sup>(٧)</sup>،

وورد في لسان العرب لابن منظور أن الكسائي قال: تقول سبته سبَّة تكون لزام مثل قطام

أي لازمة، وحكى ثعلب: لأضربك ضربة تكون لزام، كما يقال دَرَاكِ وَنَظَارٍ، أي ضربة

(١) ديوان امرئ القيس ٢١٧.

(٢) W.Wright, Comparative Grammar of the Semetic Languages, P.195.

(٣) نقلاً عن أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٠٩. الكتاب ٢٧٤/٣.

(٤) ديوان النابغة ٥٥ وانظر الخصائص ٣٦١/٣.

(٥) لسان العرب (فجر) ٤٨/٥ وانظر الخصائص ٣٦١/٣.

(٦) الفرقان ٧٧/٢٥.

(٧) البحر المحيط ٥١٨/٦.

يذكر بها فتكون لازماً أي لازمة<sup>(١)</sup>.

ومما يجدر ذكره أن هذا الوزن المعنول هو وزن أصيل لاسم الفاعل في اللغة  
الجزرية الحبشية وذلك نحو:  $\text{katālī} = \text{قاتل}$  و  $\text{takālī} = \text{زارع}$  و  $\text{šalā} = \text{كاره}$   
و  $\text{hasāwī} = \text{كاذب}$  و  $\text{harāsī} = \text{بناء}$  و  $\text{nagāšī} = \text{مالك أو ملك}$ ، وغيرها<sup>(٢)</sup>.  
وهذا الوزن أيضاً موجود في اللغة العربية وذلك نحو: كَسَابٍ للكلبة التي يصاد  
بها، وكلاح للسنة المجدبة، وغُندارٍ وفساقٍ للمرأة الغادرة والفاسقة<sup>(٣)</sup>، وقد ورد في لسان  
العرب أن (كَسَابٍ) اسم للذئب وهو اسم كلبة أيضاً أو من إناث الكلاب<sup>(٤)</sup>.

## وزن فَعَال

### تكوينه الصوتي

يتشكل هذا المصدر بمطل الحركة التي بعد عين (فَعَل) فيتولد منها الفتحة الطويلة  
أو ما أطلق عليه القدماء الألف ومع هذا المطل إلا أن عدد المقاطع الصوتية لهذا الوزن يبقى  
كما هو في (فَعَل) الوزن الأصلي مع تغيير في كمية الحركة في أحد هذه المقاطع، إذ إن  
تشكيله الصوتي يكون على هذا النحو:

١- فَا (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عَا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لُن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

### تكوينه الصوتي

يشق هذا المصدر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ، وذلك نحو: ثبت ثُبوتاً وثَبَاتاً، وذهب  
ذُهباً وذَهَاباً<sup>(٥)</sup>، وقال سيويه في موضع آخر<sup>(٦)</sup>: «وقالوا نَمَى ينمي نَمَاءً، وبلدا بَلَدَاءً، وتثا يثو

(١) لسان العرب (الزم) ٥٤٢/١٢.

(٢) في قواعد الساميات ٢٢٧.

(٣) في قواعد الساميات ٢٢٧ وانظر لسان العرب (كلج) ٥٧٤/٢ و(غدر) ٨/٥ و(فسق)

٣٠٩/١٠.

(٤) لسان العرب (كسب) ٧١٦/١.

(٥) الكتاب ٩/٤.

(٦) الكتاب ٤٧/٤.

تَقَاءً، وقضى يقضي قضاءً، وإنما كثر الفَعَال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة والواوات مع الضمة مع أنهم قد قالوا الثِّبَات والذَّهَاب فهذا نظير للمعتل.

وقد قرر سيويه أنه يمكن اشتقاق (فَعَال) كراهة اشتقاقه من وزن آخر وهو وزن (فَعُول) فقال: <sup>(١)</sup> « وقالوا دام يدوم دواماً وهو دائم وزال يزول زوالاً وهو زائل، وراح يروح رَوَاحاً وهو رائج كراهية للفَعُول ».

وعلى هذا فإن هذا الوزن من المصادر يمكن أن يأتي من اللازم المعتل الناقص نحو (تَمَاء) كما قرر سيويه في أحد مواضعه السابقة، كما يأتي هذه الصيغة من اللازم المضاعف نحو: تَمَّ تماماً، وَحَنَ حناناً، قال امرؤ القيس: (واقر)

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَرَمٍ      مَعِزُهُمْ حَنَانُكَ ذَا الْحَنَانِ <sup>(٢)</sup>

كما يشتق هذا الوزن من الوزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) كقول ليبد بن ربيعة: (كامل)

لا يعلعون ولا يورُ فَعَالُهُمْ      إذ لا تميلُ مع الهوى أحلامها <sup>(٣)</sup>

كما يرد هذا الوزن من أوزان المصدر من باب فَعَلَ يَفْعُلُ المتعدي كما قرر سيويه، فقد ذكر أن العرب قالوا سمعته سَمَاعاً فجاء على (فَعَال) كما جاء على فَعُول في لزمته لزوماً <sup>(٤)</sup>.

كما يرد من هذا الباب في حالة اللزوم أيضاً، فقد ذكر سيويه أنهم قالوا: الرشاد كما قالوا: الشقاء، وذكر أيضاً أنهم قالوا: البناء والشقاء والدهاء <sup>(٥)</sup> ولا يزيد كون النحاة عدّوا هذه الصيغة صيغة سماعية في هذا الباب <sup>(٦)</sup> إذ إن المصادر سماعية بعامة، ومن الأمثلة الحية على هذا الوزن قول المتلمس: (طويل)

عصاني فما لاقى الرشاد وإن      تبين من أمر الغوي عواقبه <sup>(٧)</sup>

(١) الكتاب ٥٢/٤.

(٢) ديوان امرؤ القيس ١٤٢ وانظر إثنية المصدر في الشعر الجاهلي ١١٣.

(٣) شرح القصائد العشر ٢٢٨ وانظر شرح المعلقات السبع ١٦٠ برواية (فَعَالُهُمْ) بالكسر وعليه فلا شاهد في البيت وفق رواية الزوزني.

(٤) الكتاب ٨/٤.

(٥) الكتاب ٢٤/٤ وانظر ٤٨/٤.

(٦) شرح المفصل ٤٥/٦.

(٧) ديوان المتلمس ١٩٤.

والمصدر الرُّشَاد.

وذكر الدكتور صلاح الدين حسنين أن استقرار صيغة فَعَال وشيوع استخدامها قد جاء مرتبطاً بالفعل الماضي (فَعَلَ) وتوسعوا في استخدام هذه الصيغة مرتبطة بالأفعال الثلاثية مكسورة العين مثل: شرب شراباً ورشيد رشاداً، والمضمومة العين مثل: جَمَلَ جَمَالاً.<sup>(١)</sup>

وقد عدَّ المبرد مطلق الحركة زيادة في الحروف تمثيلاً مع النظرة القديمة لأحرف اللين (أصوات المد)، قال<sup>(٢)</sup>: «ويكون على (فَعَال) نحو: ذهبت ذهاباً، وخفيت خفاءً وشربت شراباً يقول بعضهم: هو مصدر، وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب وهذا لا خلاف فيه، وإنما تزعم طائفة أنه يكون للمصدر، وتقول: جَمَلَ جَمَالاً وخَبَلَ خَبَالاً وكَمَلَ كَمَالاً». وقد ألحق المبرد بهذا الوزن وزن (فَعَالَة) بالتاء قال<sup>(٣)</sup>: «ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو: سَقَهُ سَقَاهَة وضل ضلاله وجَهَلَ جَهَالَة وسَقَمَ سَقَامَة».

وقرر الميداني أن هذه الوزن (فَعَال) يصاغ للفعل الثلاثي على وزن (فَعَلَ يَقَعْلُ) بضم العين في المضارع وفتحها في الماضي نحو: نَبَتَ نَبَاتاً، وثَبَتَ ثَبَاتاً، وفَسَدَ فساداً، وكَسَدَ كساداً.<sup>(٤)</sup>

كما يشتق من (فَعَلَ) بضم العين يَقَعْلُ بضمها أيضاً نحو: جَمَلَ جَمَالاً وكَمَلَ كَمَالاً<sup>(٥)</sup> وذهب الفراء إلى مجيئه على هيئة الممدود، قال الشاعر: (رجز)

والمرء يُليبه بلاء السربال

مرُّ الليالي وانتقال الأحوال

فـ(بَلَاء) مصدر ممدود، فإن قصر كُسِر أوله ليصبح (بَلَى)<sup>(٦)</sup>

ومنه أيضاً: الجَرَا بالفتح منقوصاً، وربما مدَّ وهو مفتوح في الشعر كما قال الشاعر: (رجز)

(١) إبتية المسادر في اللغتين العربية والعبرية ١٨٦.

(٢) المقتضب ١٢٣/٢-١٢٤.

(٣) المقتضب ١٢٤/٢.

(٤) نزهة الطرف ١٨.

(٥) نزهة الطرف ١٩.

(٦) المنقوص والممدود ٢٢. وجاء بلا نسبه في كتاب الأفعال للسرقسطي ٩٨/٤ ونسبه

ابن منظور في اللسان (بلا) ٨٥/١٤ للعجاج وليس في ديوانه .

قد علمت أم أبي السُّعلاء  
وعلمت ذاك مع الجَسراء  
أن نعم مأكولاً على الخَوَاء<sup>(١)</sup>

ويجبيء هذا المصدر من الثلاثي المعتل، فمن (اللفيف المقرون) مثلاً: خَوَتْ الدار  
وخويت خياً وخوياً وخَوَاءً وخَوَاية: إذا خلت من أهلها<sup>(٢)</sup>، ومثله (زوياء)<sup>(٣)</sup>، وأما الفعل  
(وقى) فيمثل اشتراكاً متداخلاً بين عدد ليس قليلاً من أوزان المصدر إذ ورد فيه: الوقاء  
والوقاء والوقاية والوقاية والوقاية والواقية، وكل هذه الأوزان مصادر للفعل وقيته الشيء<sup>(٤)</sup>.  
وفي الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: «من عصى الله لم يقه منه واقية إلا  
ياحداث توبة»<sup>(٥)</sup>.

ونذكر أيضاً أن الفَعَال يأتي بمعنى الإفعال، فقد ذكر جلال الدين السيوطي أن  
العرب استعملوا العطاء مصدرأ بمعنى الإعطاء والثواب مصدرأ بمعنى الإثابة، قال الشاعر:  
(وافر)

وبعد عطائك المائة الرُّتاعاً<sup>(٦)</sup>

... ..

وقال تعالى: «ثواباً من عند الله»<sup>(٧)</sup> ونص السيوطي على أن هذا مسموع لا يقاس عليه<sup>(٨)</sup>.

## وزن فَعَال دَلَالِيَاً

قرر سيويه أن صيغة (فَعَال) تدل في بعض المواضع على الحُسن أو القُبْح وذلك

- (١) المنقوص والممدود ٢٥ وانظر أمثلة أخرى في المنقوص والممدود ٢٠-٢٥ وهو بدون عزو، وهو كذلك في تذكرة النحاة ٥٠٩. وصاحبه أبو المقدام كما في سبط الألي ٨٧٤.
- (٢) لسان العرب (خوى) ٢٤٥/١٤
- (٣) لسان العرب (زوى) ٣٦٣/٤
- (٤) لسان العرب (وقى) ٤٠٢/١٥
- (٥) لسان العرب (وقى) ٤٠٢/١٥ وانظر النهاية ٢١٧/٥
- (٦) عجز بيت للقمامي مصدره: اكفراً بعد رد الموت عني، انظر الخصائص ٢٢١/٢ (الهامش). وهو في ديوان القمامي من ٣٧ وإعراب القرآن للنحاس ١٥٥/١.
- (٧) آل عمران ١٩٥/٣
- (٨) معجم الهوامع ١٠٢/٣

كما في الجمال والكمال<sup>(١)</sup>. كما تدل على انتهاء الزمان مثل: الصرّام والجَزّاز والقطاع والحصاد<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الميداني أن باب (فَعْلَ يَفْعُل) إذا جاء منه هذا الوزن من المصادر، فهو كله لازم من باب بناء الطيائع والخلق إلا حرفاً واحداً جاء تادراً وهو قولك رحبتك الدار<sup>(٣)</sup>. ووزن (فَعَال) بهذا البناء الصوتي وزن خاص بالعربية، إذ لم نعثر له على أمثلة في اللغات السامية الأخرى، وقد ذكر بروكلمان أن كل لغة من اللغات السامية تستخدم أسماء فعلية مختلفة للدلالة على المصادر، فحين تمد حركة عين الماضي، ينتج مصدر الوزن الأصلي، وهذه الطريقة المعتادة في بناء المصادر في اللغة العربية فيما عدا وزن الشدة في المبني للمعلوم، ووزن الشدة والهدف في الانعكاسية<sup>(٤)</sup>.

وذكر الدكتور صلاح الدين حسنين أن صيغة (فَعَال) صيغة قديمة جداً، ترجع إلى السامية الأم، وأنها تكونت من الأفعال المتعدية التي تحتوي على حركة الفتح بعد الصامت الثاني، ولذا فإنه يجوز لنا أن نتوقع الشيء نفسه بالنسبة للأفعال اللازمة التي تحتوي على حركة الكسرة أو الضمة بعد الصامت الثاني. ونستطيع أن نثبت أن المصدر من هذه الأفعال يتكون بطريقة مشابهة، أي بتطويل الحركة التي تلي الصامت الثاني<sup>(٥)</sup>.

ولا ينسحب هذا الذي ذكره بروكلمان والدكتور صلاح حسنين، على جميع الأفعال الثلاثية المتعدية، إذ هناك الكثير من الأفعال تخرج عن هذه القاعدة، إذ لم تذكر المصادر القديمة أن الفعل (قطع) المتعدي يأتي مصدره على (قَطَاع). اللهم إلا إذا كان هذا الوزن قد مات في هذه الكلمة وما شابهها. كما لم تذكر أن شَرَف وهو مضموم العين، يمكن أن يأتي مصدره على فَعُول (شَرُوف) قياساً على وَقَد وَقُود بالإضافة إلى هذا فإن الفعل فَرِحَ المكسور العين لا يمكن أن يأتي مصدره على فعيل في ضوء هذه القاعدة.

(١) الكتاب ٢٨/٤.

(٢) الكتاب ١٢/٢ وانظر أبينية المصدر في الشعر الجاهلي ١١٧.

(٣) نزهة الطرف ١٩.

(٤) فقه اللغات السامية ١٢٠-١٢١.

(٥) أبينية المصادر في اللغتين العبرية والعربية ١٧٠.

## وزن فَعْل

### تكوينه الصوتي

يتكون وزن (فَعْل) من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة على النحو التالي:

- ١- ف (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٢- ع (a) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٣- ل (lun) وهو مقطع قصير مغلق على اعتبار الوصل.

### بناءؤه الصرفي

تحدث سيبويه عن باب (فَعْل) حديثاً صوتياً وذلك في باب (الأفعال الثلاثية الناقصة) الذي أطلق سيبويه عليه تسمية (هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللامات) حيث قال<sup>(١)</sup>: (وقد جاء في هذا الباب المصدر على (فَعْل) قالوا: هَدَيْتُهُ هَدًى، ولم يكن هذا في غير (هَدًى) وذلك لأن (الفَعْل) لا يكون مصدراً في هديت فصار (هَدًى) عوضاً منه).

وعلى هذا فإن هذا الوزن كما نرى ليس وارداً في العربية كما يرى سيبويه ولولا أن الوزن المقيس في هذا الباب وهو (فَعْل) بكسر الفاء وفتح العين لا يأتي من هذا الفعل لما استعمل فيه، فهو عوض من الوزن الأصلي، وليس وزناً أصلياً لهذا البناء من الأفعال، وقد رأينا سيبويه يشرك بين هذين الوزنين (فَعْل) و (فَعْل) كما في قَلَيْتُهُ قَلًى وقرَيْتُهُ قَرًى، واستخدم في هذا علة النظر، إذ إن هذين الوزنين يشتركان في الجمع أيضاً<sup>(٢)</sup>.

ومع أن المبرد سار على هَدًى سيبويه فقال<sup>(٣)</sup>: (وقلماً نجد المصدر الأول مقصوراً، لأن (فَعْل) قلماً يقع في المصادر) إلا أنه أضاف مصدراً جديداً غير هَدًى، فقد ذكر البُكَي<sup>(٤)</sup>.

وقد استمر النحويون على هذا النهج، حيث ذكر ابن عصفور أن وزن (فَعْل) لم يجر منه إلا هَدًى ومُرًى وبُكًى في لغة من قَصَرَ<sup>(٥)</sup>. ونقل السيوطي عن القراء أنه قال:

(١) الكتاب ٤٦٧/٤.

(٢) الكتاب ٤٦٧/٤.

(٤) المقتضب ٨٦/٣.

(٥) المقتضب ٨٦/٣.

(٦) المقرب ٤٨٩.

المصادر على (فعل) قليلة، وقد جاء من ذلك الهدى ولقيته لُقي، وعن المرزوقي: السُرى<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة الحية على هذا الوزن قول قيس بن الملوحة: (طويل)

فإن كان مقدوراً لُقاها لقيتها ولم أخشَ فيها الكاشحين الأعاديا<sup>(٢)</sup>

وقال آخر: (طويل)

فإن لُقاها في المنام وغيره وإن لم تجدُ بالبذل عندي لرابح<sup>(٣)</sup>

وقال آخر أيضاً: (طويل)

فلولا اتقاء الله ما قلت مرحباً لأول شيبات طلعت ولا سهلاً

وقد زعموا حُلماً لُقاك فلم يزد بحمد الذي أعطاك حُلماً ولا عقلاً<sup>(٤)</sup>

وقد ذكر ابن منظور لهذا الوزن (لُقي) ثلاثة عشر مصدراً مشتركاً<sup>(٥)</sup>، وأما من الناحية

الدلالية فلم نعر على من تحدث عن قيمة دلالية معينة لهذا الوزن، كما أنه خاص بالعربية، لم يرد في غيرها في حدود ما توصلنا إليه.

## وزن فعل

### تكوينه الصوتي

يتألف بناء هذا الوزن من المصادر من مقطعين صوتيين باعتبار الوصل والاعراب،

على النحو التالي:

١- فِعْ = (f i) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لُنْ = (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

وعلى هذا فإن تسكين العين غير بناء وزن (فعل) من حيث المقاطع الصوتية من

ثلاثة مقاطع إلى مقطعين.

(١) المزهري ٦٢/٢.

(٢) لسان العرب (لقا) ٢٥٢/١٥ وانظر ديوان الجشون ٢٤١ برواية (لِقاها) بالكسر وعليه

فلا شاهد في البيت.

(٣) لسان العرب (لقا) ٢٥٢/١٥. وهي لغة طائفة. انظر معجم متن اللغة (لقي) ٢٠٢/٥.

والقاموس المحيط (لقي) ٢٨١/٤.

(٤) لسان العرب (لقا) ٢٥٢/١٥-٢٥٤. ولم نقف على قائل البيتين.

(٥) لسان العرب (لقا) ٢٥٢/١٥-٢٥٤.

## بتأوه الصرفي

ذكر سيبويه أن هذا الوزن مما يدخل مشتركاً مع الأوزان الأخرى، حيث نظر إليه نظرة دلالية، إذ أشركه مع ما يطلق من أوزان على الأفعال الدالة على الجوع والعطش فقال: «رَوِي يَرَوِي رِيّاً وهو ريان، فأدخلوا (الفعل) في هذه المصادر، كما أدخلوا (الفعل) فيها حين قالوا: السُّكْر، ومثله خزيان وهو الخِزْيُ للمصدر وقالوا الخِزْيُ كما قالوا العطش.»

كما نصّ سيبويه أن هذا الوزن قد يشترك مع أوزان أخرى في البناء، فهو يشترك مع وزن (فَعْل) قال سيبويه: «وقالوا وددته وُدّاً، مثل شربته شُرْباً، وقالوا ذكرته ذُكْراً كحفظته حِفْظاً، وقالوا ذُكْراً كما قالوا: شُرْباً.» وقال: «وَفَسَقَ فِسْقاً كما قالوا فَعَلَ فِعْلاً.» ويُعْتَقَدُ أن (فَعْلًا) لغة في نجد قياساً على (حَجَّ حِجًّا)»

وأما المبرد فقد ذكر أن هذا الوزن يجيء من الأفعال على وزن (فَعِلَ يَفْعَل) نحو عَلِمَ عَلِماً وحَلِمَ حِلْماً<sup>(١)</sup>. وذكر ثعلب من هذا الوزن (الورد) في قوله تعالى «إلى جهنم ورداً»<sup>(٢)</sup> فورد هنا مصدر<sup>(٣)</sup>.

وأما وزن (فَعَلَ يَفْعَل) فليس منه إلا سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْراً، إذا كان من السحر المعروف، وأما إذا كان من المصدر والقذاء فهو بالفتح، أي: سَحَرًا<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة على هذا ما ورد في قوله تعالى «قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً»<sup>(٥)</sup> فـ «ريشاً» في هذا الموضع مصدر للفعل رایشه الله ريشاً ورياشاً: أنعم عليه، وقرأ على الوزن الأخير (رياش) ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة وأبو عبد الرحمن السلمي وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وزيد بن علي وأبو رجاء

(١) الكتاب ٢٢/٤.

(٢) الكتاب ٧/٤.

(٣) الكتاب ٧/٤.

(٤) البحر المحيط ١٠/٣ وانظر اللهجات في كتاب سيبويه ٤٤٩.

(٥) المقتضب ١٣٣/٢.

(٦) مويم ٨٦/١٩.

(٧) مجالس ثعلب ٣٦٧/٢.

(٨) لسان العرب (سحر) ٣٤٨/٤-٣٤٩ ومختار الصحاح ٢٨٨ والسماع والقياس ٥٤.

(٩) الأعراف ٢٦/٧.

الطاردي وزر بن حيش وتروى عن عاصم وأبي عمرو<sup>(١)</sup>. وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup> وهي مثل لَيْس وَلَيْاس، ويروى الزمخشري أن الریش ليس مصدراً وإنما هو اسم للباس الزينة<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله تعالى: «والذي تولى كِبْرَهُ منهم له عذاب عظيم»<sup>(٤)</sup> قرأ الجمهور: كِبْرَهُ على وزن (فَعَلَ) بكسر الفاء وإسكان العين وهو مصدر لكنه ليس وحيداً في هذا النمط، إذ قرأ الحسن والزهرى، وأبو رجاء الطاردي ومجاهد والأعمش وحميد بن قيس وإبراهيم بن أبي عبلة وسفيان الثوري وي زيد بن قطيب والزعفراني وسورة عن الكسائي ومحبوب عن أبي عمرو: كَبْرَهُ بضم الكاف وإسكان الباء وهو مصدر على وزن (فَعَلَ) أيضاً<sup>(٥)</sup> والكِبَرُ بالكسر هو الإثم أو معظم الشيء كالخطء من الخطيئة<sup>(٦)</sup> وأما الكَبَرُ بضم الكاف فهو أكبر الذرية<sup>(٧)</sup>.

وقد ورد في الحديث: «أنه نهى عن لَيْسَتَيْن» وهي بكسر اللام الهيعة والحالة، وقد روى هذا الحديث بالضم فهو مصدر<sup>(٨)</sup>، وذكر ابن منظور مصدراً آخر له وهو اللَّيْسُ بفتح اللام، وأما بالكسر فهو ما يليس<sup>(٩)</sup>.

وأما الدكتور صلاح حسنين فقد ذهب إلى ربط هذه الصيغة بالوزن الفعلي لأفعالها ربطاً صوتياً، فذكر أنها تصاغ من الفعل المكسور العين سواء أكان الفعل ماضياً على وزن (فَعَلَ) أو مضارعاً على وزن (يَفْعَلُ) كما ذكر أنها قد تكون متطورة عن وزن آخر وهو وزن (فَعِلَ)<sup>(١٠)</sup>.

وقد تأثرت بعض أمثلة هذا الوزن في مرحلة التحول من اللهجات إلى العربية

- |      |  |
|------|--|
| (١)  | البحر المحيط ٢٨٢/٤.                            |
| (٢)  | مختصر في شواذ القرآن ٤٣.                       |
| (٣)  | الكشاف ٧٤/٢.                                   |
| (٤)  | النور ١١/٢٤.                                   |
| (٥)  | النشر ٣٣١/٢ والبحر المحيط ٤٣٧/٦.               |
| (٦)  | النهاية ١٤٢/٤.                                 |
| (٧)  | النهاية ١٤١/٤.                                 |
| (٨)  | النهاية ٢٣٦/٤.                                 |
| (٩)  | لسان العرب (ليس) ٢٠٢/٦.                        |
| (١٠) | أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية ٢٤٦. |

الفصحى بقانون الحذقة والمبالغة في التفصح وذلك بهمز غير المهموز في هذه الأمثلة مثل: ورث وراثاً وإراثاً<sup>(١)</sup>.

## وزن فعالة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١- فـ (Fi) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لـ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناءؤه الصرفي

ربط سيبويه بين هذا الوزن من أوزان المصدر، وبين فعله من جهتين: فهو مصدر لـ(فَعَلَ) اللازم كما أنه يأتي على معنى القيام بالشيء، كما قال سيبويه. قال<sup>(٢)</sup>: «وقالوا: عَمَرَت الدار عِمارة، فأنشوا، كما قالوا: النِكاية وكما قالوا: قصرت الثوب قِصارة حسنة وأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن، فإنما شُبِهْنَ بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة والنِكاية والعِرافة، وإنما أردت أن تخبر بالولاية. ومثل ذلك الإمالة والعياسة والسياسة وقد قالوا: العَوس وقالوا: التُّجارة والحِياطة والقِصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها فصار بمنزلة الوكالة، وكذلك السِّقاية، إنما أخبر بولايته كأنه جعله الأمر الذي يقوم به»

وقال المؤدب<sup>(٣)</sup>: «اعلم أن المصادر التي جعلت للصناعات تخرج على (فعالة) كالخِيازة والقِصارة والحِياطة والإمارة والسِّقاية في ولاية الصدقات، أي أنه ربط بين المصدر وبين المعنى فقط، وأما الميداني فقد ربط بين هذا المصدر وبين الفعل ربطاً شكلياً بنائياً، فهو عنده يأتي من وزنين، الأول منهما من (فَعَلَ يَفْعُل) مثل: حَرَسَ يَحْرُسُ حِراسة، والثاني من

(١) لسان العرب (ورث) ٢/٢٠٠.

(٢) الكتاب ١٠/١١ وانظر ٨/٤.

(٣) دقائق التصريف ١٣٣.

(فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو: قرأ يقرأ قراءة، ورعى يرضى رعاية<sup>(١)</sup>.

أما ثعلب فيفهم من نص له أنه ربط بين المصدر وبين المعنى، فقد ذكر أنه إذا كان يفرس في الأشياء وينظر فيها فإنه يقال بين الفراسة<sup>(٢)</sup> كما يفهم من أمثلة أخرى له، أنه يشتق من وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) وذلك نحو: عرف يعرف عرافة، وتقب يتقب نقابة، ونكب ينكب نكابة بمعنى تقب<sup>(٣)</sup>.

أما السيوطي فلم ينتبه إلى الربط التشكلي البنائي، بل اكتفى بالربط الدلالي، فقال: وللحرفة والولاية (فعالة) بالكسر كـ (كتب كتابة) و(خاط خياطة) و(ولي ولاية) و (تقب نقابة)<sup>(٤)</sup>.

وقد تابع المحدثون السيوطي في هذا الذي ذهب إليه، ومن هؤلاء عبدالله أمين، والمستشرق W. Wright<sup>(٥)</sup>. فقد ذكر عبدالله أمين أن ما دل على حرفة أو ولاية فيمكن أن يأتي على مثال (فَعَلَ) أيضاً، مثل زرع وتجروحوك، في مقابل زراعة وتجارة وحياكة<sup>(٦)</sup>. ومن الأمثلة على هذا الوزن ما ورد في قوله تعالى: فأجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله<sup>(٧)</sup> فقد قرأ الجمهور: سقاية وعمارة على أنهما مصدران نحو: الصيانة والرقاية<sup>(٨)</sup>.

### اشتراك وزن فعالة مع الأوزان الأخرى

يشارك وزن (فعالة) مع كثير من الأوزان الأخرى وهي: (فعال) نحو: لقاء ولقاءة، و (تفعال) نحو: تلقاء، و (فُعول) نحو: لقي، و (فعليل) نحو: لقي، و (فعلان) نحو: لقيان، و (فُعْلان) نحو: لقيان، و (فُعْلانة) نحو: لقيانة، و (فُعلة) نحو: لقية، و (فَعْل) نحو: لقي، و (فَعْل) نحو: لقي، و (فَعْل) نحو: لقي، و (فَعْل) معتلأ بالألف أي (فعاه) نحو: لقاء<sup>(٩)</sup>.

- (١) نزهة الطرف ١٨.
- (٢) الفصيح ٢٨٣.
- (٣) مجالس ثعلب ٥١٩/٢.
- (٤) جمع الهوامع ٤٠/٦.
- (٥) الاشتقاق ٢١٨ وانظر Wright. W. A Grammar of the Arabic Language, P. 114.
- (٦) الاشتقاق ٢١٨.
- (٧) التوبة ١٩/٩.
- (٨) البحر المحيط ٢٠/٥.
- (٩) لسان العرب (لقا) ٢٥٣/١٥.

و(فاعلة) نحو: واقية و(فَعَال) نحو: وقاء، و(فَعَالَة) نحو: وقاية<sup>(١)</sup>.

وأما دلاليًا فقد رأينا كيف نص القدماء على ربط هذا الوزن بمعنى الولاية والصنعة، وقد فصلنا في هذا فيما مضى.

وقد ذكر لنا ابن مكى الصقلي، أن أهل أوائل القرن السادس الهجري، قد فتحوا أول هذا الوزن وهو من لحن العامة، وذكر أنهم يقولون أهل الفلاحة، وكتاب الفلاحة والصواب: الفلاحة بكسر الفاء لأنها صناعة من الصناعات مثل: الزراعة والحراثة<sup>(٢)</sup> كما أن العامة يغيرون هذا الوزن إلى فَعَلَة، فهم يقولون: حَضَنَ الطائر بيضه يَحْضِنُهُ حَضْنَةً، والصواب يحضنُ حَضْنَةً<sup>(٣)</sup>.

## وزن فَعَالَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع :

- ١- ف (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.
- ٣- ل (la) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

نص سيبويه على ربط هذا الوزن بالوزن (فَعْلَ يَفْعُل) بنائياً، بالإضافة إلى ربطه بما سماه الخصال التي تكون في الأشياء، وذلك في قوله: «أما ما كان حُسْنًا أو قُبْحًا، فإنه ما يبنى فعله على (فَعْلَ يَفْعُل) ويكون المصدر (فَعَالًا) و(فَعَالَة) و(فَعْلًا) وذلك قولك: قُبِحَ يَقْبُحُ قُبَاحًا، وبعضهم يقول: قُبُوحة، فبناء على (فَعُولَة) كما بناء على (فَعَالَة)، ووسم يوسم وسامة، وقال بعضهم: وساماً، فلم يؤنث، كما قال: السقام والسقامة، ومثل ذلك: جَمَلَ جمالاً، وأما (الفعل) من هذه المصادر فتحور: الحُسْنُ والقُبْحُ، والفَعَالَة أكثر، وقالوا: مَلَحَ

(١) لسان العرب (وقى) ٤٠١/١٥.

(٢) تشييف اللسان ١٥٩ وانظر تصحيح التصحيف ٤٠٧-٤٠٨.

(٣) تشييف اللسان ١٧٢.

مَلَاَحَة وَسَمَحَ سَمَاحَة، وقالوا بِهِوَ بِهِاءٌ كَجَمَلٍ جَمَلاً، وقالوا: شَنَعَ شِنَاعَة، وقالوا: طَهَّرَ طَهْراً وطَهَّارَةً<sup>(١)</sup>،

كما ربط سيبويه بين هذا الوزن ووزن (فَعْلٌ يَفْعُلُ) إذا اقترنا بمعنى الصغر والكبر وذلك نحو: عَظُمَ عَظَامَة، وَبَلَ نَبَالَة، وَصَغُرَ صَغَارَة، وَقَلِمَ قَدَامَة<sup>(٢)</sup> وربط أيضاً بينه وبين معنى الرَفْعَة والضَعْفَة مثل: لُؤِمَ لَأَمَة وَدَثُو دَثَاعَة، وَسَعِدَ سَعَادَة وَغَيْرَهَا<sup>(٣)</sup>.

وقَعَلَ المِبدائي ما فعله سيبويه من أمر الربط لكنه سَمَّى الناحية الدلالية (باب الطبائع والخلق) وأضاف الربط بينه وبين بناء (فَعْلٌ يَفْعُلُ) اللّازم<sup>(٤)</sup>، وربط بينه وبين الفعل (فَعْلٌ يَفْعُلُ) نحو: طَهَّرَ يَطْهَرُ طَهَّارَةً<sup>(٥)</sup>، وربط كذلك بينه وبين وزن (فَعْلٌ يَفْعُلُ) نحو: مَهَرٌ يَمْهَرُ مَهَّارَةً<sup>(٦)</sup>.

وأما المبرد فقد بحث هذا الوزن ضمن بحثه للمصادر التي جاءت بالهاء وذلك نحو: سَفَّهَ سَفَاهَة وَضَلَّ ضَلَالَة، وَجَهَلَ جَهَالَة وَسَقَمَ سَقَامَة<sup>(٧)</sup>.

ومن هذا الوزن أيضاً (مَرَّ مَرَّاءَة)<sup>(٨)</sup>، وَأَصْلُ الرجل أصالة: إذا عقل<sup>(٩)</sup>، وَخَوَات خَوَاية: إذا خلعت الدار من أهلها<sup>(١٠)</sup>، وَوَقِحَ وَقَاحَة<sup>(١١)</sup>، وَزَرَغَ زَرَاعَة<sup>(١٢)</sup> ومنها أيضاً ودع وداعة<sup>(١٣)</sup> وتم الشيء يتم تمامة<sup>(١٤)</sup>.

وقد ورد في بعض الأتماط اللغوية، ما يدل على أن الفِعَالَة والفَعَالَة من قبيل

- (١) الكتاب ٢٨/٤.
- (٢) الكتاب ٢٩/٤.
- (٣) الكتاب ٣٢/٤.
- (٤) نزهة الطرف ١٩.
- (٥) نزهة الطرف ١٨.
- (٦) نزهة الطرف ١٨.
- (٧) المقتضب ١٢٤/٢.
- (٨) مجالس شعلب ٤٢٥/٢ ولسان العرب (مَرَّ) ١٥٤/١-١٥٥.
- (٩) مجالس شعلب ٤٣٥/٢.
- (١٠) لسان العرب (خَوَى) ٢٤٥/١٤.
- (١١) لسان العرب (وقح) ٦٣٧/٢.
- (١٢) لسان العرب (ودع) ٣٨٨/٨.
- (١٣) لسان العرب (ودع) ٢٨١/٨.
- (١٤) لسان العرب (تم) ٦٧/١٢ وانظر القياس في اللغة العربية ٥١.

اختلاف اللغات، ففي قوله تعالى: «ما لكم من ولايتهم شيء حتى يهاجروا»<sup>(١)</sup> قرأ الأعمش ويحيى بن وثاب وحزمة وهو من السبعة (ولايتهم بالكسر) وقرأ الجمهور (ولايتهم بالفتح) وقد عدّه الأخفش من اللغات، وكذلك أبو حيان<sup>(٢)</sup>.

### اشترك وزن فعالة مع الأوزان الأخرى

يشارك هذا الوزن مع وزن فَعُولَة نحو: (مَرَأَة ومُرُوءَة)<sup>(٣)</sup>، وفَعْل وفُعُول وفَعَال، نحو: الحَيّ والحَيّ والحَوّاء والحَوّاية<sup>(٤)</sup>، كما يشترك مع (العِلّة والعَلّة) كما في القِبحَة والقِبحَة والوقّاحة<sup>(٥)</sup>، ويشترك مع الفَعْل كما في الورع والوراعة<sup>(٦)</sup> وغيرها من الأوزان<sup>(٧)</sup>. وقد اتخذ هذا الوزن شكلاً آخر عند التميميين وهو وزن (فَعَالِيَة) فالحجازيون يقولون: (كراهية) على وزن (فَعَالَة) وأما تميم فتقول (كراهية) على وزن (فَعَالِيَة)<sup>(٨)</sup>. وسيأتي تفصيل هذا الوزن.

## وزن فُعْل

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أوزان المصدر بإجراء تغيير في نوع الحركات المكونة للوزن الذي نص السابقون على أنه أصل لأوزان المصدر وهو وزن (فَعْل) إذ تُغيّر حركة المقطع الأول من الفتح إلى الضم، ولذا فإن هذا الوزن يتكون من مقطعين مع الأخذ بحالة الرقع:

١- فُعْ (ك u) وهو مقطع قصير مغلق.

- (١) الأنفال ٧٢/٨.
- (٢) معاني القرآن للأخفش ٥٤٩/٢ وانظر البحر المحيط ٥٢٢/٤ و ١٣٠/٦.
- (٣) لسان العرب (مرء) ١٥٤/١.
- (٤) لسان العرب (خوى) ٢٤٥/١٤.
- (٥) لسان العرب (وقح) ٦٣٧/٢.
- (٦) لسان العرب (برج) ٢٨٨/٨.
- (٧) لسان العرب (مَوّاً) ٩٥/١ والمقتضب ١٢٣-١٢٤ والكتاب ٢٨/٤ و ٢٢ ونزهة الطرف ١٩-١٨.
- (٨) الوجيز في فقه اللغة ١١١.

## بناءؤه الصرفي

لعل سيبويه هو أول من ربط هذا الوزن من أوزان المصدر بالفعل الذي هو مصدر له، إذ يشتق هذا المصدر من وزن (فَعِلَ يَقَعْلُ) مثل شَرِبَ شُرْبًا، ومثله الشُّغِلُ<sup>(١)</sup>، ويشترك مع هذا الوزن في الفعل (شَرِبَ) وزنُ قَعْلُ أي (شَرَبَ) ويشترك معه أيضاً وزن (فَعْلُ)، أي (شَرِبَ)<sup>(٢)</sup>، وأما (الشُّغِلُ) على وزن (فَعْلُ) فنجد أنه يشترك مع (الفَعْلُ) أي: الشُّغْلُ و (الفَعْلُ) أي: الشُّغْلُ و (الفَعْلُ) أي: الشُّغْلُ<sup>(٣)</sup>

كما نص سيبويه على ارتباط هذا الوزن بوزن (فَعْلَ يَقَعْلُ) رابطاً إياه بالمعنى أيضاً، فما كان من الحسن والقبح من هذا الوزن من الأفعال فإن مصدره يجيء على (فَعَالٍ) و(فَعَالَةٍ) و(فَعَلٌ) وذلك قولك: قَبِجَ يَقْبِجُ قَبْجاً وقَبَاحَةٌ وقَبُوحَةٌ وقَبُوحاً وقُبَاحاً، وأكثر ما يجيء من هذا على وزن (فَعَالَةٍ)<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة التي ساقها سيبويه في غير الحسن والقبح: البُطء والجُبْنُ<sup>(٥)</sup> والفَقْرُ<sup>(٦)</sup>، ولا يكاد المبرد يخرج عما قاله سيبويه في شيء، حيث نظر إلى هذا البناء نظرة صرفية محضة<sup>(٧)</sup>، وكذلك الميداني الذي زاد على هذا تحديد نوع الفعل من التعدي وال لزوم، وربط المعنى بالمصدر، فقد ذكر أنه لا يأتي إلا من اللازم في باب بناء الطبائع والخلق<sup>(٨)</sup> بالإضافة إلى أنه ذكر اشتراك هذا الوزن مع صيغة (فَعْلُ) بفتح الفاء والعين، وذلك نحو: السُّقْمُ والسَّقَمُ والبُخْلُ والبَخْلُ والحُزْنُ والحَزَنُ والعُدْمُ والعَمَمُ<sup>(٩)</sup> كما نجد مثل هذه الأمثلة

- |     |  |
|-----|--|
| (١) | الكتاب ٦/٤.  |
| (٢) | لسان العرب (شرب) ٤٨٧/١.  |
| (٣) | لسان العرب (شغل) ٢٥٥/١١.   |
| (٤) | الكتاب لسيبويه ٢٨/٤ وانظر لسان العرب (قبج) ٥٥٢/٢ وانظر المفتاح في الصرف ٦٣ و ٦٤. |
| (٥) | الكتاب ٢٢/٤.   |
| (٦) | الكتاب ٢٣/٤.   |
| (٧) | المقتضب ١٢٣/٢.   |
| (٨) | نزهة الطرف ١٩.   |
| (٩) | نزهة الطرف ١٩.   |

عند ابن هشام<sup>(١)</sup>.

وقد يجيء من المعتل كما يجيء من الصحيح، فقد ذكر ابن منظور أننا نقول :  
يَنَع الثمر يَنَع وَيَنَع يَنَعاً وَيَنَعاً وَيَنَعاً : نضج<sup>(٢)</sup>، أي أن هذا الوزن في هذا الفعل مشترك مع  
وزن (فَعَلَ) ووزن (فُعُول).

وفي غير هذه المادة ذكر ابن منظور أن وزن (فُعَلَ) يشترك مع (فَعَلَ) و(فَعِيل)  
و(فَعْلَة) مثل: بؤس وبأس وبئس وبأسَة<sup>(٣)</sup>.

ومن الأمثلة على هذا الوزن ما ورد في قوله تعالى «أَسْكَنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ  
مِنْ وَجْدِكُمْ»<sup>(٤)</sup> فقد قرأ الجمهور: وَجْدَكُمْ، والوجد مصدر بمعنى الغنى والقدرة، وأما في  
قراءة مَنْ فَتَح الواو وهو الحسن والأعرج وابن أبي عبلة وأبو حيوة فيستعمل الوجد في  
الحزن والغضب والحب<sup>(٥)</sup>.

وفي قوله تعالى: «وَهُوَ كُرَّةٌ لَكُمْ»<sup>(٦)</sup> قرأ الجمهور: كُرَّةً بضم الكاف وسكون  
الراء، فاحتمل أن يكون مصدراً على وزن (فُعَلَ) واحتمل أن يكون الثلاثي مصدراً  
للرباعي أي: أكره كُرْهًا، وهذا لا ينقاس، ولا يصح إلا إذا روي استعماله عن العرب<sup>(٧)</sup>.

ومن الأمثلة على اشتراك هذا الوزن مع أوزان (فَعَلَ) و(فُعَلَ) و(فَعَال)، ما ورد  
في قوله تعالى: «وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَخَلَّوْا سَبِيلًا»<sup>(٨)</sup> فقد قرأ حمزة والكسائي  
الرُّشْدَ، وقرأ عاصم وابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو: الرُّشْدَ، وروى عن ابن عامر أنه  
قرأ: الرُّشْدَ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: الرُّشَادَ، وهي كلها مصادر غير أن أبا عمرو بن  
العلاء فرق بينها معنوياً، حيث ذكر أن الرُّشْدَ: هو الصلاح في النظر، وأما الرُّشْدَ فهو  
الدين<sup>(٩)</sup>.

(١) أوضح المسالك ٢/٣٦١.

(٢) لسان العرب (ينع) ٨/٤١٥.

(٣) لسان العرب (بؤس) ١/٢٠.

(٤) الطلاق ٦/٦٥.

(٥) البحر المحيط ٨/٥٨٥.

(٦) البقرة ٢/٢١٦.

(٧) البحر المحيط ٢/١٤٣.

(٨) الأعراف ٧/١٤٦.

(٩) البحر المحيط ٤/٣٩٠.

وفي قوله تعالى: «وقولوا للناس حسناً»<sup>(١)</sup> قرأ حمزة والكسائي ويعقوب: حَسَنًا بفتح الفاء والسين وقرأ عطاء بن أبي رباح وعيسى بن عمر: حُسْنًا بضمهمهما، وقرأ الجمهور: حُسْنًا بضم الحاء وسكون السين، وهو مصدر<sup>(٢)</sup>.

### الأثر الدلالي

وبالإضافة إلى ما ذكرنا من أن النحويين قد ربطوا بين هذا الوزن من المصادر وبين بعض المعاني، وذلك كالحُسْن والقبح عند سيويه، وبناء الطبايع والخلق، كما ذكر الميداني، وقد ذكرناهما سابقاً، نضيف هنا أنها تطلق على بعض المعاني الوجدانية، كالحُزْن والذُلُّ والسُّخْط، كما تطلق للدلالة على بعض الأدواء ونقيضها مثل: سَقَمٌ وهَلَكٌ، وجَرَحٌ ورُزءٌ وبرءٌ، بالإضافة إلى ما يدل على المسافات كالتقَرُّب والبُعْد<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الدكتور صلاح الدين حسنين أن هذه الصيغة متطورة عن صيغة (فَعْل)<sup>(٤)</sup>.

ومن حيث القياس في هذا الوزن فقد ذكر الأشموني أن الزجاج وابن عصفور عدّا وزن (فَعْل) بضم الفاء وسكون العين كالحُسْن مقيساً في مصدر (فَعْل) بضم العين في الماضي ك(حَسَنَ) وهو خلاف ما قاله سيويه<sup>(٥)</sup>.

ولقد أخطأ المستشرق برجشتراسر عندما توهم أن هذه الصيغة تقابل المصدر المضاف في اللغة العبرية الذي يأتي على وزن (P<sup>ك</sup>ا)، قال<sup>(٦)</sup>: «وللعبرية مصدر ثان، وهو العادي، وصيغته (P<sup>ك</sup>ا) يوازنها (فَعْل) في العربية، وهي نادراً ما توجد بين المصادر العربية نحو: (تُقَل) و(قُبِح)، وهذا غلط منه، فإن هذا المصدر الذي يستعمل في العبرية في حالة الإضافة يوازن في العربية (فَعَال) كذلك، بدليل بقاء الفتحة الطويلة فيه وقد أميلت إلى (ō) وفق قوانين العبرية كما يرى الدكتور رمضان عبدالنواب في تعليقه على هذه الفقرة من الكتاب.

- |     |  |
|-----|--|
| (١) | البقرة ٨٢/٢.                                   |
| (٢) | البحر المحيط ٢٨٤/٦.                            |
| (٣) | أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٨٥.             |
| (٤) | أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية ٢٥٢. |
| (٥) | حاشية المصباح ٣٠٦/٢.                           |
| (٦) | التطور النحوي ١٠٢-١٠٣.                         |

ويذكر في هذا المقام أن قبيلة أسد تميل إلى المصدر فَعَلَ كما يذكر أن مصدر الفعل (زَعَمَ) يرد في الفصحى (زَعَمَ) في حين تستعمل قبيلة أسد صيغة (فَعَلَ) أي (زَعَمَ).<sup>(١)</sup>

## وزن فُعْلة

### تكوينه الصوتي

ويتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على هذا النحو:

١- فُعْ (fu) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لَ (La) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

قام القدماء بالربط بين هذا الوزن من أوزان المصدر ووزن الفعل الذي يشتق منه مع ضرورة الأخذ بالمعنى، إذ نصروا أن هذا الوزن يرتبط بالفعل (فَعَلَ يَفْعَلُ) إذا كان دالاً على الألوان، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «أما الألوان فإنها تبنى على أَفْعَلَ ويكون الفعل على (فَعَلَ يَفْعَلُ) والمصدر على (فُعْلة) أكثر، وربما جاء الفعل على (فَعَلَ) وذلك قولك: أَدِمَ يَأْدُمُ أَدَمَةً، ومن العرب من يقول: أَدُمَ يَأْدُمُ أَدَمَةً، وشَهَبَ يَشْهَبُ شَهَبَةً وقَهَبَ يَقْهَبُ قَهَبَةً، وكَهَبَ يَكْهَبُ كَهَبَةً، وقالوا: كَهَبَ يَكْهَبُ كَهَبَةً، وشَهَبَ يَشْهَبُ شَهَبَةً. وقالوا صَدَّى يَصْدَدُّ صُدَادَةً، وقالوا أيضاً: صَدَأَ... وقالوا الغَبَسَةُ كما قالوا الحُمرة.»

وورد في اللسان: «الأدَمَةُ البياض، وقد أَدِمَ وَأَدُمَ»<sup>(٣)</sup> كما ورد فيه أيضاً «وقد شَهَبَ وشَهَبَ شَهَبَةً»<sup>(٤)</sup>. وفيه «كَهَبَ وَكَهَبَ كَهَباً وَكَهَبَةً»<sup>(٥)</sup>.

وهذا يعني أن الربط الأساسي لا يتم بين الفعل والمصدر وإنما يتم بين المعنى الذي

(١) لهجة قبيلة أسد ١٤٩.

(٢) الكتاب ٢٥/٤ وانظر ٣٦/٤.

(٣) لسان العرب (أدم) ١١/١٢.

(٤) لسان العرب (شهب) ٥٠٨/١.

(٥) لسان العرب (كهب) ٧٢٨/١.

هو اللون والمصدر الذي يرتبط به وهو وزن (فُعْلَة). كما يرتبط هذا الوزن أيضاً بالأدواء، مشتركاً مع وزن (فَعْل)، وكأن صيغة (فَعْل) متصلة بهذا الوزن إذا هي موجودة في الألوان كما رأينا في (كَهْبَب)، وأما في العيوب، فالأصل أن نستعمل الوزن (فَعْل)، غير أنه يقال: القُطْعَة على وزن (فُعْلَة) مشتركاً مع (الفُعْلَة) أي: القُطْعَة وهو مؤنث، فالأصل (فَعْل) ويقال: الجُذْمَة والجُذْمَة على هذا، وكذلك الصَّلْعَة والصَّلْعَة والصَّلْع<sup>(١)</sup>، إلا أن الارتباط بين هذا المعنى والوزن (فُعْلَة) ارتباط ضعيف إذ لا ينفرد به، وإنما يرتبط به الوزن (فَعْل) وأما ارتباط الوزن (فُعْلَة) باللون فهو ارتباط وثيق قوي.

وقد ورد في لسان العرب أن المصدر القياسي للفعل (جَذَم) هو (الجَذْم) على وزن (فَعْل) بالإضافة إلى (الفَعْل) أي: (جَذَم) والجُذْمَة والجُذْمَة. كما فرق ابن منظور بين المصدر في هذا الفعل معنوياً وفق الحدث، فإذا انقطعت اليد من تلقاء نفسها فمصدر الفعل هو الجَذْم على (فَعْل) وإذا قطعتها أنت فهو (الجَذْم) على وزن (فَعْل)<sup>(٢)</sup>، وذكر أن مصدر الفعل (صَلَع) هو (الصَّلْع) على وزن (فَعْل) وأما الصَّلْعَة والصَّلْعَة فهي موضع الصَّلْع من الرأس<sup>(٣)</sup>، كما أن القُطْعَة والقُطْعَة هما موضع القطع من اليد<sup>(٤)</sup>.

ولا يختلف ما جاء به المحدثون عما جاء به السابقون، إذ ذكر الأستاذ عبدالله أمين ما ذكره سيوييه ولم يزد عليه شيئاً<sup>(٥)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزن (فُعْلَة) قد يشتق من المزيد أيضاً، وذلك نحو: أسرع سُرْعَة واستن سُنَّة<sup>(٦)</sup>.

وربما كان اشتقاق صيغة فُعْلَة من قبيل ميل اللغة العربية إلى التخصيص، وهو رأي برجستراسر<sup>(٧)</sup> وهناك رأي يقول إن صيغة فُعْلَة من الصيغ غير المختصة، فهي صيغة فرعية في بنائها (فُعْل + التاء) أو أنها ناتجة من (فُعْلَة) أو (فُعْلَة) بالخالف بين الحركات، كما

(١) الكتاب ٢٦/٤-٢٧.

(٢) لسان العرب (جذم) ٨٦/١٢-٨٧.

(٣) لسان العرب (صلع) ٢٠٤/٨.

(٤) لسان العرب (قطع) ٢٧٨/٨.

(٥) الاشتقاق ٢١٩.

(٦) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢١١.

(٧) التطور النحوي ١٠٠-١٠١.

يمكن ردها إلى كثير من الصيغ الأساسية، وهي صيغة فرعية من حيث الدلالة، فالعيوب والألوان تشتركها في صيغة (فَعَلَ) و(فَعُولَة) وهذا هو الذي دعا أصحاب المعاجم إلى تصنيفها في باب الأسماء وليس في باب المصادر<sup>(١)</sup>. كما رأينا في لسان العرب لابن منظور.

## وزن فُعال

### تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

اتجه النحويون منذ البداية إلى عدم الربط بين وزن (فُعال) وبين الصيغ الفعلية المختلفة، ولكنهم ربطوا بينه وبين القيم الدلالية التي ينصب عليها هذا الوزن دلاليًا، فقد ذكر سيبويه أن هذا الوزن يدل على الداء، وقال<sup>(٢)</sup>: «وقد جاء بعضه على (فُعال) كما جاء على (فُعال) و(فُعُول)، قالوا: نَعَسَ نُعَاسًا، وعَطَسَ عَطَاسًا ومزح مُزَاحًا. وأما السُّكَات فهو داء، كما قالوا العطاس، فهذه الأتشاء لا تكون حتى تريد الداء، جُعِلَ كالنَّخار والسُّهَام وهما داءان وأشباههما». ومما يدل على أنه لا رابط بين بناء الفعل ومصدره في هذا المقام أن الفعل (عَطَسَ) ليس له سمت واحد يتخذه من حيث البناء ولكنه يرتبط بهذه الصيغة، فقد ورد في لسان العرب «عَطَسَ الرجل يَعْطِسُ بالكسر وَيَعْطُسُ بالضم عَطَسًا وَعُطَّاسًا وَعُطَّسَةً»<sup>(٣)</sup> وقد جاء في الحديث «كان يحب العُطَّاس ويكره الشَّؤْب»<sup>(٤)</sup>.

وفي موضع آخر من الكتاب نرى أن سيبويه ربط بين (فُعال) مصدرًا وبين

(١) أبنية المصدر في الشعر ٢١٣-٢١٤.

(٢) الكتاب ١٠/٤ وانظر لسان العرب (سكت) ٤٣/٢ و(تَحَزَّز) ٤١٥/٥.

(٣) لسان العرب (عطس) ١٤٢/٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥٦/٣ ولسان العرب (عطس) ١٤٢/٦.

الأفعال الدالة على الصوت فقال<sup>(١)</sup>: «وقد جاء على فُعَال نحو التُّزَاء والقُمَاص، كما جاء عليه الصوت نحو: الصُّرَاخ والتُّبَاح لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في التُّزَاء ونحوه.»

أما الميداني فقط ربط بين بناء المصدر وبناء الفعل، فهو عنده مشتق من فَعَل يَفْعُل، نحو: صرَخ صُرَاخاً ودعا دُعَاءً<sup>(٢)</sup>.

وذكر البغدادي صاحب ذيل الفصيح أن هذا المصدر يرتبط بالمعنى، قال<sup>(٣)</sup> «والقُّلاع من أدواء الفم، وأكثر الأدواء تأتي على (فُعَال) كاللُّوار والزُّكام والسُّلال وغيره.» وذكر في مكان آخر من هذا الكتاب: الدُّبَاح، وهو تشقق بين الأصابع<sup>(٤)</sup>.

وذهب السيوطي هذا المذهب أيضاً، وذكر اشتراك الأفعال الدالة على الصوت في المصدرين (فُعَال وفَعِيل)، قال<sup>(٥)</sup>: «فإن كان لعلة فُعَال كسَعَل سُعَالاً وَعَطَسَ عَطَاساً أو سير ففعيل، كرحل رحيلاً ويكونان: أي (فَعِيل وفُعَال) للصوت كصرخ صُرَاخاً وصَهَل صَهِيلاً، ويختص فُعَال بالمنقوص كرها رُغَاءً فلا يأتي على فَعِيل، وغلب فَعِيل في المضعف.»

وقد يكون هذا الذي ذكره السيوطي أخيراً من أن المنقوص يختص بالفُعَال والمضعف يختص بفَعِيل (فَعِيل) أهم إضافة إلى هذا الوزن من حيث بناؤه منذ زمان سيويه، إذ إن صيغة (فَعِيل) لا تشتق من الفعل الناقص كما لا تشتق صيغة (فُعَال) من المضعف.

ومن هذا الناقص ما ورد في الفعل (عَوَى) فقد ذكر ابن منظور أنه يقال: عوى الكلب والدُّب يعوي عيًّا وعَوَاءً وعَوَّةً وعوية، كلاهما نادر بمعنى لوى خَطْمَةً ثم صَوَّتَ<sup>(٦)</sup>.

- |     |                          |
|-----|--------------------------|
| (١) | الكتاب ١٤/٤.             |
| (٢) | نزهة الطرف ١٨.           |
| (٣) | ذيل الفصيح ٢٩.           |
| (٤) | ذيل الفصيح ٣٥.           |
| (٥) | معجم الهوامع ٤٩/٦.       |
| (٦) | لسان العرب (عوى) ١٠٧/١٥. |

وقد خص السجاعي ما دلّ على داء أو مرض بوزن (فَعَال)<sup>(١)</sup> وقد ذكر  
و. رايت W. Wright هذا الوزن دالاً على ارتباطه بمعنى الداء أو المرض أيضاً<sup>(٢)</sup>، وهذا  
هو ما ذهب إليه عبدالله أمين أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وقد ترد بعض المصادر على هذا الوزن ولكنها ليست دالة على داء أو لون،  
وذلك كما في قوله تعالى: «فِيذْهِبْ جُفَاءً»<sup>(٤)</sup> فقد ذكر الفراء أنه يقال: جُفَأَ الوادي غُثَاءً  
جَفَأً، وقيل الجُفَاءُ كما قيل الغُثَاءُ، وكل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القُمَاش والدُقَاق  
والغُثَاء والحُطَام فهو مصدر ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى<sup>(٥)</sup>.

ويرى هنري فليش أن صيغة (فَعَال) مشتركة مع صيغة (فَعَال) وأن الصيغة  
الأنخيرة هي الأصل وأما صيغة (فَعَال) فهي متحولة عنها، إذ تحولت الفتحة إلى ضمة بفعل  
قانون المخالفة في الصامت المتصل بها<sup>(٦)</sup> وهو رأي يارت والدكتور صلاح حسنين<sup>(٧)</sup>.

## وزن فيعولة

### بناؤه الصوتي

يتألف هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي كالآتي :

١- فَي = (fay) وهو مقطع قصير مغلق

٢- عَو = (aw) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لَ = (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تَن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

وإذا كان وزنه فعولة كما نص بعض النحويين الكوفيين فإنه سوف تكون

المقاطع كما يلي: ١- فع = fa < ٢- لو = lū ٣- لَ = la ٤- تَن = tun.

(١) حاشية السجاعي ٢٢٤.

(٢) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, P. 113.

(٣) الاشتقاق لعبدالله أمين ٢١٩.

(٤) الرعد ١٧/١٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٦٢/٢.

(٦) العربية الفصحى لهنري فليش ٧٨ وانظر أبينية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٠١.

(٧) أبينية المصادر في اللغتين العربية والعبرية ٢٠٤.

## اشتقاقه الصرفي

يشتق هذا الوزن من الثلاثي الأجوف، وقد اختلف النحويون في تحديده، فقد ذكر السيوطي أن أبا القاسم الزجاجي ذكر أن نظير كينونة في الوزن: القيودة وهي الطول، والهيوعة وهي مصدر هاع الرجل إذا جبن هيوعة، والطيرورة من الطيران، وكل هذا أصله عند البصريين فيعولة<sup>(١)</sup>.

وأما أبو البركات الأنباري فقد قال تقيلاً عن الكوفيين<sup>(٢)</sup>: «وأما كينونة وقيودة فالأصل كَوْنُونَةٌ وقودودة على فَعْلُولَةٍ نحو بهلول، وصندوق، إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء كقولهم: طار طيرورة وصار صيرورة، وسار صيرورة، وحاد حينودة ففتحوه حتى تسلم الياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، لأنها جاءت على بنائها وليس للواو فيه حفظ» ثم ذكر أبو البركات أن هذا القول للكوفيين باطل، لأنه لا مبرر لقلب الواو ياءً في هذا الباب، ذاكراً أن هذا الوزن قليل الوجود في العربية سواء من ذوات الياء أو من ذوات الواو، وذلك نحو: كينونة وقيودة، وحيلولة وديمومة وسيلودة وهيوعة<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر ابن جني أن أصل هذه المصادر التي ذكرناها (فيعلولة) وأنها كانت في الأصل كَيُونُونَةٌ وقيودودة وصَيُورُورَةٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقبلوا الواو ياءً وأدغموا فيها الياء الأولى فصارت في التقدير كَيُونُونَةٌ وقيودودة، فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، فصارت قَيُودُودَةٌ وكينونة وصار هذا الحذف لازماً لأن الكلمة طالت، والوزن لا يأتي إلا من المعتل خاصة<sup>(٤)</sup>.

وقد ورد في بعض المواد في المعاجم ما يؤكد أن هذه الصيغة كانت كثيرة، وربما كان لطول الصيغة أثر في الانتهاء منها، لأن استعمالها أصبح قليلاً واقتصر فيه على مورد السماع، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور: صار الأمر إلى كذا يصير صَيِّراً ومصيراً وصَيُورَةٌ... والصيرورة مصدر صار يصير<sup>(٥)</sup>. كما يروى عن اللحياني وكراع النمل وابن

(١) الأضياء والنظائر ٩٧/٣.

(٢) الانصاف ٧٩٨-٧٩٩/٢ وانظر ٧٥٨/٢.

(٣) الانصاف ٧٩٩/٢.

(٤) المنصف ١٠/٢.

(٥) لسان العرب (صير) ٤٧٧/٤.

قمية: طار طَيْرورة وطَيْراً وطَيْراناً<sup>(١)</sup>، كما ورد في مصادر (سار) السيرورة<sup>(٢)</sup>، وفي مصادر (حاد): الحَيْدودة وهي مروية عن اللحياني<sup>(٣)</sup>، كما أورد ابن منظور من مصادر الفعل (قاد) المصدر (قَيْدودة)<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً، ما ورد من حديث ابن منظور في مادة (صوغ) قال<sup>(٥)</sup>: «الصَوغُ: مصدر صاغ الشيء يصوغه صَوْغاً وصياغةً، وصنَّعَهُ أَصْوَغَهُ صِيَاغَةً وصيغَةً وصيغوغة؛ الأخيرة عن اللحياني: سبكهُ، ومثله كان كينونة ودام ديمومة وساد سيدودة، قال: وقال الكسائي: كان أصله كونونة وسودودة ودومومة فقلب الواو ياءً طلب الخفة، وكل ذلك عند سيبويه فعِلولة؛ كانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو» وليس هناك رابط معنوي يربط بين الفعل واشتقاق هذا الوزن، وإنما الرابط الذي يمكن أن نتحدث عنه في هذا الباب هو الاشتقاقات، إذ لم يقع بين أيدينا مصدر واحد من هذا الوزن اشتق من غير الأجوف بفرعيه الواوي واليائي. ومن الممكن جداً أن يكون لهذا الوزن ما يوازيه من المصادر السماعية في اللغة السريانية، إذ نجد فيها المصدر: taybūtā = عطف أو شفقة أو طيبة<sup>(٦)</sup>.

(١) لسان العرب (طير) ٥٠٨/٤.

(٢) لسان العرب (سير) ٢٨٩/٤.

(٣) لسان العرب (حيد) ١٥٩/٣.

(٤) لسان العرب (قود) ٣٧٠/٣.

(٥) لسان العرب (صوغ) ٤٤٢/٨ وانظر (غيب) ٦٥٤/١ و(ذوغ) و(ذبيغ) ٤٣٢/٨.

(٦) في قواعد الساميات ٢٥٢ وانظر

### الفصل الثالث

الأوزان القليلة الاستعمال والنادرة التداول



## وزن فعلى

### تكوينه الصوتي

يتبع هذا الوزن بمطل المقطع الأخير من وزن (فعل) نحو الفتح، وعلى هذا فالوزن يتكون من مقطعين مختلفين:

١- فع (fi<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لى (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

### بناؤه الصرفي:

وهو من الأوزان النادرة، وقد ذكر القدماء منه (الذكري)، وذكروا أنه لم يأت على وزن (فعلى) غيره<sup>(١)</sup>. وذكر أبو حيان أن منه أيضاً (ضيّزى) بالياء في قراءة الجمهور في قوله تعالى «تلك إذا قسمة ضيّزى»<sup>(٢)</sup> وذكر كذلك (ضيّزى) وهي قراءة ابن كثير<sup>(٣)</sup>.

وقد ذهب ابن زنجلة إلى بحث هذين المصدرين (ضيّزى) و(ضيّزى) من منطلق أنهما لغتان، وأن وزن (ضيّزى) هو (فعلى) وأصلها (ضوزى) بالضم مثل (حبلى) لأن الصفات لا تأتي إلا على وزن (فعلى) بفتح الفاء مثل شكرى وغضبي، أو على وزن (فعلى) بضم الفاء نحو: فضلى وحسنى وحبلى، ولا تأتي على وزن (فعلى) بكسر الفاء، والواو هي الأصل في (ضيّزى) فلو تركت الضاد على ضميتها لانقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها<sup>(٤)</sup>.

والأصل أن يأتي هذا المصدر على وزن فعل، نحو: ذكراً ضيّرًا، وذكر ابن منظور أنه قد يهمز، ولكنه ذكر أن القراء جميعاً على ترك الهمز، وأنه لم يقرأ به أحد بعلمه<sup>(٥)</sup>. وهذا يخالف إجماع علماء القراءات.

وقد بحث سيويه هذا في باب (ما جاء من المصادر وفيه التانيث) وذلك نحو ذكرته ذكري<sup>(٦)</sup>. فهو مصدر للرابعي المزيد من الثلاثي.

- |     |   |
|-----|---|
| (١) | المقرب ٤٩٠  |
| (٢) | النجم ٢٢/٥٣   |
| (٣) | البحر المحيط ١٦٢/٨ وانظر اتحاد فضلاء البشر ٥٠١/٢ والمبسوط ٤١٩ والعنوان ١٨٢. |
| (٤) | حجة القراءات ٦٨٦ وانظر الكشف ٢٩٥/٢ والتبصر ٣٧٩/٢.                           |
| (٥) | لسان العرب (ضيّز) ٣٦٨/٥.  |
| (٦) | الكتاب ٤٠/٤ وانظر الأصول لابن السراج ١٠٩/٣.                                 |

## وزن فعلى

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن بإجراء تغير كمي وشكلي في طول الحركات وشكلها في وزن (فعل)، وذلك بمطل حركة اللام على هيئة الفتحة، وعلى هذا، فالتكوين الصوتي لهذا الوزن يأتي من مقطعين مختلفين أيضاً:

١- فع (fa<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لى (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

فالاختلاف بينه وبين وزن (فعلى) بكسر الفاء هو اختلاف في شكل حركة المقطع الأول.

### بناؤه الصرفي

لم تذكر المصادر المتوافرة بين أيدينا أن هذا الوزن من المصادر يرتبط بوزن فعلي بعينه، غير أن بعض العلماء ذكروا أنه من الأوزان النادرة في اللغة العربية، فقد ذكر ابن عصفور أنه لم يجر منه إلا دَعَوَى وَعَلَوَى<sup>(١)</sup>.

وقد بحث سيبويه هذا الوزن من أوزان المصدر بحثاً شكلياً، ولم يربط بينه وبين المعنى أو نوع الفعل وذلك في باب «ما جاء من المصادر وفيه الف التانيث، وذلك نحو، اشتكى شكوى. وأعداه عَنَوَى ومثله قول الشاعر بشير بن النكت: (رجز) ولت ودَعَوَاهَا كثير صَخْبَةٍ<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن منظور أن هذا المصدر (الدَعَوَى) مصدر للثلاثي دعاه دُعَاءً ودَعَوَى<sup>(٣)</sup>. وقد رأينا سيبويه يذكر أن المصدر (شكوى) للفعل اشتكى فهو مصدر من المزيد، وأما ابن منظور فقد ذكره مصدراً للثلاثي المجرد، قال: شكى الرجل أمره، يشكو شكواً على (فعل) وشكوى على (فعلى) وشكاة وشكاية<sup>(٤)</sup>.

ولم يبحث العلماء السابقون دلالة هذا الوزن، أو ارتباطه بأي صيغة معنوية عدا عن كونه مؤنثاً أو مختوماً بألف التانيث.

(١) المقرب ٤٩٠.

(٢) الكتاب ٤٠/٤-٤١ وفي لسان العرب (نعا) ٢٥٧/١٤ (شديد صخبه).

(٣) لسان العرب (نعا) ٢٥٧-٢٥٨.

(٤) لسان العرب ٤٣٩/١٤.

ومنه ما ورد في قوله تعالى «كذبت ثمود بطغواها»<sup>(١)</sup> فقد ذكر ابن منظور أن الطُّغْوَى مصدر الفعل (طغى)<sup>(٢)</sup> وقال الفراء في حديثه عن هذه الكلمة: «أراد بطغيانها إلا أن الطُّغْوَى أشكل يرعوس الآيات فاختير لذلك، ألا ترى أنه قال: «وآخر دعواهم أن الحمد لله»<sup>(٣)</sup> ومعناه آخر دعائهم، وكذلك: «دعواهم فيها سبحانك اللهم»<sup>(٤)</sup> ودعواؤهم فيها هذا.»

## وزن فُعْلَى

### تكوينه الصوتي

يستحدث هذا الوزن بتغيير آخر وزن (فُعْل) يضم الفاء وسكون العين، مع إثبات الفتحة الطويلة حركة بناء لآخره، وهو يتكون على هذا من مقطعين.

١- فُعْ (fu) وهو مقطع قصير منقطع.

٢- لى (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

### بناؤه الصرفي

لقد أدرجه سيويه مصدراً للثلاثي في باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التانيث وذلك نحو: رَجَعْتُهُ رُجْعِي، وبشرته بُشْرِي، وأُفْتِيته فُتْيَا، والبقيا<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن منظور أن الفُتْيَا هو ما أُفْتِيَ به الفقيه، وأهل المدينة يقولون الفُتْوَى، بفتح الفاء<sup>(٦)</sup>، وأما الرُّجْعِي فقال ابن منظور فيها (رَجَعَ يرجع رَجْعاً ورُجُوعاً ورُجْعِي ورُجْعَاناً ومرجماً ومرجعة: انصرف)<sup>(٧)</sup>. وفي قوله تعالى (إن إلى ربك الرجعى)<sup>(٨)</sup> قال الزمخشري<sup>(٩)</sup>: «الرجعى مصدر كالبُشْرِي بمعنى الرجوع.»

- (١) الشمس ١١/٩١.
- (٢) لسان العرب (طغى) ٨/١٥.
- (٣) معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٧.
- (٤) يونس ١٠/٨٠.
- (٥) يونس ١٠/٨٠.
- (٦) الكتاب ٤٠/٤ وانظر الأصول لابن العزاج ١٠٩/٣.
- (٧) لسان العرب (فتى) ١٤٨/١٥.
- (٨) لسان العرب (رجع) ١١٤/٨.
- (٩) العلق ٨/٩٦.
- (١٠) الكشاف ٣٧١/٤.

وذكر ابن عصفور أنه لم يَجِئ من (فَعَلَى) إلا رُجِئاً وفتياً وبقياً<sup>(١)</sup>، ومن الأمثلة عليه قول اللعين المنقري: (واقر)  
 فما بَقِياً على تركماني  
 ولكن خِفْتَمَا صَرَدَ النَّبَالِ  
 وكذلك الْبَقَوَى بفتح الياء<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر بدر الدين الزركشي أن الرُّجِئَ في الآية السابقة اسم كالشورى والعليا، أو أنه صفة كالحسنى مؤنث الأحسن والسوءى مؤنث الأسوأ غير أنه نقل عن الفارسي أنه يحتمل أن يكون مصدرأ<sup>(٣)</sup>.

## وزن فَعِلَ

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن بتغيير قليل في حركة عين (الفَعْل) الذي نَصُّ القدماء على أنه الأصل في بناء المصادر، وذلك بإضافة الكسرة على العين، مما يغير البناء من مقطعين صوتيين إلى ثلاثة مقاطع على النحو التالي:

- ١- ف (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٢- ع (<i>i</i>) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق باعتبار حالة الرفع والتنوين.

### بناؤه الصرفي

قام سيويه بربط هذا الوزن من المصادر بوزن فعله الذي اشتق منه، إذ ذكر أنه مصدر للوزنين: فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ وذلك نحو: خَنَقَهُ يَخْنَقُهُ خَنْقاً، وكَذَبَ يَكْذِبُ كَذِباً، والأخير مشترك مع وزن فَعَالٍ أي: كَلْبَاباً<sup>(٤)</sup> كما يشترك الأول مع الوزن (فَعَلَ) وهو الأصل المفترض للمصادر، أي (خَنْقاً)<sup>(٥)</sup>.

- (١) المقرب ٤٨٩-٤٩٠.
- (٢) لسان العرب (بقي) ٨٠/١٤ وهو للعين المنقري يهجو جريراً والفرزدق، وانظر اللسان (صرد) ٢٤٩/٣ وفعلت وافعلت للاسمعي ٣٣ والتنبيهات ٢١٩ والفرق بين الحروف الخمسة ٥٦٥ والشعر والشعراء ٥٩٩/١ ومجالس ثعلب ٥٨٧/٢.
- (٣) البرهان في علوم القرآن ٥١٥-٥١٦.
- (٤) الكتاب ٦/٤.
- (٥) لسان العرب (خنق) ٩٢/١٠.

وقد ذكر ابن منظور أن هذا الوزن يشترك مع وزن (فعل) مثل: كَذَبَ (فَعْلَة) و (فَعْلَة) مثل (كَذِبَة) و (فَعْلَة) أي: كَذِبَة بالإضافة إلى وزن فِعَال أي: كِذَاب الذي ذكره سيبويه، وكذلك مع الوزن (فَعَال) مثل: كِذَاب<sup>(١)</sup>.

وبالإضافة إلى هذا ذكر سيبويه أن هذا الوزن يرتبط كذلك بالوزن (فَعْل يَفْعَل) وذلك نحو: ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكًا، وَلَعِبَ يَلْعَبُ لَعِبًا.

كما ذهب الميداني إلى ربط هذا الوزن بالقيم الحركية للفعل في حالته الماضية والمضارعة، قال<sup>(٢)</sup>: «وَأَمَّا فَعْل يَفْعَل، فَإِنْ مَصْدَرُهُ يَجِيءُ عَلَى (فَعْل) نَحْو: كَذَبَ كَذِبًا وَسَرَقَ سَرَقًا».

وقد ذكر المبرد هذا الوزن بعد حديثه عن أن المصادر تجري مجرى الأسماء والأسماء لا تقع بقياس وذكر من هذه المصادر وزن (فَعْل) نحو: ضَحِكَ ضَحِكًا وَحَلَفَ حَلْفًا وَخَنَقَهُ خَنْقًا<sup>(٣)</sup>.

ومما يجدر ذكره أن صيغة (فَعْل) لم تعز إلى قبيلة بعينها من قبائل العرب، غير أن الباحثة صالحة غنيم ذكرت أن الانتقال من فتح إلى كسر أشبه ما يكون بالقبائل المتأنية<sup>(٤)</sup> والثاني من صفات لهجة الحضر في الحجاز.

## وزن فَعْل

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فِ (fi) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- لُن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

(١) لسان العرب (كذب) ٧٠٤/١.

(٢) نزهة الطرف ١٨.

(٣) المقتضب ١٣٣/٢.

(٤) اللهجات في الكتاب لسيبويه ٤٤٧-٤٤٨.

## بناءؤه الصرفي

يشترك وزن (فعل) مع وزن (فعل) وليس بينهما إلا كسرة الأول في البناء الصوتي ويشتركان في اشتقاقهما من الصحيح والمعتل. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «وقالوا طَوَى يَطْوِي طَوًى وهو طَيَّان، وبعض العرب يقول: الطَوَى فيننيه على (فعل) لأن زنة (فعل) و(فعل) شيء واحد. وليس بينهما إلا كسرة الأول.»

وقد يصاغ هذا المصدر من الصحيح، وتتحكم فيه هنا علة التشبيبه، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «وضيدٌ ما ذكرنا يجيء على ما ذكرنا، قالوا: شَبِعَ يَشْبَعُ شَبْعاً وهو شَبْعَان كسروا الشَّبْعَ كما قالوا: الطَوَى، وشبهوه بالكَبَرِ والسِّمَنِ حيث كان بناء الفعل واحداً.»

ولا يمكن عند سيبويه ربط هذا الوزن بالفعل وذلك لأن وزن (فعل يَفْعَل) قد يشتق منه كثير من أوزان المصدر كالفعل والفعل والفعل<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر ابن منظور من هذا الوزن: المصدر (كَبَر) و(صَغَرَ) قال<sup>(٤)</sup>: الكَبَرُ تَقْيِضُ الصَغَرِ، كَبَرٌ كَبَرًا وكَبَرًا فهو كبير، وكَبَارٌ وكَبَارٌ. ومثله صَغَرٌ صَغَارَةً وصَغَرًا، وصَغَرٌ يَصْغَرُ صَغَرًا وصَغَرَانًا<sup>(٥)</sup> فهذا من باب (فعل)، وأما ما جاء من باب (فعل) فمنه: (سَمِنَ يَسْمَنُ سِمَنًا وَسَمَانًا)<sup>(٦)</sup>.

وأما الميداني فقط ربط بين هذا الوزن والفعل (فعل يَفْعَل) نحو: ضَخَمَ ضِخْمًا وعَظَّمَ عِظْمًا، وذكر أن هذا هو الأكثر<sup>(٧)</sup>.

وما يمكن أن يقال إن هذه الأمثلة التي ذكرها الميداني صحيحة، غير أن مسألة الربط بين الفعل ومصدره في هذا الوزن أمر ليس يسيرًا؛ لأن هذه الصيغة من الأوزان النادرة فهي غير مستقلة ولا تنفرد بالمثال<sup>(٨)</sup>، ولذا فقد تخبط بعض العلماء فيها، إذ نجد أن

(١) الكتاب ٢٢/٤.

(٢) الكتاب ٢٢/٤.

(٣) الكتاب ٢٢/٤.

(٤) لسان العرب (كبر) ١٣٧/٥.

(٥) لسان العرب (سفر) ٤٥٨/٤.

(٦) لسان العرب (سمن) ٢١٨/١٣.

(٧) نزهة الطرف ١٩.

(٨) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٩١.

الرضي الاستراباذي قرر أنه لابد أن تكون مشتقة من المنقوص<sup>(١)</sup>. وقد ذكر ابن منظور أن صيغة (فَعَالَة) تشترك مع صيغة (فَعَل) في الفعل (ضَخَمَ)<sup>(٢)</sup> كما تشترك الصيغتان في الفعل (عَظَمَ) أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وقد نص الفارابي على أن صيغة (فَعَل) مختصة بالنعوت ولذا فهي غير شائعة<sup>(٤)</sup>. ولنا أن نَعَدَ صيغة (فَعَل) متطورة عن صيغة (فَعَل) بفعل قانون المخالفة بين الحركات<sup>(٥)</sup> على النحو التالي:

فَعَل < فَعَلْ

fi < alun < fa < alun

## وزن فاعلة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية على النحو التالي:

- ١- فا (fā) وهو مقطع طويل مفتوح.
- ٢- ع (<i) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٣- ل (la) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

إن أكثر المصادر التي ساقها العلماء القدامى تدل أن هذا الوزن أكثر ما يصاغ من الأفعال المعتلة، وأنه يكون بمعنى مصدر آخر، وهو مصدر نادر على أية حال. ومن ذلك ماورد في قوله تعالى: «فأهلكوا بالطاغية»<sup>(٦)</sup> فقد ذكر في توجيه كلمة (الطاغية) أنها

- (١) شرح الشافعية ١٠٨/١.
- (٢) لسان العرب (ضخم) ٢٥٢/١٢.
- (٣) لسان العرب (عظم) ٤١٠/١٢.
- (٤) ديوان الألب للفارابي ١٤٢/٢.
- (٥) ابتية المصدر في الشعر الجاهلي ١٩٢.
- (٦) الحاقة ٥/٦٩.

مصدر، أي: بالعليان<sup>(١)</sup>، وفي قوله تعالى: «فهل ترى لهم من باقية»<sup>(٢)</sup> أي: بقاء<sup>(٣)</sup>.

وقد وردت هذه الصيغة في بعض القراءات الشاذة، ففي قوله تعالى: «وإن خفتن عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء»<sup>(٤)</sup> فقد روي أن عبدالله بن مسعود وعلقمة قرآ: عائلة، وهو مصدر كالعاقبة عند أبي حيان الأندلسي، وقد يكون نعتاً لمخلف، أي حالاً عائلة<sup>(٥)</sup> وأما (باقية) فتوضع موضع المصدر عند بعض العلماء<sup>(٦)</sup>، وعد ابن منظور ما جاء على هذا الوزن من المصادر أسماء، وذلك في الثاغية والراغية أي: الشاة والناقة<sup>(٧)</sup>. وكذا العادية وهي الشغل<sup>(٨)</sup>.

وقد يرد من الصحيح أيضاً، فقد ورد «عَقَبَ مكان أبيه يَعْقُبُ عقْباً وعاقبة»<sup>(٩)</sup> إلا أن ابن منظور عدّه مما وضع موضع المصدر أيضاً<sup>(١٠)</sup>.

ومن الأمثلة على هذا الوزن أيضاً قول الشاعر معقل بن خويلد الهذلي: (الوافر)

فعاذ عليك إن لَكُنَّ حَظًّا      وواقية كواقية الكلاب<sup>(١١)</sup>

وفي الحديث الشريف: «من عصى الله لم يقه منه واقية إلا بإحداث توبة»<sup>(١٢)</sup>

وأضاف الجاربردي إلى هذا الوزن (الكاذبة)<sup>(١٣)</sup>.

- 
- |      |   |
|------|---|
| (١)  | حاشية الصبّان ٢/٣١٠.  |
| (٢)  | الحاقة ٨/٦٩.  |
| (٣)  | حاشية الصبّان ٢/٣١٠.  |
| (٤)  | التوبة ٢٨/٦.  |
| (٥)  | البحر المحيط ٢٨/٥ وانظر مختصر في شواذ القرآن ٥٢.  |
| (٦)  | متن الشافعية وشرحها ٤٥/٢ وحاشية الجاربردي لابن جماعة ٤٥/٢ وانظر لسان العرب (يقى) ٨٠/١٤. |
| (٧)  | لسان العرب (ثقا) ١١٣/١٤.  |
| (٨)  | لسان العرب (عدا) ٣٤/١٥.   |
| (٩)  | لسان العرب (عقب) ٦١٣/١.   |
| (١٠) | لسان العرب (مقب) ٦١٣/١.   |
| (١١) | لسان العرب (وقى) ٤٠١/١٥. وانظر شرح ديوان الهذليين ٢٨٧/٨.                                |
| (١٢) | لسان العرب (وقى) ٤٠٢/١٥ وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢١٧/٥.                      |
| (١٣) | متن الشافعية وشرحها ٤٥/٢ وانظر حاشية الجاربردي لابن جماعة ٤٥/٢.                         |

## وزن فَعْلَان<sup>(١)</sup>

### تكوينه الصوتي :

يتكون وزن فَعْلَان من أربعة مقاطع صوتية على النحو الآتي:

- ١- فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٢- عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٣- لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.
- ٤- نُن (nun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

لا نجد في مصنفات العلماء السابقين إشارات إلى إمكانية الربط بين الوزن (فَعْلَان) ونوع الفعل من ناحية بنائية، ولكن ربطهم انصب على الناحية الدلالية، فهذا الوزن عندهم يرتبط بالاضطراب والتحريك والزعزعة والثورة وهذه الاشارات موجودة منذ فجر الدراسات اللغوية، إذ قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «ومثل هذا الغَلَيَان لأنه زعزعة وتحريك ومثله الغَثَيَان؛ لأنه تهبش نفسه وتثور، ومثله الحَطَرَان واللَّمَعَان لان هذا اضطراب وتحريك، ومثل ذلك اللَّهَبَان والصَّخْدَان والوَهَجَان<sup>(٣)</sup>. لأنه تحريك الحَرِّ وتؤوره، فإنما هو بمنزلة الغليان». وقال في موضع آخر<sup>(٤)</sup>: «وقد جاعوا بالفَعْلَان في أشياء تقاربت، وذلك الطَّوْقَان والدُّورَان والجَوْلَان، شبهوا هذا، حيث كان ثَقْلًا وتَصَرُّقًا بالغليان والنَّثْيَان لأن الغَلَيَان أيضاً تَقْلَبُ ما في القدر وتَصَرُّقُهُ... وقالوا: الحَيْدَان والمَيْلَان فأدخلوا الفعلان في هذا». ومع هذه الأمثلة الكثيرة وغيرها مما لم يذكره سيبويه إلا أنه ذكر أن الأصل فيها هو الفَعْل، وقد سمع عن العرب أنهم قالوا اللَّمَع والحَطَر والهُنَر، كما أن هذه المصادر لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من الأمر الذي ضبطت به وهو مذهب الخليل بن أحمد

(١) للمصاغاني كتاب (نقعة السنديان فيما جاء على فَعْلَان، حَمَمَتُهُ شَيْخًا من مصادر

وزن (فَعْلَان) انظر هذا المخطوط في دار الكتب المصرية، رقم ٤١١ لغة.

(٢) الكتاب ١٤/٤ وانظر لسان العرب (صخذ) ٢٤٥/٢ وبقائق التصريف ١٢٣.

(٣) الصخدان شدة الحر والهاجرة، انظر أساس البلاغة (صخذ) ٢٥٠، ولسان العرب

(صخذ) ٢٤٥/٢.

(٤) الكتاب ١٥/٤.

ويمكن أن يربط هذا الوزن بالحركة العنيفة في غالب الأمر، فالعسلان «شدة اهتزاز إذا هزته، عَسَلَ يَعْسِلُ عَسَلَانَا كَمَا يَعْسِلُ الذَّئْبُ إِذَا مَشَى مَسْرَعًا»<sup>(٢)</sup>.

وأما الميداني فقد حاول الربط بين الوزن وبناء الفعل، فذكر أنه يجيء منه (فَعَلَ يَقَعْلُ) نحو شنته شَتَانًا ونص على أنه نادر<sup>(٣)</sup>. وقوله هذا ليس شيئاً يعول عليه. إذ الأمثلة كثيرة وليس من هذا الوزن، وإنما هي من أوزان مختلفة. ولم يزد السيوطي على ما جاء به السابقون، فهو عنده للتقلب والاضطراب<sup>(٤)</sup>.

وهذا هو مانجده عند المعاصرين، فقد ذكر عبدالله أمين أن ما دلّ على اضطراب فإن مصدره يكون على فَعْلَانِ وَقَعْلٍ<sup>(٥)</sup>. وأضاف Wright إلى هذه الدلالات المذكورة الاستمرار، قال<sup>(٦)</sup>: «الأفعال التي تدل على حركة واضطراب واستمرار مصدرها على فَعْلَانِ مثل: جَرَى جَرِيَانًا وَخَطَرَ خَطَرَانَا وَطَارَ طَيْرَانًا وَوَمَضَ وَمَضَانًا وَخَفَى خَفَقَانًا».

ويشارك هذا الوزن كذلك مع وزن فَعْلَةٍ وَفَعَالٍ ومثال ذلك «جَرَى الْمَاءُ وَالدَّمُ وَنَحْوَهُ جَرِيًّا وَجَرِيَّةً وَجَرِيَانًا... وَجَرَى الْفَرَسُ وَغَيْرُهُ جَرِيًّا وَجَرَاءً»<sup>(٧)</sup> كما يشترك أيضاً مع وزن فَعَالٍ، ومثال ذلك: هَدَجَ الشَّيْخُ فِي مَشِيَّتِهِ يَهْدِجُ هَدَجًا وَهَدَجَانًا وَهَدَاجًا: إِذَا قَارَبَ الْخَطُورَ، وَأَسْرَعَ فِي غَيْرِ إِرَادَةٍ، قَالَ الْخَطِيئَةُ: (وَافِر)

وَيَأْخُذُهُ الْهَدَاجُ إِذَا هَدَاهُ وَلِيَدِ الْخِيٍّ فِي يَدِهِ الرِّدَاءُ<sup>(٨)</sup>

وذكر الأصمعي أن الهَدَجَانِ مداركة الخطور، وأنشد: (رجز).

هَدَجَانَا لَمْ يَكُنْ فِي مَشِيَّتِي.

(١) الكتاب ١٥/٤.

(٢) العين (معل) ٣٣٣/١.

(٣) نزهة الطرف ١٩.

(٤) همع الهوامع ٤٩/٦.

(٥) الاشتقاق ٢١٨.

(٦) Wright.w., A Grammar of the Arabic Language, P. 113.

(٧) لسان العرب (جرا) ١٤٠/١٤.

(٨) لسان العرب (هدج) ٢٨٨/٢، وفيه الهداج والهدجان: مشية فيها تقارب الخطور.

وانظر ديوان الخطيئة ٩٣.

## هَدَجَان الرُّأْل خَلْفَ الْهَيْمَتِ<sup>(١)</sup>

وتشترك صيغة (فَعْلَان) بالإضافة إلى ما ذكرنا مع صيغة (فُعُول)، وذلك نحو: سَاخَت بِهِم الْأَرْضُ تَسُوخَ مَسُوخًا وَمُسُوخًا وَسَوَخَانًا إِذَا انْخَسَفَتْ<sup>(٢)</sup> وَقَذَتِ الْعَيْنُ قَذْيًا وَقَذَيَانًا وَقَذْيًا<sup>(٣)</sup> وكذلك يشترك مع (الفعل) كما في وَهَجَ وَهَجًا وَوَهَجَانًا وَوَهَجًا، وهو حرارة الشمس والنار من بعيد<sup>(٤)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من الحكم الذي ذهب إليه النحويون وعلماء اللغة وهو ربط هذا المصدر بالأفعال الدالة على الحركة والاضطراب والتقلب إلا أننا نجد بعض الأمثلة على هذا الوزن ليس لها صلة بالحركة أو الاضطراب والتقلب، ومثال ذلك: هَثَّ لَهُ هَيْثًا وَهَيْثَانًا إِذَا عَطِيَتْهُ شَيْئًا يَسِيرًا<sup>(٥)</sup>. وقذيت عينه تقذى قَذْيٌ وَقَذْيَانًا<sup>(٦)</sup>. كما أن المصدر شَتَّان وهو البغض لا يدل على اضطراب وتقلب<sup>(٧)</sup>

## وزن فَعْلَان

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية بعد تسكين العين من وزن (فَعْلَان) للتخفيف وذلك على النحو التالي:

- ١- فَعْ (fa<) وهو مقطع قصير مغلق .
- ٢- لَا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.
- ٣- نُن (nun) وهو مقطع قصير مغلق.

- 
- (١) لسان العرب (هدج) ٢٨٧/٢-٢٨٨.
  - (٢) لسان العرب (مسخ) ٢٧/٣.
  - (٣) لسان العرب (قذى) ١٧٢/١٥.
  - (٤) لسان العرب (وهج) ٤٠١/٢.
  - (٥) لسان العرب (هيث) ١٩٩/٢.
  - (٦) لسان العرب (قذى) ١٧٢/١٥.
  - (٧) لسان العرب (شنا) ١٠١/١ والقاموس المحيط (شنا) ١٩/١ وتاج العروس (شنا) ٢٨٥/١.

## بناؤ۔ الصبر فی

تميل اللغة إلى التخلص أحياناً من الحركات المتوالية، ولذا فإن هذه الصيغة الشاذة النادرة الوجود يمكن أن تكون تخفيفاً من صيغة (فَعْلَان)، وسبب الحكم عليها بالشذوذ هو قلتها في الأتماط اللغوية<sup>(١)</sup>.

وقد أوردته سيويه إيراداً يدل على قلة وروده في لسان العرب، فقد قال <sup>(١)</sup>: «وقالوا لويته حقه ليانا، على فعلان» وأورد ابن منظور: لواه دينه وبدينه لياً ولياً وليانا وليانا: مطلقه، قال ذو الرمة في الليان: (طويل)

تطيلين ليّاني وأنت مُليّة وأحسن يا ذات الرُشاح التفاضيا<sup>(١)</sup>  
وذكر أنه لم يَجِ من المصادر على (فَعْلان) إلا ليّان<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابن عصفور أنه مصدر لـ (فَعَلَ يَفْعِلُ) وساق له المثال الذي ساقه سيويه له وهو لِيَان<sup>(٣)</sup>. وذكر أحمد تيمور أنه لم يَجِ من هذا الوزن إلا زَيْدَان وشَنْئَان وَلِيَان<sup>(٤)</sup>.

ومن الصعب أن نحكم على أصالة هذا الوزن في المواضع التي ذكر أنه يشتق منها، وذلك لتعدد المصادر في هذه المواضع فقد ورد في لسان العرب لابن منظور : شئئ الشيء وشئناه أيضاً ، الأخيرة عن ثعلب يشئوه فيهما شئئاً وشئاً وشئناً وشئناً ومَشئاً ومَشئاة ومَشئوة ومَشئاناً ومَشئاناً بالتحريك والتسكين: أبغضه، وقرئ بهما في قوله تعالى : «ولا يجرمنكم شنآن قوم<sup>(١)</sup>»، فمن سكن فقد يكون مصدرأ كـ (لَيَّان) ويكون صفة كـ (سكران)، أي مَبْغُضُ قوم ... وهو شاذ في اللفظ لأنه لم يجئ شيء من المصادر عليه، ومن حَرَّك فإِتما هو شاذ في المعنى لأن (فَعْلان) إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب.<sup>(٢)</sup>، وأما الزَيْدان فليست هي الأخرى الصيغة الوحيدة في بابها بل هناك الزَيْد

- (١) شرح الشافية ١٥٩/١ .
- (٢) الكتاب ٩/٤ .
- (٣) ديوان ذي الرمة ١٣٠٦/٢ برواية (تُسيثين) مكان (تطيلين) .
- (٤) لسان العرب (لوى) ٣٦٢/١٥ .
- (٥) المقرب ٤٨٦ .
- (٦) السماع والقياس ٥١ .
- (٧) المائدة ٢/٥ .
- (٨) لسان العرب (شفا) ١٠١/١ - ١٠٢ . وانظر القاموس المحيط (شفا) ١٩/١ وتاج العروس (شفا) ٢٨٥/١ .

وَالزَّيْدُ وَالزَّيَادَةُ وَالزَّيْدُ وَالزَّيَادُ وَالزَّيْدَانُ وَالْأَخِيرَةُ شَاذَةٌ شُنُوذُ الشُّنَّانِ<sup>(١)</sup>

## وزن فَعْلَان

### بناؤه الصوتي

يتألف بناء هذا الوزن من أوزان المصدر من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو

التالي:

١- فَع (fi<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- نن (nun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

ليس هذا الوزن من الأوزان المقيسة وإنما هو شاذ أيضاً، فقد ذكر سيوييه أنه قد جاء عليه بعض المصادر وذلك نحو: حرمة حرماناً، ووجد الشيء وجداناً وأتيته إتياناً، وإن كانوا قالوا: أتيا على القياس، كما قالوا لقيته إقياناً وعرفته عرفانا ورثمته رثماناً ورأماً وحسبته حسباناً ورضيته رضواناً وغشيته غشياناً<sup>(٢)</sup>.

وقد ربطه الميداني بالوزن الفعلي (فَعْلَ يَفْعُلُ) وذلك نحو كَتَمَ يَكْتُمُ كِثْمَاناً، وقد وصفه بأنه قليل<sup>(٣)</sup>، كما ربطه ابن عصفور بوزن الفعل (فَعِلَ) ونوعه المتعدي مثل غَشِيَان<sup>(٤)</sup>.

وكما هو في وزن (فَعْلَان) من حيث الحكم على أصالة هذا الوزن، فكذلك ههنا، فالتعدد واضح وجلي يميز في هذا الوزن: إذ يشترك مع أوزان (فَعْلَ) و (فُعْلَ) و (فُعُولَ) و (فَعِيلَ) بكسر الفاء وهو وزن شاذ لم أعثر له على مثال آخر و (فَعِلَانة) و (مَفْعَلَة) مثل: أتيته أتيّاً وأتياً وإتياناً وإتياناً ومأتاة، وليست الإتيانة دالة على المرة، إذ لا يقال: إتيانة واحدة إلا في اضطراب شعر قبيح، لأن المصادر جميعها إذا أردت المرة منها رددتها

(١) القاموس المحيط (زيد) ٢٩٨/١ وتاج العروس (زيد) ٢٨٥/١-٢٨٦ ولسان العرب

(زيد) ١٩٨/٣-٢٠٠.

(٢) الكتاب ٨/٤.

(٣) نزهة الطرف ١٨.

(٤) المقرب ٤٨٨.

إلى وزن (فَعْلَة) فيقال : أتية واحدة<sup>(١)</sup>

ومن الأمثلة على تعدد هذا الوزن من أوزان المصدر: وَجَدَ وَجُوداً وَوَجَدَ  
وَجِدَةً وَوَجَدَ وَوَجَدَاناً وَوَجَدَاناً والمصدر الأخير (إجدان) لا يختلف عن السابق  
(وجدان)، ولكنه غريب رواه ابن الإعرابي وأنشد عليه قول الشاعر: (الطويل)  
وآخر ملثات يَجْرُ كِسَاءَهُ نَقَى عَنْهُ إِجْدَانُ الرُّقَيْنِ الْمَلَاوِيَا

وهذه الهمزة بدل من الواو كما في إدة للتحويلة عن ولدة<sup>(٢)</sup> ولا يمكن أن  
يتقلب صوت إلى صوت آخر إلا إذا كانا متقاربين في المخرج والهمزة صوت حنجري  
(وترى) وأما الواو فشفوي، ولذا فهما متباعدان، ولكن المسؤول عن هذا الإبدال ليس  
التقارب الصوتي، وإنما هو قانون الخلقة والمبالغة في التفصح أو محاكاة الفصحى ممن لا  
يجيدها تماماً، ثم دخلت هذه الكلمات في العرف اللغوي واستعملت صيغة فصيحة جنباً  
إلى جنب مع الصيغة الأصلية.

وقد وردت بعض الأمثلة على هذا القلب في الهمزة المكسورة مثل، إشاح في  
وشاح، وإعاء في وعاء وإسادة في وسادة<sup>(٣)</sup>.

## وزن فَعْلَان

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية :

١- فُعْ (fu<) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- نن (nun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

لم يحاول سيبويه أن يربط بين هذا المصدر والفعل الذي اشتق منه، ولكنه مثل له

(١) لسان العرب (أثر) ١٣/١٤ .

(٢) لسان العرب (وجد) ٤٤٥/٣ . ولم أهتم إلى قائله في مصادر مختلفة.

(٣) سر صناعة الإعراب ٩٢/١ .

بالشكران والغفران<sup>(١)</sup>. فالفعل شكرَ مفتوح العين في الماضي وهو مضموم العين في المضارع، أي: يشكر<sup>(٢)</sup>. كما أنه لا يستقل بصيغة شكران فقط ولكنه يشترك معها وزن (فعل) أي شكر و (فُعول) أي، شكور<sup>(٣)</sup>. وأما الفعل غفر فهو مفتوح العين في الماضي غير أنه مكسور العين في المضارع أي يغفر كما أنه ليس وحيداً في هذا الباب، إذ ورد من (غفر): غفر غفراً و غفرة عن اللحياني وغفراناً ومغفرة وغفوراً وغفيراً وغفيرة<sup>(٤)</sup>.

وقد عدّه سيويه من الأقل الذي يعد من التوارد التي تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، لأن الأكثر هو الذي يقاس عليه<sup>(٥)</sup>.

ومما يذكر أن هذا الوزن اشترك مع اثني عشر وزناً لمصدر فعل واحد، فقد روى ابن منظور عن ابن بري أن للفعل (لقى) ثلاثة عشر مصدراً وهي: لقيته، لقاءً وتلقاءً ولقياً ولقياناً ولقيانةً ولقيةً ولقياً ولقياً ولقياً ولقياً ولقياً ولقياً<sup>(٦)</sup>.

ومع هذا فقد حاول الميداني أن يذكر قياساً لهذا الوزن، فربط بينه وبين وزن الفعل الذي يشتق منه، فقد ذكر أنه مصدر للوزن (فعل يفعل) نحو حسب يحسب حسباناً، وكفر يكفر كفراناً<sup>(٧)</sup>.

إلا أن هذا لا يمنع من القول من أن هذا الوزن شاذ نادر كما قال سيويه، ويبدو أنه طارئ في اللغة العربية وناتج بسبب تعدد اللهجات بدليل اشتراكه مع عدد كبير من المصادر، كما في الأمثلة السابقة، والدليل على ندرته أنه نادراً ما ورد في شعر قديم، وقد يكون وارداً لمرة واحدة في شعر امرئ القيس وذلك في قوله (الطويل):

فعزيز نفسي حين بانوا بجسرة أمون كبنيان اليهودي خيفتي<sup>(٨)</sup>

فـ (بنيان) هنا مصدر للفعل (بنى)<sup>(٩)</sup>.

- (١) الكتاب ٨/٤ .
- (٢) لسان العرب (شكر) ٤٢٣/٤ .
- (٣) لسان العرب (شكر) ٤٢٣/٤ .
- (٤) لسان العرب (غفر) ٢٥/٥ وانظر مثل هذا في لسان العرب (رجع) ١١٤/٨ .
- (٥) الكتاب ٨/٤ .
- (٦) لسان العرب (لقا) ٢٥٣/١٥ .
- (٧) نزهة الطرف ١٨ وانظر المقتح في الصرف ٦٣ .
- (٨) ديوان امرئ القيس ١٦٩ .
- (٩) أبينية المصدر في الشعر الجاهلي ٥٤١ .

## وزن فَعْلَة

### تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فَعْ (fi<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- تَن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

لا يبدو أن هذه الصيغة يمكن أن تُعَدَّ من المصادر، فقد رواها اللحياني في مصادر الفعل (غَفَرَ)، فهي شاذة، وتلتبس بالمصدر الدال على الهيئة، وسيأتي هذا، وقد روى ذلك ابن منظور عن اللحياني، قال<sup>(١)</sup>: «وقد غفر يَغْفِرُه غَفْرًا وَغَفْرَةً حسنة، عن اللحياني، وَغَفْرَانًا، وَمَغْفِرَةً وَغَفُورًا، الأخير عن اللحياني، وَغَفِيرًا وَغَفِيرَةً».

## وزن فَعُولَة

### تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية كما يلي:

١- فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عُو (<ū) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تَن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

وهذا الوزن نادر جداً أيضاً، وقد ربطه العلماء بالفعل الثلاثي اللازم المضموم العين نحو: صَعِبَ صُعُوبَةً، وَسَهَّلَ سُهُولَةً وَعَذَّبَ عَذُوبَةً وَمُلَّحَ مَلُوحَةً<sup>(٢)</sup>، وقد رواه ابن

(١) لسان العرب (مفرد) ٢٥/٥.

(٢) نزهة الطرف ١٩ وأوضح المسالك ٢٦١/٢ وجميع الهوامع ٥٠/٦.

منظور عن الهَجَرِي<sup>(١)</sup>، في حديثه عن الفعل غاب إذ ذكر المصادر الغيبُ وهو المصدر الذي افترضه النحويون أصلاً للمصادر، والغِيَابُ والغَيْبَةُ والغَيْبُوبَةُ، والغُيُوبُ والمَغَابُ والمَغِيبُ والغِيَابُ، وروى عن الهَجَرِي : غَيْبَةٌ<sup>(٢)</sup>. ويقال فيه أيضاً إنه وزن شاذ نادر ولا يمكن ربطه بأية صيغة فعلية، ومن الأمثلة على هذا الوزن : خَسَّ الرجل يخسُّ خُسُوسَةً : صار خسيساً<sup>(٣)</sup>.

وقد يتدخل قانون الخلقة والمبالغة في التفصح، وهو ما أسماه ماريوي المبالغة في التصويب<sup>(٤)</sup> في هذا الوزن، فيغيره، إذ ورد في لسان العرب: «باح الشيء: ظهر، وباح به بَوْحاً وبُؤُوحاً وبُؤُوحَةً: أظهره»<sup>(٥)</sup>، فالهمزة في المصدرين الأخيرين مزيلة وليست أصلية. والأغلب أن السبب في وجودها هو ظاهرة التوهم، فعندما أعاد الحجازيون الهمزات إلى الكلمات التي أسقطوا منها همزاتها توهموا أن بعض الكلمات المشابهة مهموزة وهي في الحقيقة غير مهموزة، فوضعوا لها همزات وهي في الأصل غير مهموزة وقد أطلق الدكتور رمضان عبدالقواب على هذه الظاهرة مصطلح: الخلقة أو المبالغة في التفصح<sup>(٦)</sup>.

## وزن تُعَلُّ

### تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من مقطعين صوتيين وهما:

١- تُعْ = (tu<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لُنْ = (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

(١) هو هارون بن زكريا الهجري أبو علي، وهو صاحب كتاب النواصر المفيدة، روى عنه

ثابت السمرقسطي، انظر بغية الوعاة ٣/٢١٩.

(٢) لسان العرب (قريب) ١/٦٥٤ - ٦٥٧.

(٣) معجم العين (خمس) ٤/١٣٥.

(٤) أسس علم اللغة ١٥٩.

(٥) لسان العرب (يوج) ٢/٤١٦.

(٦) التطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالقواب ١١٥.

## بناؤه الصرفي

وهو مصدر نادر جداً، ولا يمكن ربطه بالفعل الذي هو مصدره، وقد أورده ابن منظور في لسان العرب مصدراً للفعل (وضع) بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى، وهذه المصادر هي: (وَضَعَ) وَضَاعَةٌ وَضِيعَةٌ وَوَضْعًا وَوَضُوعًا وَوَضِيعَةٌ وَتَضَعًا<sup>(١)</sup>. والمصدر الأخير هو أغربها، وقد ورد في مقام وضعت الحامل الولد، ولا يمكن تفسير انقلاب الواو إلى تاء وفق قوانين التقارب الصوتي أو المخالفة الصوتية، ولكن يمكن أن نفسره في ضوء قانون القياس الخاطئ وذلك أنهم قاسوا (وضع) على تبع وأمثالها، وذلك في وزن افتعل حيث ورد: اتبع، وأما في (وضع) فإنها ستكون (اتضع) ثم اشتقوا فعلاً ثلاثياً جديداً منه وهو (تضع) كما حدث مع الفعل أخذ الذي أشتق منه صيغة (تخذ) وفق هذا القانون<sup>(٢)</sup>، وقد سارت الصيغة الجديدة مع الصيغة الأصلية جنباً إلى جنب في الاستعمال الفصيح.

## وزن فعلياء

### تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية كما يلي:

١- فع (fi) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لي (li) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- يا (yā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٤- أن (>un) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

وهو من أكثر الأوزان ندرة، وقد ذكر ابن عصفور أنه لم يجئ منه إلا كبرياء<sup>(٣)</sup>، وهو بناء نادر ليس في باب المصادر فقط، ولكن في اللغة بعامة، ولم يرد منه كما نص ابن منظور إلا السيمياء، وهي العلامة والجرياء وهي الريح التي بين الصبا والجنوب، وأما

(١) لسان العرب (وضع) ٨ / ٣٩٧ - ٤٠٠.

(٢) التطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالقواب ١٠٧.

(٣) المقرب ٤٨٩

الكيمياء فكلمة أعجمية في أغلب الظن<sup>(١)</sup>.

## وزن فعيل

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أوزان المصدر من ثلاثة مقاطع صوتية:

١- ف = (fi) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عي = (ĕ) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة في العربية، وربما كان وروده من الفعل الناقص خاصة، ولكنه ليس منفرداً في باب. حتى يمكن أن نربطه بالناقص، غير أنه قد يأتي كما في الفعل (أتى) إذ ورد أن مصدره: إتي<sup>(٢)</sup>، كما أن مصدر الفعل (لقى) هو: اللقي<sup>(٣)</sup>.

ولكننا نستطيع أن نحكم باطمتتان على شذوذ هذا المصدر، وعدم ارتباطه بالأوزان الفعلية أو المعاني التي حاول النحويون القدامى إيجاد رابط بينها وبين بعض الأفعال، كما يمكن أن نرد كسر الفاء إلى أنه تقريع عن صيغة (فعل) بفتح الفاء، ولكنها حولت إلى الكسرة بفعل قانون المماثلة المدبرة الكلية المنفصلة.

## وزن فعْلانة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فعْ = (fi<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لا = (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

(١) لسان العرب (كبر) ٥ / ١٢٩ .

(٢) لسان العرب (أتى) ١٤ / ١٣ .

(٣) لسان العرب (لقا) ١٥ / ٢٥٣ .

٣- نَ (na) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تَن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

يمكن أن نقول في هذا الوزن ما قلناه في الوزن السابق (فعل)، فهو يشتق من بعض الأفعال الناقصة مثل لَقِيَ لِقْيَانَةً<sup>(١)</sup>، وَأَتَى إِيَّانَةً<sup>(٢)</sup>.

## وزن فَعُولِيَّة

### تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من خمسة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فَ = (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عُو = (ū) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لِي = (liy) وهو مقطع قصير مغلق.

٤- يَ = (ya) وهو مقطع قصير مفتوح.

٥- تَن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

لا تطرح كتب الصرف والنحو أمثلة على هذا النوع، ولم يحاول القدماء أن يربطوا بين هذا الوزن والأفعال سواء أكان الربط شكلياً يتعلق ببناء الفعل أم دلاليّاً يتعلق بالمعنى الذي اشتق منه الوزن أصلاً، وجُلّ ما يمكن أن نقوله في هذا المجال هو اجتهاد منا من أن هذا الوزن يشتق من الصحيح المضعف.

ومن الأمثلة التي تطرح على هذا الوزن اللّصُوصِيَّة، وكذلك خَصَصَتَه بالشَّيء خَصُوصِيَّة والحَرُورِيَّة، وهذه الأمثلة الثلاثة رواها ثعلب بالفتح والضم ووصف الفتح بأنه أفصح من الضم<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد هذا الوزن في حديث أصحاب المعاجم، فهذا ابن منظور

(١) لسان العرب (١٥ / ٢٥٢).

(٢) لسان العرب (أتى) ١٤ / ١٣.

(٣) الفصيح لثعلب ٢٨٢ وانظر لسان العرب (حرد) ٤ / ١٨١.

يقول<sup>(١)</sup>: «خَصَّهُ بِالشَّيْءِ يَخْصُهُ خَصّاً وَخُصُوصاً وَخُصُوصِيَّةً وَخُصُوصِيَّةً وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَخُصِيصِيَّةً». وقال في أثناء حديثه عن لص: «وَمَصْدَرُهُ اللَّصُوصِيَّةُ وَالتَّلَصُّصُ وَلِصٌّ بَيْنَ اللَّصُوصِيَّةِ وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّ الْمَصْدَرَ الثَّابِتَ مِنْ هَذَا الْوِزْنِ هُوَ مَا وَرَدَ فِي مَادَّةِ (خُصِصَ) أَيْ (خُصُوصِيَّةً) فَهُوَ مَصْدَرٌ نَادِرٌ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمِبَالِغَةِ فِي الْمَعْنَى إِذْ وَرَدَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَزْنٍ، وَزِيَادَةُ حُرُوفِهِ عَلَى هَذِهِ الشَّكْلَةِ رُبَّمَا كَانَتْ مِنْ قَبِيلِ الْمِبَالِغَةِ فِي إِطْلَاقِ الْحَدَثِ وَتَأْكِيدِ لَصُوقِهِ بِصَاحِبِهِ.

## وزن فعولية

### تكوينه الصوتي

لا يختلف هذا الوزن عن الوزن السابق من حيث عدد المقاطع، ولكنه يختلف عنه في حركة المقطع الأول فقط، ومقاطعته هي:

١- فُ = (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عَو = (<ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لِي = (liy) وهو مقطع قصير مغلق.

٤- يَ = (ya) وهو مقطع قصير مفتوح.

٥- تَن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

ذكر العلماء في مصدر الفعل (خصّ): الخُصُوصِيَّةُ والخُصُوصِيَّةُ، والفتح أفصح<sup>(٢)</sup>، فقد يكون لهجة قوم بأعيانهم وقد أورد ثعلب: العَبُودِيَّةُ والغُلُومِيَّةُ والرُّجُولِيَّةُ والفُرُوسِيَّةُ<sup>(٣)</sup>، ولكنه يظل وزناً نادراً كسابقه، وربما كان أيضاً قد صيغ للدلالة على الكثرة في الحدث والمبالغة فيه.

(١) لسان العرب (خصص) ٧ / ٢٤ .

(٢) لسان العرب (لصص) ٧ / ٨٧ .

(٣) الفصيح لثعلب ٢٨٢ وانظر لسان العرب (خصص) ٧ / ٢٤ .

(٤) الفصيح لثعلب ٢٨٢ - ٢٨٣ .

## وزن فعالية

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من خمسة مقاطع صوتية:

١- فـ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عـ (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لـ (li) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- يـ (ya) وهو مقطع قصير مفتوح.

٥- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بنائه الصرفي

لم يذكر النحاة السابقون شيئاً عن ارتباط هذا الوزن بفعل ما، سواء أكان الارتباط معنوياً أم بنائياً غير أنه يمكننا القول بأنه وزن نادر، ولم أجده وحيداً في أي موضع، غير أن المعاجم قد روت لنا هذه المصادر مشتركة مع عدد كبير من المصادر للفعل الواحد، فقد قال ابن منظور<sup>(١)</sup>: «كرهت الشيء كَرَّهًا وكَرَّهًا وكَرَاهَةً وكَرَاهِيَةً» وذكر منها أيضاً: المَكْرَه والمَكْرَهَة<sup>(٢)</sup>. وقد روى لنا ابن منظور أيضاً (سوائية) مشتركاً مع تسعة مصادر أخرى وذكر أن وزنها فعالية بمنزلة علانية<sup>(٣)</sup>.

وفي مادة (علن) ذكر ابن منظور: «عَلَنَ الأمرُ يَعْلُنُ عَلُونًا، وَيَعْلِنُ وَيَعْلَنُ يَعْلَنُ عَلَنًا وَعَلَانِيَةً فِيهِمَا إِذَا شَاعَ وَظَهَرَ»<sup>(٤)</sup>. وعليه قول الطرماح: (الواش)  
أَلَا مِنْ مَبْلَغٍ عَنِّي بِشِيرًا      عَلَانِيَةً وَنَعَمَ أَخُو الْعَلَانِ<sup>(٥)</sup>.  
وروى لنا أيضاً: فَرَّهَ الشيءَ بِالضَّمِّ يَفْرُهُ قَرَاهَةً وَقَرَاهِيَةً وهو قاره بين الفراهة والقروهة<sup>(٦)</sup>.

ومع هذا الذي ذكرناه فإن هذا الوزن يظل من الأوزان النادرة في اللغة العربية،

(١) لسان العرب (كره) ١٣ / ٥٢٤

(٢) لسان العرب (كره) ١٣ / ٥٣٥

(٣) لسان العرب (سوا) ١ / ٩٥

(٤) لسان العرب (علن) ١٣ / ٢٨٩ وانظر معجم العين (علن) ١٤١/٢ .

(٥) لسان العرب (علن) ١٣ / ٢٨٩

(٦) لسان العرب (فره) ١٣ / ٥٢١

والأغلب أن هذا الوزن مُطوّر عن وزن فَعَالَة؛ وذلك بسبب تغير اللهجات، فاللحجزيون يقولون : كراهة على وزن فَعَالَة، وأما التميميون فيقولون: كَرَاهِيَة على وزن (فعالية) وقد جمعت الفصحى بين هذين الوزنين واعتمدتهما في معجمها اللغوي<sup>(١)</sup>.

## وزن مَفَاعِلَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من خمسة مقاطع صوتية:

- ١- مَ = (ma) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٢- فَا = (fā) وهو مقطع طويل مفتوح.
- ٣- عَ = (i) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٤- لَ = (la) وهو مقطع قصير مفتوح.
- ٥- تَن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

لا يمكن ربط هذا الوزن من المصادر بنوع الفعل الذي اشتق منه؛ لأنه نادر من جهة، ومن جهة أخرى فهو مشترك مع تسعة مصادر في المثال الذي عثرنا عليه فيه، وهو مَسَائِيَة من الفعل (سَاءَ يَسُوءُ)، وقد ذكر ابن منظور أنه من المقلوب، وأن حنّه أن يكون مَسَاوِته، فكرهوا الواو مع الهزة لأنهما حرفان مستقلان، ويمكن أن يخفف هذا الوزن عن طريق حذف العين، ليصبح (مساية) وذلك بحذف الهزة تخفيفاً<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا فهو من المصادر النادرة جداً في العربية.

(١) الوجيز في لغة اللغة ١١١ .

(٢) لسان العرب (متوآ) ١ / ٩٥ - ٩٦ .

## وزن مَفْعَل

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

١- مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- لُن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة التي تأتي مشتركة مع أوزان أخرى، ومن الأمثلة التي ساقتها المعاجم على هذا الوزن (مَكْرَه) قال ابن منظور<sup>(١)</sup>: «وحكى يعقوب أقامني على كَرِهٍ وكَرِهٍ، وقد كَرِهَهُ كَرِهًا وكَرِهًا وكَرَاهَةً وكَرَاهِيَةً ومَكْرَهًا ومَكْرَهَةً... وأنشد ثعلب (طويل)

تصيد بالخلو الحلال ولا تُرى على مَكْرِهٍ يبدو بها فيعيبُ

وورد في حديث عبادة: بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنشطِ والمَكْرَه، قال ابن الأثير في حديثه عن هذا الحديث<sup>(٢)</sup>: «المنشط: مَفْعَل من النشاط، وهو الأمر الذي تنشط له وتخيف إليه وتؤثر فعله، وهو مصدر بمعنى النشاط.

وقد ورد في باب (رجع) أنه يمكن أن يأتي المصدر على (مَفْعَل) أي (مَرَجَع) وهي مَرْوِيَّة عن ابن جني<sup>(٣)</sup>.

## وزن مَفْعِل

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من المصادر من ثلاثة مقاطع صوتية وهي:

١- مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح.

(١) لسان العرب (كره) ٥٢٥/١٢ وانظر (نشط) ٤١٣/٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث ٥٧/٥ وانظر لسان العرب (نشط) ٤١٣/٧.

(٣) لسان العرب (رجع) ١١٤/٨.

٣-لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناءؤه الصرفي

ويشتق هذا المصدر من وزن (فَعَلَ يَقْعِلُ) مثل: (رَجَعَ يَرْجِعُ مَرْجِعاً) كما في قوله تعالى «إلى الله مَرْجِعُكُمْ»<sup>(١)</sup>. ولا يمكن أن يقال إنه ههنا اسم مكان لأنه تعدى يالِي وانتصبت عنه الحال (جميعاً) واسم المكان لا يتعدى بحرف الجر، ولا ينتصب عنه الحال<sup>(٢)</sup>.

### وزن مَفْعِلَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع وهي :

١- مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- ع (<i>i</i>) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تَن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناءؤه الصرفي

ربما كان هذا الوزن يقترب بوزن (مَفْعِل)، إذ ورد فيه (رَجَعَ يَرْجِعُ مَرْجِعاً) ومَرْجِعَةً، على وزن (مَفْعِلَة)<sup>(٣)</sup>، وقد يجمع بين هذا الوزن والوزن المعتل منه أي بين المَفْعِلَة والعلّة، ومن الأمثلة على هذا الموعظة وهو تذكيرك الرَّجُل بِخَيْرٍ وَنَحْوَهُ بما يرق قلبه، وتقول: وعظتُ الرجلَ أعظَّهُ وَعَظّاً وَعِظَةً ومَوْعِظَةً إذا نصحت له وخرقته<sup>(٤)</sup>. وجاء في لسان العرب أيضاً، وقع مَوْعِةٌ على وزن مَفْعِلَة<sup>(٥)</sup>.

(١) هود ٤ / ١١ .

(٢) لسان العرب (رجع) ١١٤ / ٨ .

(٣) لسان العرب (رجع) ١١٤ / ٨ .

(٤) الفرق بين الضاد والطاء ٢٧ وانظر الفرق بين الحروف الخمسة ٢٧٧ .

(٥) لسان العرب (وقع) ٤٠٢ / ٨ .

## وزن مَفْعَلَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية:

١- مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تَن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة، ولا يأتي مرتبطاً ببناء فعلي أو بمعنى معين، وربما نستطيع الحكم على أنه يرتبط بوزن (مَفْعَل) غالباً، ففي مادة (كَرِه) ورد من مصادرها: المَكْرَه والمَكْرَهَة<sup>(١)</sup>.

وأما في مادة (سَوَّأ) فقد ورد المصدر مَسَاءَةً، فيمكن أن يكون على وزن مَفْعَلَة إلى جانب المصادر التسعة الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وفي باب (قَوَّد) ورد «قَدَّت القرم وغيره أقوده قَوِّدًا ومَقَادَة وقيلودة»<sup>(٣)</sup>.

## وزن فَيَعُولِيَّة

### تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من خمسة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فَيَ (fay) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- عُو (ū) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لِي (liy) وهو مقطع قصير مغلق.

٤- يَ (ya) وهو مقطع قصير مفتوح.

(١) لسان العرب (كره) ١٢ / ٥٣٥ .

(٢) لسان العرب (سَوَّأ) ١ / ٩٥ .

(٣) لسان العرب (قَوَّد) ٢ / ٣٧٠ .

٥- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناءؤه الصرفي

يشتق هذا الوزن النادر من بعض الأفعال الجوفاء، وبالذات من الفعل (شاخ)،  
فقد أورد ثعلب هذا المصدر من ضمن المصادر التي تأتي لهذا الفعل وهي : الشيخوخة  
والشيخوخية والشيخ والشيخ والشيخ<sup>(١)</sup>.  
ولم يورد الخليل هذا المصدر ، ولكنه أورد الشيخوخة<sup>(٢)</sup>. وأما ابن منظور فقد  
أورد «شاخ يشيخ شَيْخاً بالتحريك وشَيْوْخَة وشَيْوْخِيَّة وشَيْوْخِيَّة، عن اللحياني وشيخوخة  
وشيخوخية»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الفصيح ٢٨٢ .

(٢) العين (شيخ) ٢٨٤/٤ و ٢٨٥ .

(٣) لسان العرب (شيخ) ٢ / ٢٢ .

## وزن فَعُولِيَّة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا المصدر من خمسة مقاطع صوتية:

- ١- ف (fi) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٢- عو (ū) وهو مقطع طويل مفتوح .
- ٣- لي (Liy) وهو مقطع قصير مغلق .
- ٤- ي (ya) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٥- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

الرأي الأصوب أن هذا الوزن ناتج بسبب قانون المخالفة بين الحركات من وزن (فَعُولِيَّة fu<ūliyyah) فغيرت الضمة الأولى إلى كسرة تبعاً لقانون المخالفة المذكور، وقد عثرنا لها على مثال واحد وهو (شَبِيخِيَّة) بكسر الشين<sup>(١)</sup>.

## وزن فَعِيلَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

- ١- ف (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٢- عي (ā) وهو مقطع طويل مفتوح .
- ٣- ل (la) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

على الرغم من ندرة هذا الوزن وقلة وروده في أبنية المصادر، إلا أنني أوشكت على الربط بينه وبين نوع معين من الأفعال، وإن كان هذا الربط لا يعني القياس، فقد وجدت أن أمثله القليلة تكاد تنحصر في الفعل المثال، ففي الفعل (وضع) ورد وَضَعَ في

(١) لسان العرب (شيخ) ٣ / ٣٢ .

تجارته ضِعَّةً وضِعَّةً ووضيعةً: غُبِنَ وخَسِرَ فيها<sup>(١)</sup>.

وورد أيضاً وضعت تضع وضيعَةً إذا أقامت الإبل ترعى الحِمَضَ حول الماء<sup>(٢)</sup>، وفي باب (وقع) قال ابن منظور<sup>(٣)</sup>: «ووقع به ما كرى وقع وقوعاً ووقية: نزل».

والذي منعنا من ربط هذا الوزن بالمثال شيطان : الأول : أنه لم يرد مفرداً في هذين الفعلين بل ورد مشتركاً مع أوزان أخرى كثيرة، وهي: الفَعَالَة مثل (وَضَاعَة) والعَلَّة مثل: (ضِعَّة) والعَلَّة مثل (ضِعَّة)، والفَعْل مثل: (وَضِع) والفُعُول مثل (وَضُوع)، والتُعَلُّ أي: (التضع)، والمفعلة كـ (الموقعة) والمفعول كـ (موقوع). وغيرها. والثاني: أنه وقع بين أيدينا بعض المصادر على هذا الباب من الصحيح السالم، قال ابن منظور<sup>(٤)</sup>: «وقد غَفَرَ ذنبه غَفَرًا وغِفْرَةً حسنة، عن اللحياني، وغَفِيرًا وغَفِيرَةً» ومنه قول بعض العرب: اسلك الغفيرة والناقة الغزيرة، والعز في العشيرة، فإنها عليك يسيرة.

## وزن تَفْعَلَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية، وهي كالتالي:

١- تَفْ (taf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- ع (ʿ) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- ل (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تَن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

### بناؤه الصرفي

وهو وزن نادر ورد منه (تَهْلِكَة) مصدر الفعل (هلك) وهو وزن مشترك مع

عدد كبير من المصادر التي وردت لهذا الفعل<sup>(٥)</sup>.

(١) لسان العرب (وضع) ٨ / ٣٩٧.

(٢) لسان العرب (وضع) ٨ / ٤٠١.

(٣) لسان العرب (وقع) ٨ / ٤٠٣.

(٤) لسان العرب (غفر) ٥ / ٢٥.

(٥) القاموس المحيط (هلك) ٣ / ٣٢٤ ولسان العرب (هلك) ١٠ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ومختار

الصحاح للرازي ٦٩٧.

وقد ورد منه في العربية تَحِلَّةٌ وَتَجَلَّةٌ وَتَضِيرَةٌ من الضرر، وَتَقِرَّةٌ من القرار، وَتَغِيرَةٌ من الغرور، وَتَضِيلَةٌ من الضلال، وَتَعْلَةٌ من العلل. وَتَجَرَّةٌ من الاجترار. وَتَكِيمةٌ من كمي الشهادة وهو سترها<sup>(١)</sup>.

ويوازن هذا المصدر أحد المصادر السماعية في اللغة السريانية وهو (tarḫtā) = ترضية من الفعل الناقص (rā) = رَضِيَ<sup>(٢)</sup>.

## وزن تفعلة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي :

١- تَفْ = (taf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عْ = (u) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣- لْ = (la) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤- تَنْ = (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

يُعَدُّ هذا الوزن من الأوزان النادرة المشتركة مع أوزان أخرى للفعل نفسه، ومثاله (التَهْلُكَةُ) بضم اللام<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن منظور<sup>(٤)</sup>: قال ابن بري: «التَهْلُكَةُ من نواذر المصادر ليست مما يجري على القياس. وقال أحمد تيمور<sup>(٥)</sup>: «لم يَجِءَ منها إلا تَهْلُكَةُ».

(١) المزهري في علوم اللغة ١٥١/٢ .

(٢) في قواعد الساميات ٢٤٨ .

(٣) أساس البلاغة (هلك) ٤٨٦ وانظر لسان العرب (هلك) ١٠/ ٥٣ - ٥٤. والقاموس

المحيط (هلك) ٢٢٤/٣ ومختار الصحاح ٦٩٧ والسمع والقياس ٥٤ .

(٤) لسان العرب (هلك) ١٠/ ٥٤.

(٥) السماع والقياس ٥٤ .

## وزن تَفْعَلَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١- تَف = (taf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عَ = (a) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣- لَ = (la) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤- تَن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

لا نستطيع أن نحكم على ارتباط هذا الوزن بفعل من الأفعال؛ وذلك لقلته وندرته في لغة العرب، فقد أورد العلماء عليه المصدر (تَهْلِكَة) من الفعل (هلك) <sup>(١)</sup>.

## وزن مَفْعَلَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية:

١- مَفْ = (maf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عُ = (u) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣- لَ = (la) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤- تَن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

لقد روى الفيروزآبادي هذا الوزن على أنه أحد مصادر الفعل (هلك) أي (مَهْلِكَة) وعلى هذا فهي مثناة اللام أي يمكن أن تأتي على وزن مَفْعَلَة وذلك نحو: (مَهْلِكَة)، وتأتي على وزن (مَفْعِلَة) مثل: (مَهْلِكَة) وتأتي على وزن مَفْعَلَة مثل (مَهْلِكَة) بضم اللام <sup>(٢)</sup>.

(١) القاموس المحيط (هلك) ٣/٢٢٤ وانظر أساس البلاغة (هلك) ٤٨٦ .

(٢) القاموس المحيط (هلك) ٣/٢٢٤ .

وقد ذكره السيوطي مصدراً في الفعل (هلك) أيضاً، وهو عنده مصدر ميمي<sup>(١)</sup>، وأدرجه المستشرق W. Wright ضمن المصادر الميمية أيضاً<sup>(٢)</sup>.

## وزن مَفْعُل

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من المصادر من ثلاثة مقاطع صوتية:

١- مَف (maf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عُ (<u) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣- لُن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

وقد رواء ابن منظور في لسان العرب مصدراً للفعل (هلك) أيضاً، أي هلك مَهْلِكًا، وعلى هذا فاللام مثلثة أيضاً، فقد ورد فيها هلك مَهْلِكًا على وزن مَفْعُل، وهلك مَهْلِكًا على وزن مَفْعِل، وهلك مَهْلِكًا على وزن مَفْعُل<sup>(٣)</sup>.

وأما عند النحويين، فالأغلب أنهم جميعاً أهملوا هذا الوزن، إذ تقرر منذ بداية الدرس اللغوي أنه ليس في الكلام (مَفْعُل)<sup>(٤)</sup>.

وذكر الجاربردي من مصادر هذا الوزن مَكْرُم ومَعُون، وذكر أنه لا يوجد غيرهما في كلام العرب لا من المصدر ولا من غير المصدر<sup>(٥)</sup>، وقد ردّ ابن جماعة هذا وقال<sup>(٦)</sup>: «ولم ينجيء شيء من ذلك بضم العين (وأما مَكْرُم ومَعُون ولا غيرهما) ثابتاً في الفصح لا مصدراً ولا غيره لأنه لم يأت مَفْعُل في كلامهم».

(١) المزهري ١٦/٢ .

(٢) Wright. W., A Grammar of the Arabic Language, v.1, P. 112 .

(٣) لسان العرب (هلك) ٥٠٤/١٠ وانظر أساس البلاغة (هلك) ٤٨٦ .

(٤) الكتاب ٩٠/٤ .

(٥) متن الشافية وشرحها للجاربردي ٤٥/٢ ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.

(٦) حاشية الجاربردي لابن جماعة ٤٥/٢ ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.

وأضاف الجاربردي أنه يجيء من هذه الصيغة المهلك والميسر والمالك، بضم العين فيها<sup>(١)</sup>، ووصف ابن جماعة هذه المصادر بأنها غير فصيحة<sup>(٢)</sup>.

## وزن تفعول

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية هي :

١- تُف = (tuf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عو = (<ū) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

لقد ورد على هذا الوزن مصدر من الفعل (هلك) وهو (تَهْلُوك)، وذلك ضمن المصادر التالية: الهلك والهلاك والهلوك والمهلوك والمهلكة والمهلكة والمهلكة والمهلكة والمهلكة والمهلكة والمهلكة والمهلكة<sup>(٣)</sup> على وزن (تفعول)<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة عليه ما ورد في إنشاد أبي نخيلة لشبيب بن شبة : (رجز)

شبيب عادى الله من يجفوكا

ومسبب الله له تهلوكا<sup>(٥)</sup>.

(١) متن الشافية وشرحها للجاربردي ٤٥/٢ .

(٢) حاشية الجاربردي لابن جماعة ٤٥/٢ .

(٣) القاموس المحيط (هلك) ٢٢٤/٢ ولسان العرب (هلك) ١٠ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ومختار الصحاح ٦٦٧ .

(٤) لسان العرب (هلك) ١٠ / ٥٠٤ .

## وزن تفعّال

### تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية كما يلي:

١- تِفْ (tif) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناءؤه الصرفي

يمكن ربط هذا المصدر بالأفعال بطريقة غير مباشرة، فهو دال على المبالغة في المعنى كما ذكر ابن عصفور، وذلك نحو: التردّاد<sup>(١)</sup>.

وقد نصّ سيويه على أن هذا الوزن لا يتبع زيادة الفعل، فقال<sup>(٢)</sup>: «وأما التّيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بنى هذا البناء فلهقته الزيادة كما لحقت الرّثمان، وهو من الثلاثة» ومن الأمثلة عليه قول الراعي النميري: (بسيط)  
أملتُ خيرك هل تأتي مواعيدُ      فاليومَ قصّرَ عن تلقائك الأمل<sup>(٣)</sup>.

وأما معنى المبالغة الذي ذكره ابن عصفور، فهو أيضاً قديم، إذ ذكره سيويه في حديثه عن التّفعال والتّفعال، ولذا فقد أطلق عليه (باب ما تكثر فيه المصدر من فعّلت)<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن منظور بعض المصادر في قوله<sup>(٥)</sup>: «معلق بترشاء، فلا يزل في تمشاء وعينه في تيكاء... الترشاء الحبل والتّمشاء: المشي، والتّيكاء: البكاء. وكان حكم هذا أن يقول: تمشاء وتيكاء؛ لأنها من المصادر المبنية للتكثير، كالتّهذار في الهذر، والتّلعاب في اللعب، وغير ذلك من المصادر التي حكّاها سيويه».

ومما يلفت النظر في هذا المصدر أيضاً، هو تعدد صيغ المصدر الأخرى إلى جانبه، فقد روى ابن منظور في مادة (لعا) ثلاثة عشر مصدراً من بينها: تلقاء<sup>(٦)</sup>. وقد أنكر

(١) المقرب ٤٨٩.

(٢) الكتاب ٨٤/٤.

(٣) ديوان الراعي النميري ١٩٨. وانظر الكتاب ٨٤/٤.

(٤) الكتاب ٨٣/٤.

(٥) لسان العرب (بكا) ٨٣/١٤.

(٦) لسان العرب (لعا) ٢٥٣/١٥.

أبو جعفر النحاس وجود هذا الوزن في أوزان المصدر<sup>(١)</sup>.  
ويمكن أن نقول إن وزن (تَفْعَال) بكسر التاء ناتج عن وزن (تَفْعَال) بالفتح بعد  
عملية المخالفة بين الحركات: أي تَفْعَال < تَفْعَال | tif'āl > taf'āl .

## وزن تَفْعَال

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

١- تَفْ (taf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

يعدّ هذا الوزن من أوزان المصدر التي يصعب أن نربط بينها وبين الوزن الفعلي لها. إذ جلّ ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أنه ينشأ من الثلاثي المجرد، غير أنه يمكن الربط بين هذا المصدر وبين المعنى الذي يدل عليه، ولذلك فقد بحثه سيوريه في باب «ما تكثر فيه المصدر من فَعَلْتُ» ولذلك فهو عنده مما تلحقه الزوائد لتغير بناءه مفيدة معنى التكثير، كما أفادت هذه الزوائد معنى التكثير عند زيادتها في الفعل المضعف، ومن ذلك قول العرب: التَّهْدَارُ فِي الْهَلْسِ، والتَّلْعَابُ فِي اللَّعْبِ، والتَّصْفَاقُ فِي الصَّفْقِ والتَّجْوَالُ فِي الْجَوْلَانِ، وكذلك التَّقَاتِلُ والتَّسْيَارُ، وإن هذا المصدر عند سيوريه أيضاً لا يمكن أن يكون مشتقاً من المزيد وإنما من الثلاثي<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة الحية على هذا الوزن قول الشاعر: (متقارب)

وأقرح عيني تَبْكَسَاؤُهُ وأحدث في السمع مني صمم<sup>(٣)</sup>.

ومنها أيضاً قول الشاعر: (بسيط)

(١) شرح أبيات سيوريه ٤٨ .

(٢) الكتاب ٨٣/٤ - ٨٤ .

(٣) لسان العرب (بكي) ٨٣ / ١٤ .

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف<sup>(١)</sup>  
قال أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup>: «وتنقاد مصدر مفتوح الأول ولا يجوز كسر التاء، وهذا  
كقولك: التقتال والتذكار والتصفاق، فهذا مفتوح الأول كله؛ لأنه مصدر ولا نكسر شيئاً  
من هذا، فأما التبيان والتمثال فمكسوران لأن هذا وما أشبهه اسم».

ومن الأمثلة عليه أيضاً قول الشماخ: (طويل)

أضر به التعداد حتى كأنه منيح قدأح في اليدين مشيق<sup>(٣)</sup>

وفي قوله تعالى «قل ما يكون لي أن أبدله تلقاء نفسي»<sup>(٤)</sup>، قرئ بفتح التاء وهو مصدر  
من مصادر المبالغة كما قال أبو حيان الأندلسي، كـ(تطواف) و(التجوال والترداد)<sup>(٥)</sup>.  
وذكر بعض المحدثين أن هذا الوزن من أوزان المصدر النادرة وأن ما جاء منه  
مكسور الأول قليل جداً<sup>(٦)</sup>، وقد عدّ ابن مكّي الصقلي كسر التاء في هذا الوزن مما يطرد  
فيه غلط العامة. إذ ذكر أن العامة تشدد قول كثير عزة (الطويل):

واني وتهامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت<sup>(٧)</sup>

ينشدونه بكسر التاء في تهامي، كما يقولون التسيار والترحال بكسر التاء، والصواب  
الفتح في جميع هذا النوع من المصادر كالتعداد والتطلاب والتسيار، إلا في حرفين وهما  
تلقاء وتبيان، ومنهم من يجعل تلقاء اسماً لا مصدراً. ومن العلماء من زاد تمثال<sup>(٨)</sup>.

وأما ما جاء على تفعّال وليس بخلط فهو اسم وليس مصدراً نحو: تَبْرَاك: اسم  
مكان، وتقصار اسم القلادة ورجل تكلام كثير الكلام وتلقام كثير الأكل، وتلعاب كثير  
اللعب، وتلحقه الهاء عند بعض العامة في زمن ابن مكّي الصقلي (ت ٥٠١ هـ) فيقولون:  
تِكْلَامَة وتلقامة وتلعابة<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح شواهد سيبويه للنحاس ٤٨.

(٢) شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٨.

(٣) ديوان الشماخ ٢٤٦.

(٤) يونس ١٥/١٠.

(٥) البحر المحيط ١٣٢/٥.

(٦) السماع والقياس ٤٩.

(٧) ديوان كثير عزة ١٠٢ وانظر تثقيف اللسان ١٥٨.

(٨) تثقيف اللسان ١٥٨.

(٩) تثقيف اللسان ١٥٩.

ولحوق الزوائد في هذا الباب بالذات للتكثير، وهو متفق عليه حتى إن أبا بكر ابن السراج أفرد له باباً خاصاً به قال <sup>(١)</sup>: «هذا باب ما يكثر فيه المصدر من (فَعَلْتُ) وتلحقه الزوائد وتبنيه بناءً آخر على غير ما يجب للفعل تقول في الهدر: التُّهدار، وفي اللعب: التُّلعب، والصَّفق: التُّصفاق والترداد والتَّجوال والتَّقْتال والتَّسيار، فأما التَّيَّان فلم تُرَدِّ التاء للتكثير، ولو كانت لذلك لفتحت، ولكنها زيدت لغير علة، وكذلك: التُّلقاء، إنما يريد: اللقيان».

أي أن السابقة (ت = ta) هي التي أوجدت قيمة دلالية جديدة في المصدر وهي التكثير والمبالغة في حين السابقة (ti) لم توجد هذه القيمة، وزيدت لغير علة.

## وزن فِعِيلِي

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وهي:

١- فَع = (fi <) وهو مقطع قصير منلق .

٢- عِي = (ī >) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لِي = (lā) وهو مقطع طويل مفتوح .

### بناءؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة، ولا يمكن الربط بينه وبين وزن الفِعل، ولكن يمكن أن نربطه بالمعنى الذي يدل عليه، فهو دال على المبالغة والكثرة. قال سيبويه <sup>(٢)</sup>: «وأما الحِثِّي فكثرة الحث كما أن الرَّمِيًّا كثرة الرمي، ولا يكون من واحد، وأما الدَّلِيلِي فإثما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها، وكذلك: القِتْيِي، والهِجْرِي: كثرة الكلام والقول بالشيء، والخَلْيِي: كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها. ونجد مثل هذا المعنى أيضاً عند ابن عصفور <sup>(٣)</sup>.

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١٣٦/٣ .

(٢) الكتاب ٤١/٤ وانظر الأصول في النحو لابن السراج ١٠٩/٣ - ١١٠ ولسان العرب

(خمس) ٢٥/٧ و(هجر) ٢٥٤/٥ .

(٣) المقرب ٤٨٩ .

## وزن فَعِيلَاء

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية، وذلك على النحو التالي:

- ١- فَع (fi) وهو مقطع قصير مغلق .
- ٢- عِي (ī) وهو مقطع طويل مفتوح .
- ٣- لَاء (lā) وهو مقطع طويل مفتوح .
- ٤- أُن (un) وهو مقطع قصير مغلق باعتبار الرفع والتنوين .

### بناءؤه الصرفي

ويتم بناء هذا الوزن بمدّ وزن فَعِيلِي المقصور، وقد ذكر ابن عصفور أنه لم يأت منه ممدوداً على هذه الهيئة إلا لفظة واحدة وهي : الخَصِيصَاء<sup>(١)</sup>، وذكر ابن منظور في اللسان أن هذه اللفظة يمكن أن تُمدّ ويمكن أن تُقصر<sup>(٢)</sup>.

## وزن فَعُول

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

- ١- فَا (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٢- عُو (ū) وهو مقطع طويل مفتوح .
- ٣- لُن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناءؤه الصرفي

إن أكثر أمثلة هذا الباب ترد من غير الثلاثي، وذلك كقولنا : توضأت ووضوءاً حسناً، وأولع وألوعاً، غير أنه قد يرد من الثلاثي المجرد، ويقتصر به في هذه الحالة على مورد السماع من العرب، كما نص على هذا سيويه وذلك نحو : وقّدت النار وقوداً، وقبّله قبولاً، وهو بضم الأول أكثر وأحسن<sup>(٣)</sup>.

(١) المقرب ٤٨٩ .

(٢) لسان العرب (خصم) ٢٥ / ٧ .

(٣) الكتاب ٤٢/٤ والمقتضب ١٣٦/٢ والسماع والقياس ٥٠ .

وقد أورد أصحاب المعاجم وكتب اللغة أمثلة قليلة على هذا الوزن من غير الثلاثي، فقد قال ابن السيد البطليوسي<sup>(١)</sup>: «وَوَضُّ وجهه وَضَاءَةٌ فهو وضيء، وتوضأت للصلاة وهو الوضوء، قال ثعلب: الوُضُوء بضم واو الفعل أي المصدر - والوضوء بفتحها: الماء الذي يتوضأ به، وحكى سيبويه والبصريون توضأت وضوئاً بفتح الواو لا غير، وذكروا أن المصادر تأتي على (فُعُول) بضم الأول، وتأتي الأسماء على (فُعُول) بفتح الأول إلا خمسة مصادر شذت فجاءت مفتوحة الأول وهي توضأت وضوئاً، وتطهرت طهوراً، ووقدت النار وقوداً، وأولعت بالشيء ولوعاً، وأوزعت به وزوعاً وكان الأصمعي ينكر الوضوء بضم الواو، ويقول: ليس من كلام العرب».

وقال ابن منظور<sup>(٢)</sup>: «الوضوء، بالفتح: الماء الذي يتوضأ به، كالْفَطُور والسَّحُور... وحكي عن أبي عمر بن العلاء: القَبُول بالفتح مصدر لم أسمع غيره... وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد... وقال غيره: القَبُول والْوَلُوع مفتوحان وهما مصدران شاذان».

كما ذكر لنا الفيروزآبادي عدة مصادر على وزن فُعُول، مثل: لَغِب لَغُوباً ولَغُوباً: إذا أعْيى أشد الإعياء<sup>(٣)</sup>، وَقَبِلَهُ قَبُولاً وقَبُلَ قَبُولاً<sup>(٤)</sup>، وَلَعَّ وَلُوعاً<sup>(٥)</sup>، والْوَزُوع<sup>(٦)</sup>، والْوَقُود<sup>(٧)</sup>.

وفي قوله تعالى: «دَحُوراً» ولهم عذاب واصب<sup>(٨)</sup> قرأ علي بن أبي طالب وأبو عبد الرحمن السلمي وغيرهم (دَحُوراً) بفتح الدال، وقد أجاز أبو حيان أن تكون هذه القراءة قد جاءت على المصدر، كالقَبُول والْوَلُوع وذكر أن هذه الألفاظ محصورة لقلتها<sup>(٩)</sup>.

واعتقد أن السبب في قلة أوزان هذا المصدر كانت بسبب ازدواج دلالة الصرفية، فهو من صيغ المبالغة، مثل: نَضُوح وضروب وشروب وقَتُول<sup>(١٠)</sup>.

(١) الفرق بين الحروف الخمسة، ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) لسان العرب (وحد)، ١٩٤/١.

(٣) القاموس المحيط (لغب) ١٢٨/١.

(٤) القاموس المحيط (قبيل) ٢٤/٤.

(٥) القاموس المحيط (ولع) ٩٧/٢.

(٦) القاموس المحيط (وزع) ٩٣/٢.

(٧) القاموس المحيط (وقد) ٢٣٦/١.

(٨) الصافات ٩/٢٧.

(٩) البحر المحيط ٣٥٢/٧.

(١٠) البحر المحيط ٢٩٣/٨.

## وزن مفعول

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية :

١- مَفْ = (maf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عَو = (<ū) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لَن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

لم تتحدث المصادر الصرفية القديمة كثيراً عن هذا الوزن، وذلك أن سيويوه لم يذكر (مفعول) بين مصادره وإن كان قد ذكر أنه قد يأتي بمعنى مفعول قليلاً<sup>(١)</sup>، وقد وصفه المحدثون بأنه نادر<sup>(٢)</sup>.

ومما قاله السيوطي عن هذا المصدر «لم يأت مصدر على مفعول إلا قولهم: فلان لا معقول له ولا مجلود: أي لا عقل له ولا جلد»<sup>(٣)</sup>، وجاء في قول آخر «وفي الغريب المصنف: حلفت مخلوقاً، وكذلك المعقول، والميسور والمعسور والمجلود»<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ محسن آل الشيخ صاحب (الجواهر) في شرح قول الشاعر الراعي

النميري (الكامل)

حتى إذا لم يتركوا العظامِ      لحماً ولا لفؤاده معقولا<sup>(٥)</sup>.

المعقول : العقل وهو الحِجْر والنهي والقلب والتشبيث في الأمور، وهو أحد المصادر التي جاءت على مفعول، كالميسور والمعسور خلافاً لسيويوه، فقد أنكر مجيء المصدر على وزن مفعول، وكان يتأوله بقوله: كأنه عقل له شيء، أي : حبس عليه عقله وأيد وسدّد، قال: ويُسْتَفْتَى بهذا عن العقل الذي يكون مصدرأ<sup>(٦)</sup>.

وإذا حاولنا حصر الأنماط التي جاء بها المصدر على زنه المفعول سنجدتها قليلة

(١) الكتاب ١ / ٤٣ .

(٢) السماع والقياس ٦٧ .

(٣) المزهري ٢ / ٨٤ .

(٤) المزهري ٢ / ٢٤٦ .

(٥) ديوان الراعي النميري ٢٣٦ .

(٦) الفرائد القوالي ٤ / ٩٢ .

جداً، وعلى هذا فإننا نستطيع أن نحكم باطمئنان على أن هذا الوزن من الأوزان النادرة جداً في العربية، ولكننا نستطيع أن نقول إن المواضع التي ذكر أنها من هذا الوزن قد جاء أكثرها من الفعل المثال، ونادراً ما يأتي من الصحيح، ومن هذه المواضع: مصدر الفعل (وَعَدَ)، حيث ذكر لنا ابن منظور، أن وَعَدَ يأتي مصدره على: عِدَّة، ووَعَدَ، ومَوَّعَدَ، ومَوَّعِدَة، ومَوَّعُود، ومَوَّعُودَة<sup>(١)</sup>

وقد ذكر ابن منظور أن وزن مفعول في الأفعال الناقصة إنما يجيء على توهم الفعل الثلاثي، وإن لم يلفظ به كـ (المجلود) من (تَجَلَّدَ) وعلى هذا فإن المصادر التي على زنة مفعول، لم تأت على زنة الفعل الملفوظ به لأن مصادر الأفعال الثلاثية المعطَّدة عند القدماء، إنما تأتي على وزن (مَفْعَل)، وإذا زاد عن هذا الوزن فإنما يأتي على وزن (مُفْعَل) كـ (مَسْرُوح).<sup>(٢)</sup>

وأما مصدر الفعل (وقع) فقد أورد لنا اللغويون القدماء قول أعشى باهلة (بسيط):  
وألجأ الكلب موقوع الصقيع به      وألجأ الحي من تنفأخها الحجر  
فالموقع إنما هو مصدر كالمجلود والمعقول<sup>(٣)</sup>.

ومن الأفعال التي جاء مصدرها على وزن مفعول كذلك، الفعل (وضع) فقد ورد في اللسان (وَضَعَ يَضَعُ وَضْعاً وَمَوْضِعاً، وهو مصدر<sup>(٤)</sup>). وربما يأتي هذا الوزن من الأفعال الصحيحة، وذلك كـ (المسجوح) وهو (الحُلُق)، فهو من المصادر التي جاءت على وزن مفعول وإن لم يكن له فِعْلٌ<sup>(٥)</sup>، وبما جاء على وزن مفعول من الأفعال الصحيحة أيضاً مصدر الفعل (حصل)، فقد ورد في اللسان أن (محصول) من المصادر التي جاءت على وزن مفعول، قال ابن منظور<sup>(٦)</sup>: «والمحصول الحاصل، وهو أحد المصادر التي جاءت على مفعول كالمعقول والميسور والمعسور».

(١) لسان العرب (وعد) ٤٦١ / ٢.

(٢) لسان العرب (يسر) ٢٩٧ / ٥.

(٣) لسان العرب (وقع) ٤٠٢ / ٢ - ٤٠٣.

(٤) لسان العرب (وضع) ٢٩٦ / ٨ و ٢٩٨ / ٨.

(٥) لسان العرب (مسج) ٤٧٥ / ٢ وانظر (فتن) ٣١٨ / ١٢.

(٦) لسان العرب (حصل) ١٥٣ / ١١.

ويبدو أن زنة مفعول في أوزان المصدر زنة قديمة جداً، نستنتج هذا من قلة ورودها أولاً، ومن ازدواج دلالة هذا المصدر ثانياً، إذ بعد أن خُلص وزن مفعول للدلالة على اسم المفعول في عصور متأخرة، تخلصت اللغة من دلالة على المصدر حتى تخلصه من ازدواجيته الدلالية..

## وزن مفعولة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١- مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عَو (<ō) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤- تَن (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة التي ذكرتها المعاجم اللغوية، فقد ورد في لسان العرب (وعده الأمر عِدَّةً وموعوداً وموعودة، ومنها المَصْدُوقَةُ والمَكْتُوبَةُ<sup>(١)</sup>).

## وزن مفعَال

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- مَفْ = (maf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عَا = (<ā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لَن = وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة، وقد توصلنا إلى مثال واحد من أمثلته، وهو أحد

(١) لسان العرب (وعد) ٤٦١/٣ .

مصادر الفعل (ورث) الكثيرة فقد ورد في لسان العرب (ورث) ميراثاً وميراثاً<sup>(١)</sup>، وربما كان هذا الوزن ناتجاً بتأثير قانون الحذقة والمبالغة في التفصح، إذ ربما توهم المتكلم أن هناك حركة مركبة (ay) مكان الكسرة الطويلة (i) في الوزن (ميراثاً).

وقد ذكر الدكتور رمضان عبدالتواب، أن الذي لا يجيد الفصحى يحاول أن يردّ العامية التي يتحدث بها، إلى نمط اللغة الأدبية، وهو في محاولته هذه لا يفرق بين الظواهر الجديدة والقديمة في العامية، فإذا ردّ كلمة جديدة إلى أصلها القديم أصاب، وأما إذا فعل مثل ذلك مع الكلمات التي احتفظت بالأصل القديم، وشابهت مع ذلك الجديد، فإنه يكون حينذاك متقزراً ومتحذلقاً، وذلك كمن يعرف أن الصوت المركب (aw) مثلاً في العربية الفصحى، يقابله في العامية حركة الضم الممالّة (ō)، وذلك مثل «صوم» في «صوم» و «عوم» في «عوم» و «نوم» في «نوم» و «يوم» في «يوم»؛ فهو إذا ردّ هذه الكلمات إلى أصلها، كان مصيباً في كلامه، غير أن هناك كلمات لها مثل هذه الصورة في الأصل، في اللغة الأدبية نفسها، مثل «نوم» و «حوت» و «روح» وغير ذلك، وهنا يحاول هذا المتفصح، أن يقلب هذه الضمات الأصلية إلى الصوت المركب الذي تتميز به اللغة الفصحى، فيقول: «نوم» و «حوت» و «روح» قياساً على ما فعله في تلك الكلمات السابقة، وعندئذ يأتي بشيء لا هو في العامية، ولا هو في اللغة الأدبية، وليس ما فعله إلا نوعاً من القياس الذي تحدثنا عنه من قبل<sup>(٢)</sup>.

## وزن مفعّال

### تكوينه الصوتي:

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

١- مِف = (mif) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عَا = (<ā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لُن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

(١) لسان العرب (ورث) ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) التطور اللغوي - مظاهره وعمله وقوانينه ١١٥ .

## بناءؤه الصرفي

وهو من الأوزان الغريبة النادرة في اللغة العربية، وذلك نحو : وَرِثَ وَرَثًا، وَرِثَةً، وَوَرَاثَةً، وَإِرَاثَةً وَمِيرَاثًا وَمِيرَاثًا، فقد ذكر ابن منظور أن أبا زيد الأنصاري ، قد روى الوزنين الأخيرين عن العرب، وذكر أن ابن سيده رفض هذا وقال: وهذا خطأ لأن مِفْعَال ليس من أبنية المصادر<sup>(١)</sup>.

وربما كان هذا الوزن ناشئاً نتيجة لمطل حركة مِفْعَل، غير أن مِفْعَل ليس من أبنية المصادر أيضاً<sup>(٢)</sup>.

## وزن فعلية

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من المقاطع التالية:

- ١- فُعْ (fu<) وهو مقطع قصير مغلق .
  - ٢- لِيَّ (liy) وهو مقطع قصير مغلق .
  - ٣- يَ (ya) وهو مقطع قصير مفتوح .
  - ٤- تُنْ (tun) وهو مقطع قصير مغلق في حالة الرفع .
- وهو وزن نادر الاستعمال ذكره ابن المؤدب في دقائق التصريف ومثل له بـ(سُخْرِيَّة)<sup>(٣)</sup>.

## وزن تعال

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

- ١- تْ (tu) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٢- عَا (<ā) وهو مقطع طويل مفتوح .
- ٣- لُنْ (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

(١) لسان العرب (ورث) ١٩٩/٢ - ٢٠٠ .

(٢) لسان العرب (ورث) ٢ / ٢٠٠ .

(٣) دقائق التصريف ٥٠ .

## بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة التي نشأت بسبب قانون القياس الخاطيء وذلك نحو :  
وَرِثُ ثَرَاتًا، فأصل التاء فيه واو<sup>(١)</sup>. والأغلب أن هذا قد حدث في وزن (افعل)، فعند  
صياغة هذا الوزن منه، فإنه سيكون نظرياً على شكل (اوثرث) وهي صيغة تعرضت  
للتعديل، حيث حذفت الواو، وعُوِّض عنها بالتشديد في حرف التاء وعندما رُدَّ إلى  
الماضي حدث توهم ، فقد قاسوا هذا على (تبع) وأشبهوها في هذه الصيغة ، فوجد فعل  
جديد وهو (ثرث)، فاشتق منه هذا المصدر<sup>(٢)</sup>.

## وزن تَعَلَّ

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

١-تَ (ta) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢-عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣-لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

وقد نتج هذا الوزن أيضاً؛ بسبب قانون القياس الخاطيء، والأصل فيه (فَعَل)، وقد  
عثرنا له على مثال واحد فقط هو (تَخَذْتُ الشيءَ تَخَذًا)<sup>(٣)</sup>. والفتح فيه ناتج عن حرف  
الحاء. وتفسيره الصوتي كتفسير وزن (تعال)<sup>(٤)</sup>.

(١) لسان العرب (ورث) ٢٠٠/٢ .

(٢) للدكتور رمضان عبدالقواب دراسة متكاملة عن هذا القانون في كتابه التطور

اللغوي ٩٩-١١٤ اعتمدت عليها في هذا التحليل .

(٣) لسان العرب (تخذ) ٤٧٨/٣ .

(٤) انظر التطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالقواب ٩٩-١١٤ .

## وزن تَعْل

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من مقطعين صوتيين وهما :

١- تَعْ - (ta) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- لُنْ - (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

وهو أيضاً من الأوزان الناتجة ؛ بسبب قانون القياس الخاطئ، والأصل فيه (فَعْل) وقد عثرنا على مثال واحد فقط هو (تَخَذَ الشيء تَخْذًا) وهو مروي عن كراع<sup>(١)</sup>.

## وزن فَعْلَة

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من الشكل المقطعي التالي:

١- فَا (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢- عَا (ʿa) وهو مقطع قصير مفتوح أيضاً .

٣- لَا (la) وهو مقطع قصير مفتوح أيضاً .

٤- تُنْ (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

### بناؤه الصرفي

وهو وزن نادر لم أقف عليه إلا عند ابن المؤدّب، وربما كان اجتهداً كوفياً، ومن الأمثلة التي ساقها عليها (نَظِيرَة) في قوله تعالى: فَنَظِيرَة إِلَى مِيسَرَة<sup>(٢)</sup>، أي انتظار إلى اليسار<sup>(٣)</sup>.

(١) لسان العرب (تخذ) ٤٧٨/٢ .

(٢) البقرة ٢ / ٢٨٠ .

(٣) معاني التصريف ٥٤ .

## وزن فعاللي

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وذلك على النحو التالي:

١- فـ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢- عـ (ā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لي (lī) وهو مقطع طويل مفتوح .

### بناءه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة في اللغة العربية، ولم أعثر له إلا على مثال واحد وهو (غَلَانِي) وقد ورد هذا الوزن في لسان العرب مصدراً للفعل (غَلَا) قال ابن منظور<sup>(١)</sup> وقال بعضهم غَلَوْتُ في الأمر غُلُوًّا وَغَلَانِيَّةً وَغَلَانِيًّا، إذا جاوزت فيه الحدَّ وأفرطت فيه؛ قال الأعشى: أنشدني ابن بري: (الطويل)

أوزد عليه الغلانيا

وفي التهذيب، زادوا فيه النون، قال ذو الرمة: (الطويل)

وذو الشَّنء فاشنأه، وذو الودِّ فاجزه على وَدِّه وازدد عليه الغلانيا<sup>(٢)</sup>

زاد فيه النون.

وبما تجدر الإشارة إليه أن هذا الوزن من أوزان المصدر يقابل وزن اسم الفاعل في اللغة الحبشية وهي صيغة (fa < ālī) وذلك نحو katālī = قاتل و takālī = زارع؛ و ā > salā = كاره و hasāwī = كاذب. وغيرها<sup>(٣)</sup>.

(١) لسان العرب (قلا) ١٥ / ١٢٢ ، وانظر الشاهد في ديوان الأعمش ص ٢٧٩ بتحقيق

د. محمد محمد حسين

(٢) ديوان ذي الرمة ، ص ٧٦ وينسب هذا الشاهد للأعمش، انظر ديوانه ٢٧٩ تحقيق

د. محمد محمد حسين.

(٣) في قواعد العماميات ٢٢٧ .

## وزن فعَلوت

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

- ١- فـ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٢- غـ (a) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٣- لو (lā) وهو مقطع طويل مفتوح .
- ٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق في حالة الرفع والحركة .

### بناؤه الصرفي

يُعد هذا الوزن من الأوزان النادرة في اللغة العربية، ولم نجد من علماء الصرف من يذكر هذا الوزن ضمن الأوزان التي يبنى عليها المصدر، ومن الأمثلة عليه من المعاجم العربية : الجبروت وجاء في لسان العرب: وتَجَبَّرَ الرجل: تكَبَّرَ، وفي الحديث: «سبحان ذي الجبروت والملكوت»<sup>(١)</sup>، وهو (فَعَلوت) من الجبر والقهر، وقد ورد على هذا المعنى أكثر من هذا الوزن كالجبرية والجبرية والجبرية والجبروة والجبروت والجبروت والجبروت والجبروت<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة عليه أيضاً: الرحموت<sup>(٣)</sup>، والرهبوت<sup>(٤)</sup>، وهذا ما ذكره wright إلا أنها وردت في اللسان على أنها أسماء وليست بمصادر. قال ابن منظور<sup>(٥)</sup>: «والرَّحْمَتُ: من الرحمة وفي المثل: رَهَبْتُ خَيْرٌ من رَحِمْتُ أَي لأنَّ تَرْهَبَ خَيْرٌ من أَنْ تُرَحِّمَ، لم يستعمل على هذه الصيغة إلا مزوّجاً وذكر في موضع آخر أن الرَّهْبَ والرَّهْبِي والرَّهْبِي والرَّهْبِي والرَّهْبِي أسماء»<sup>(٦)</sup>.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٦/١ .

(٢) لسان العرب (جبر) ١١٣/٤ وانظر

Wright, A Grammar of the Arabic Language, P. 111.

(٣) لسان العرب (رحم) ٢٢٠/١٢ وانظر Ibid, P. 111

(٤) لسان العرب (رهب) ٤٣٦/١ وانظر Ibid, P. 111

(٥) لسان العرب (رحم) ٢٢٠/١٢ .

(٦) لسان العرب (رهب) ٤٣٦/١ .

## وزن فُعَالَة

### تركيبه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

- ١- فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح .
- ٣- ل (la) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق في حالة الرفع والحركة .

### بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة في اللغة العربية، ولم أعثر له إلا على مثال واحد وهو (بُعَايَة) ، فقد ذكر صاحب اللسان عن الأصمعي أنه يقال : بُعِيَ الرجل حاجته أو ضالته يَبْغِيها بُغَاءً وَبُغْيَةً وَبُعَايَةً، إذا طلبها<sup>(١)</sup>، قال أبو ذؤيب : (البسيط)  
بُعَايَة إِنَّمَا تَبْغِي الصَّحَابَ مِنْ آلِ قَتِيَّانٍ فِي مِثْلِهِ الشَّمَّ الْأَنَاجِيحُ<sup>(٢)</sup>

وذكر W. Wright أن مصدر الفعل (خَفَرَ) يأتي على وزن (فُعَالَة) فيقال (خَفَّارَة)<sup>(٣)</sup>، في حين يرى ابن منظور أن هذا الوزن اسم وليس بمصدر، قال<sup>(٤)</sup>: «وَخَفَّرَ بِهِ وَعَلَيْهِ يَخْفِرُ خَفَرًا أَجَارَهُ وَمَنَعَهُ ... وَالْخَفِيرُ الْحِمِيرُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَفِيرٌ لِمَا بِهِ، وَالْإِسْمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ الْخَفَرَةُ وَالْخَفَّارَةُ وَالْخَفَّارَةُ، بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ» .

## وزن فَعْلَى

### تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وهي:

- ١- فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .
- ٢- عَ (a) وهو مقطع قصير مفتوح .

- (١) لسان العرب (بغا) ٧١/١٤ .
- (٢) انظر ديوان الهذليين ١٢/٨، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١٢٧/١ وديوان التصریف ٢٢٧ ورد في لسان العرب (بغا) ٧١/١٤ (الأناجيح) بالجمع .
- (٣) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V.1 P 111.
- (٤) لسان العرب (خفر) ٢٥٣/٤ .

٣- لى (lā) وهو مقطع طويل مفتوح .

### بناؤه الصرفي

يعدّ هذا الوزن من الأوزان القليلة الورد في اللغة العربية، وبما لا يختلف في قصره على السماع، ولذلك فقد طعن الأخفش على بشار في قوله (كامل):

والآن أقصر عن سمية باطلي وأشار بالوَجَلَى عليّ مشير<sup>(١)</sup>

وفي قوله : (طويل)

على الغزلى مني السلام فرما لَهَوْتُ بها في ظل مخظلة زهر<sup>(٢)</sup>

وقال : لم يسمع من الوجَلْ، والغَزَلْ (فَعْلَى) وإنما قاس بشار، وليس هذا مما يقاس. إنما يعمل فيه بالسماع<sup>(٣)</sup>، ومما جاء على (فَعْلَى) أيضاً (جَمَزَى) فقد جاء في اللسان «جَمَزَ الإنسان والبعير الدابة يَجْمِزُ جَمَزاً وَجَمَزَى ... وحمار جَمَزَى: وثاب سريع، قال أمية بن أبي عاقد الهذلي (متقارب):

كأنني ورحلي إذا رُعْتُها على جَمَزَى جازئٍ بالرمالِ

وأصحمَ حامٍ جراميزَه حَزَايةً حيسدى بالدُّحَالِ<sup>(٤)</sup>

وقد ذكر وليم رايت (Wright) أن مَرَطَى مصدر على وزن (فَعْلَى) في حين يرى صاحب اللسان أن (المَرَطَى) اسم وليس بمصدر. قال : «ومَرَطَ يَمُرُطُ مَرُطاً وَمُرُوطاً: أسرع، والاسم المَرَطَى. وفرس مَرَطَى سريع ... والمَرَطَى ضرب من العلو<sup>(٥)</sup>».

(١) ديوان بشار ٢٦٦/٢ برواية

فالآن أقصر عن شتيمة باطلي وأشار بالوَجَلَى عليّ مشير.

(٢) ديوان بشار ٢٥٠/٣ برواية «مرومة» مكان (مخظلة).

(٣) القياس في اللغة العربية ٥١.

(٤) اللسان (جمز) ٢٢٣ / ٥. والبيتان في ديوان الهذليين ١٧٥/٢-١٧٦.

(٥) اللسان (موط) ٤٠١ / ٧.

## الباب الثاني

الأبواب المصرفية المتعلقة بالمصدر



## الفصل الأول

### مصادر الأفعال المعتلة



## مصادر الأفعال الثلاثية المعتلة

على الرغم من أن الأفعال المعتلة ملحقة بالأفعال الصحيحة من حيث اشتراكها معها في أوزان مصادرهما؛ إلا أنها تنفرد عنها ببعض الأوزان، كوزن فيعولة، الذي لا يجيء إلا من المعتل نحو: شاح شيوخه، وصار صيرورة، ودام ديمومة<sup>(١)</sup>، وغيرها مما سيأتي ذكره.

### مصدر الفعل المثال

الفعل المثال هو ما اعتلت فاؤه، نحو: وعد ويسر، وسمي لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه<sup>(٢)</sup>.

لم يحاول العلماء أن يميزوا بين مصدر الفعل الثلاثي المعتل وبين الفعل الثلاثي الصحيح، فقد ورد في كتاب سيبويه<sup>(٣)</sup>: «وعدته فأنا أعدّه وَعَدًا، ووزته فأنا أزنّه وَزَنًا، وروأته فأنا أئدّه وَأَدًا، كما قالوا: كسرتة فأنا أكسره كَسْرًا، وقالوا: ورد يرد ورودًا، ووجب يوجب وجوبًا، كما قالوا: خرج يخرج خروجًا، وجلس يجلس جلوسًا، وقالوا: ورم يرم، وورع يورع ورعًا، ويورع لعة، وورع صدره يورع، وورع يجر وجرًا، وورع يورع، ووجد يجد وجدًا، ويورع ويورع أكثر وأجود، يقال: يورع ويورع، ولا يقال: يورم، وولي يلي، أصل هذا يفعل، فلما كانت الواو في (يفعل) لازمة وتستقل. صرفوه من باب (فعل) يفعل إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف (وعد) كما شركت (حسب) يحسب) واختارها ضرب يضرب، وجلس يجلس، فلما كان هذا في غير المعتل كان في المعتل أقوى، وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك: يأس يأس، ويسر يسر، ويمن يمن، وذلك أن الياء أخف عليهم، ولأنهم قد يفرون من استئصال الواو مع الياء إلى الياء، في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه وهي أخف».

وأما المصدر فإنه يأتي على شكلين: إما أن يأتي على الصيغة أو الاعتدال، فإذا قلت: وعد وَعَدًا، ووزن وَزَنًا فإن المصدر يكون صحيحًا، ولا تلحقه علة، وأما إذ قلت:

Wright, W., A Grammar of the Arabic Language. V.1, P. 120

(١) المقترض ١٢٤/٢ وانظر

(٢) هذا العرف ٢٨.

(٣) كتاب سيبويه ٥٢/٤-٥٤.

وَعَدَ عِدَّةٌ وَوزن زِنَةٌ، فَإِن المصنر معتل لوجود الكسرة في الواو، وأما إذا كان اسماً عادياً فالمصحة فيه واجبة مثل: الوجهة فلا يمكن أن تعتل هذه الفاء فيه<sup>(١)</sup>.

وقد قرر ابن القوطية أن مصنر الفعل الثلاثي اليائي الفاء يأتي على (فَعَالٍ) مثل: يَعْرَتُ الغنم يُعَاراً: صاحت<sup>(٢)</sup>. وجاء في الحديث النبوي الشريف قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يجيء أحدكم بشاة لها يُعَار» ويقال: يَعْرَتُ العنزُ تَعَرُّ يُعَاراً بالضم: أي صاحت، وأكثر ما يقال لصوت الماعز، وأما اليَعَارُ بفتح الياء، فهو شجرة في الصحراء تأكله الإبل<sup>(٣)</sup>.

كما ذكر ابن القوطية أنه قد يجيء على (فَعْلَان) مثل: يرق الإنسان يَرَقَاناً<sup>(٤)</sup>، وأما ما كانت فاؤه واواً فإنه يأتي على أوزان مثل: (فَعْلٌ) وذلك نحو: وآد وآدأ، ووهمت اليد وثأ، ويجيء على (فَعَالَةٍ) مثل: وضؤ وضأة<sup>(٥)</sup>.

وأما إذا كان آخر الفعل المثال عيناً، فإن أثر هذه العين، سيؤثر في المصنر إذا كان على وزن (عِلَّة) المعلن فينقلب إلى (عِلَّة) لأن حروف الخلق في اللغة العربية واللغات السامية تؤثر الفتح، مثل: ودَّع دَعَّة<sup>(٦)</sup>، ووسع يوسع سَعَّة<sup>(٧)</sup>، ووضع يضع ضَعَّة وضِعة<sup>(٨)</sup>.

وقد يتدخل قانون الخلقة والمبالغة في التصحيح في بناء بعض أمثلة هذا الوزن، فقد ورد في لسان العرب<sup>(٩)</sup>: (ورثه ماله ومجده وورثه عنه ورثاً ورثة وإرثته)، وورد فيه الوراث والإراث والورث والإرث، فالمصادر المهموزة، الأصل فيها الواو، ثم همزت بمبالغة في التصحيح أو بتأثير قانون القياس الخاطيء.

والأغلب أن مصنر الفعل للمعلن الفاء بالواو قد كان أصل المصنر فيه على

- (١) المقتضب ١٢٧/٢-١٢٨ وانظر الأشياء والنظائر ١٢٩/١ و ١٤٨/١.
- (٢) الأفعال لابن القوطية ٣٠٤ ولسان العرب (يعر) ٣٠١/٥.
- (٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٩٨-٢٩٧/٥ وانظر معجم العين (يعر) ٢٤٢/٢ وأساس البلاغة (يعر) ١٣ والتنبية والإيضاح (يعر) ٢٣٢/٢.
- (٤) الأفعال لابن القوطية ٣٠٤.
- (٥) الأفعال لابن القوطية ٣٠٤.
- (٦) لسان العرب (ودع) ٣٨١/٨.
- (٧) لسان العرب (وسع) ٣٩٢/٨.
- (٨) لسان العرب (وضع) ٣٩٧/٨.
- (٩) لسان العرب (ورث) ١٩٩/٢.

(فَعْلَة) ثم حدث الإعلال فيه في مرحلة أخرى لأن الصيغة أصل في الكلام، والاعتلال عارض طارئ فيه.

وما نستطيع إثباته في هذه الحالة، أن وزن (عِلَّة) وزن مشترك بين العربية وبعض اللغات السامية الأخرى، فلو اخترنا الفعل (ولد) لوجدناه في الحبشية = Walada كالعربية تماماً، ومصدره: ledat = لدة أي: ولادة. وأما في العبرية فنجد فيها الفعل yālad = ولد مصدره = lēdet = لدة أيضاً أي: ولادة.

ويختلف الأمر عن هذا في اللغة السريانية، إذ جاء مصدر الفعل led على النمط القياسي في اللغة السريانية وهو وزن (مِفْعَل) أي: mīlad أي: مولد أو ولادة<sup>(١)</sup>، وجاء مصدر الفعل ēhal بمعنى (أكل) على mēhal والفعل ēmar = أمر، مصدره = mīmar<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر أن مصدر الفعل المثال في اللغة العبرية قد يأتي على الوزن القياسي كذلك مما يدل على أن وزن lēdet من الفعل yālad وزن مساعي، ولا سيما أنه قد ورد أيضاً على وزن yālōd<sup>(٣)</sup> ومن الأمثلة على هذا أيضاً الفعل yāʾas بمعنى (وعظ) الذي يجيء مصدره على ʾēsā بمعنى (عظّة)، ومنها yāʾad بمعنى (وعد) ومصدره = ʾēdā ومعناه (عِدَّة)<sup>(٤)</sup>. ومع هذا فالقياس في اللغة العبرية أن يأتي على وزن (pāʾōl) كما ذكرت سابقاً، فمصدر الفعل = āhaz بمعنى (أخذ) هو - āhōz و yālad = ولد ويأتي مصدره على yālōd و lēdet<sup>(٥)</sup>، كما ذكرت.

(١) فقه اللغات السامية ١٣٩ وانظر الأساس ٣٤٠ والمفصل في قواعد السريانية ٩٦.

(٢) المفصل في قواعد السريانية ٦٦، ٨٩ وانظر فقه اللغات السامية ١٣٦، ١٣٩.

(٣) الأساس ٣٤٠، ٣٤٣.

(٤) Wright, W. A Grammar of the Arabic Language, V.1, P 119.

(٥) فقه اللغات السامية ١٣٩ والأساس في اللغة العبرية ٣٤٠.

## مصدر الفعل الأجوف

الأجوف: هو الفعل الذي احتلت عينه، وسمي بالأجوف لخلو جوفه (أي وسطه) من الحرف الصحيح، ويسمى أيضاً ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على ثلاثة أحرف، كـ (قلت) و (بعت) في قال وباع<sup>(١)</sup>.

وربما لا نجد فرقاً في اشتقاق مصدر هذا النوع من الأفعال بين ما كانت عينه واواً أو ياءً، وليس له وزن يخصصه بعينه، ولكنه يشترك مع الأفعال الصحيحة السالمة في كثير من الأوزان، قال سيوري<sup>(٢)</sup>: «تقول: بعت ييماً وكلته كيلاً فأنا أكيله وأبيعه، وأنا كائلاً وبائع، كما قالوا: ضربته ضرباً وهو ضارب، وقالوا: سقته سقاً وقلته قولاً، وهو سائق وقائل، كما قالوا: قتله يقتله قتلاً وهو قاتل، وقالوا زرتة زيارة، وعدته عيادة وحكته حياكة، كأنهم أرادوا الفُعُول، ففروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات، وقالوا: هبته فأنا أهابه هيبة وهو هائب. كما قالوا: خشيته وهو خاش والمصدر خشية وهيبة. وقالوا: نلته فأنا أناله نيلاً وهو نائل، كما قالوا: جرحه جرحاً وهو جارع، وحمله حملاً وهو حامد». كما يجيء مصدره على الفُعُول نحو: سرت سؤوراً، وغرت غؤوراً وهو مثل: الجمود والسقوط والقعود في غير المعتل<sup>(٣)</sup> وقد يجيء مصدر معتل العين على فَعَالٍ نحو: صاح صياحاً، وغابت الشمس غياباً<sup>(٤)</sup> وعلى فيعولة، نحو: شَيخوخة وصَيورورة وكيئونة<sup>(٥)</sup>.

والأصل أن يصبح هذا الوزن إذا جاء على (فَعَل) ولكنه قد تعرض لتأثير قوانين التطور الصوتي، فالأصل في مصدر الفعل (قال) أن يكون (قَولاً) على وزن (فَعَل). وذلك كقوله تعالى: «ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون»<sup>(٦)</sup> فقد قرأ زيد بن علي وابن عامر وعاصم وحمزة وعبدالله بن أبي اسحاق، والحسن البصري<sup>(٧)</sup> ويعقوب البصري (قَوَلَ الحق) على أنه مصدر وقرأ الجمهور (قَوَلَ الحق) برفع اللام، وقرأ عبدالله بن مسعود

(١) شذا العرف ٤٨.

(٢) الكتاب ٥٠/٤.

(٣) الكتاب ٥٠/٤.

(٤) الكتاب ٥١/٤.

(٥) المقتضب ١٢٤/٢.

(٦) مريم ٣٤/١٩.

(٧) البحر المحيط ١٨٩/٦.

والأعْمَش (قَالَ الْحَقُّ) وقرأ الحسن (قَوْلُ الْحَقِّ) (kōlu) بضم القاف ورفع اللام، والأغلب أن قراءة الحسن جاءت على صورة نطق العوام لكلمة نَوْمَ وصَوْمَ أي بانكماش الصوت المركب المكون من واو ساكنة قبلها فتحة أي: (aw) فإذا أردنا أن نوجه قراءتي الحسن (قَوْلُ) وعبدالله بن مسعود والأعْمَش (قَالَ) فيجب أن نلجأ إلى قانون تطور الأفعال والأسماء المعتلة، وذلك أن الأصل في الأفعال الجوفاء أن تكون كالصحيح تماماً، وقد كانت الأفعال الجوفاء في العربية على هذا الأصل بالتأكيد، بدليل بقاء بعض الأفعال على هذه الظاهرة مثل: حَوْرٌ وعَوْرٌ وهَيْفٌ وحَوْلٌ، ثم جرى تسكين الصوت المعتل، فتشكل عندنا صوت مركب وهو مكون من الواو الساكنة مسبقة بفتحة أي (aw) أو من الياء الساكنة المسبقة بفتحة أي (ay).

وأما قراءة الحسن فقد نجمت عن انكماش الصوت المركب في (قَوْلُ) kawl. ويشبه هذا انكماش نطق العوام لكلمة، صَوْمٌ أو عَوْمٌ، ويبدو أن هذا النطق قد انقرض من اللهجات الفصحى، ولم يعد له وجود، وأما قراءة عبدالله ابن مسعود والأعْمَش، فقد تحولت إلى الفتح الخالص، وقال ابن خالويه في حديثه عن هذا الوضع<sup>(١)</sup>: «يقال قلت قَوْلًا وقيلًا وقالًا وقولة كل ذلك مصادر (قَوْلُ الْحَقِّ) بالضم الحسن».

ومن المصادر التي جاءت خاضعة لقانون تطور الأفعال والأسماء المعتلة ما ورد من مصادر للفعل (هاع) ففيها: (هاع يهيع ويهاع هيأ وهاعاً وهيوعاً وهيئةً وهيئاً وهيئوعة: جبن وفزع أو استخف عند الفزع<sup>(٢)</sup>. فالمصدر (هاع) الأصل فيه (هيع) ثم انكماش الصوت المركب المكون من الياء الساكنة المسبقة بالفتحة، فأصبح (هيع) hēkun أي بالإمالة، ثم تطور إلى مرحلة الفتح الخالص، فأصبح (هاع) hākun ، ويمكن تمثيل هذين المصدرين على النحو التالي:

قَوْلٌ = kawlun < قَوْلٌ = kōlun < قَالَ = kālun  
 هَيْعٌ = haykun < هَيْعٌ = hēkun < هَاعٌ = hākun  
 قراءة الحسن      قراءة عبدالله

(١) مختصر في شواذ القرآن ٨٤-٨٥.

(٢) لسان العرب (هيع) ٢٧٨/٨.

ومنها أيضاً (العاب) مصدر الفعل عاب يعيب عيباً وعاباً وعيبة<sup>(١)</sup>، أي أن المصدر (عيب) يحوي على الحركة المركبة (ay) التي انكمشت في مرحلة من المراحل إلى (ē) أي بالإمالة، ثم وصل إلى مرحلة الفتح الخالص التي وصل إليها الحجازيون.

وقد تتأثر بعض أمثلة هذا الوزن بقانون الحذقة والمبالغة في التفصح، وذلك نحو: باح الشيء: إذا ظهر، وباح به بوحاً وبؤحاً وبؤوحة أي: أظهره<sup>(٢)</sup>. قالهمزة في وزن فُعُول وفُعولة في هذين المصدرين ليست أصلية ولكنها ناتجة بسبب المبالغة في التفصح. ومنها أيضاً الرؤوب على وزن فُعُول، من راب اللين<sup>(٣)</sup>. فهمزته كذلك ليست أصلية.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا النوع من الأفعال يؤثر وزن (فيعوله) مثل: هاع هيعة<sup>(٤)</sup> وكان كينونة وقاد قيلودة وهي: الطول، وطار طيرورة<sup>(٥)</sup>، وغاب غيوبية<sup>(٦)</sup>، وصاغ صيغوغة ودام ديمومة، وساد سيدودة، وكان أصل بعض هذا بالواو، مثل: كُونُوثة وسَوَدُوثة، فقلبت الواو ياء طلباً للخفة<sup>(٧)</sup>، ومنها أيضاً: زاغ زيغوغة: إذا مال<sup>(٨)</sup> وساغ سيغوغة: إذا نزل في الخلق، وسهل نزوله<sup>(٩)</sup>، ومنها حاد حيدودة<sup>(١٠)</sup> وغيرها.

وعلى هذا فإن مصادر الثلاثي الأجوف لا يوجد لها وزن خاص بها، وإن كانت تؤثر أوزاناً بعينها، كالفعل الذي هو الأصل المقترض للمصادر، والفِعَال والفِعَالَة والفِعُولَة والفُعُولَة.

وتشترك اللغة العربية مع اللغة السريانية، في أنه لا فرق بين مصدر الفعل الصحيح ومصدر الفعل المعتل، إذ يأتي مصدر الفعل الأجوف في السريانية على الزنة التي

- (١) لسان العرب (عيب) ٦٣٢/١. وانظر المدخل إلى علم اللغة ٢٩٥-٢٩٦.
- (٢) لسان العرب (يوج) ٤١٦/٢.
- (٣) المظهر ٤٤١/١.
- (٤) لسان العرب (هيح) ٣٧٨/٨ والأشياء والنظائر ٩٧/٣ والإنصاف ٧٩٩/٢.
- (٥) لسان العرب (صوغ) ٤٤٢/٨ والأشياء والنظائر ٩٧/٣ والإنصاف ٧٩٨/٢.
- (٦) لسان العرب (غاب) ٦٥٤/١.
- (٧) لسان العرب (صوغ) ٤٤٢/٨.
- (٨) لسان العرب (زوغ) و(زيغ) ٤٣٢/٨.
- (٩) لسان العرب (سوغ) ٤٣٥/٨.
- (١٠) الإنصاف ٧٩٨/٢.

يأتي منها الصحيح، أي meʿal، فمثلاً الفعل mīʾ = مات مصدره = mamāt<sup>(١)</sup>.  
والفعل bēš = قبح، مصدره mebbāš كالصحيح تماماً. وكذا حال الفعل šēl = سأل  
الذي يجيء مصدره كالصحيح أي : meššāl<sup>(٢)</sup>. وأما الفعل kām = قام والفعل  
sām = وضع، فإن مصدريهما كذلك يجيئان على mkām و msām<sup>(٣)</sup>، وقد  
يجيء مصدر الفعل الأجوف في السريانية على غير الوزن القياسي مثل ʿaybūtā  
بمعنى عطف أو رحمة أو شفقة من الفعل ʿāb<sup>(٤)</sup>.

وأما الحبشية، فقد جاء مصدر الثلاثي الأجوف فيها على وزن (faʿā)، وقد  
وجدنا أن المعتل فيها لا يختلف كذلك عن الصحيح في صياغة مصدره، فالفعل  
kōma = قام، مصدره هو kawīm = قيام<sup>(٥)</sup>.

وأما في اللغة العبرية فيؤثر فيها حرف العلة، حيث يأتي المصدر معتلاً هو الآخر،  
وذلك نحو: kām = قام وهو أجوف واوي ومصدره = kūm<sup>(٦)</sup>، ويشبه هذا قراءة  
الحسن (قُولُ) إلى حد ما، وكذلك الفعل šāb = رجع، وهو أجوف واوي أيضاً،  
ومصدره = šūb كذلك<sup>(٧)</sup>، وأما الأجوف اليائي فمثاله šām = وَضَعَ ومصدره  
šīm<sup>(٨)</sup>، والفعل šār = غَنَى، ومصدر = šīr.

ولعل من أطرف الآراء التي قيلت في الفعل المضعف ومصدره هو رأي الدكتور  
السامرائي الذي ذهب فيه إلى أن المضعف قد ولد على طريقة الإبدال والتعويض في الفعل  
الأجوف؛ ولذا فأننا نستطيع أن نتعقب الأفعال فنقول «إن (كن) أصل لـ (كان) وكذلك  
(غب) أصل لـ (غاب)، وإن (صر) أصل لـ (صار).

وهناك أفعال معتلة جوفاء كثيرة لا سبيل إلى معرفة أصلها المضعف؛ وذلك

(١) المفصل في قواعد السريانية ١١٢.

(٢) المفصل في قواعد السريانية ١٠٤.

(٣) المفصل في قواعد السريانية ١١٢.

(٤) في قواعد الساميات ٢٥٢.

(٥) فقه اللغات السامية ١٤٧.

(٦) في قواعد الساميات ٨٧.

(٧) الأساس ٢٨٢ وفي قواعد الساميات ٦٠.

(٨) الأساس ٢٨٧ وفي قواعد الساميات ٦٠.

لفقدان استعماله وبعده العهد به، فانقطعت الصلة، وأصبح له من الأمور الصعبة، ومن الأدلة التي تسترشد بها في معرفة هذه الأصول المضعفة جملة مصادر احتفظت بها العربية لهذه الأفعال الجوفاء، وفي أبينتها ما يؤيد هذا المذهب الذي ذهبنا إليه، وهي كما يأتي:

المصدر	الفعل
كَوْنٌ وَكَيْتُونَةٌ	كان
دَوَمٌ، دَوَامٌ، دَيْمُومَةٌ	دام
بَيْنٌ، بَيْتُونَةٌ	بان
صَيَّرٌ، صَيْرُورَةٌ.	صار
سَيَّرٌ، سَيْرُورَةٌ.	سار
غِيَابٌ، وَغَيْبٌ وَغَيْبَةٌ وَغَيْبُورَةٌ	غاب
قِيلُولَةٌ	قال يقول
حَوَّلٌ، حَوُولٌ، حِيلُولَةٌ.	حال

هذه الأفعال الجوفاء لها مصادر المعروفة الشائعة في الاستعمال نحو: «كون» و«دوم». أما الكيتونة والديمومة فهي تشير إلى الأصل المضعف الذي انتهى إلى الفعل الأجوف، وهذا التحول من المضعف إلى المعتل لا يقتصر على الفعل الأجوف فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن من الفعل الناقص ما جاء من المضعف، على طريقة فك التضعيف، ثم التعويض، فالفعل (كنى) في العربية و(كنه) في العبرية هما من هذا الباب، ولا بد من الإشارة إلى أن الهاء الموضوعة في العبرية يقابله شيء كثير في العربية، فالكنه بمعنى الحقيقة هو من هذا الباب<sup>(١)</sup>.

وهذا أحد الاجتهادات التي يخرج بها الدكتور إبراهيم السامرائي أحياناً، إذ لا تؤيد الدراسات اللغوية المعاصرة أو القديمة هذا الرأي، ولكنها أثبتت أن الأفعال المعتلة كانت في الأصل تعامل معاملة الصحيح من الأفعال، ثم طرأت عليها سنن تطور الأفعال المعتلة حتى وصلت إلى صورتها التي هي عليها الآن، ولا يمكن أن تحمل على المخالفة التي ذهب إليها العالم السامرائي، وقد أوردنا هذا في مكانه من هذه الدراسة.

(١) الفعل زمانه وأبنيته ١١٧-١١٨.

## مصدر الفعل الناقص

الناقص هو ما اعتلت لامه، نحو: غزا ورمى، وإنما سمي بالناقص لنقصانه بحذف آخره في بعض التصاريف، نحو غَزَتْ ورمّت. ويسمى أيضاً ذا الأربعة أحرف عند إسناده لتاء الفاعل، نحو: غَزَوْتُ ورمّيت.<sup>(١)</sup>

لم تذكر المصادر اللغوية القديمة وزناً قياسياً لهذا النوع من الأفعال، وإن كانوا ذكروا بعض الأوزان التي تؤثرها الأفعال الناقصة، لعل صوتية بحجة على غير قياس، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «وقالوا: نَمَى يَنُمِي نَمَاءً، وَبَدَأَ يَبْدُو بَدَاءً، وَثَلَا يَثْنُو ثَنَاءً وَقَضَى يَقْضِي قَضَاءً، وَإِنَّمَا كَثُرَ الْفَعَالُ فِي هَذَا كَرَاهِيَةِ الْيَاءِاتِ مَعَ الْكُسْرَةِ، مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: الثَّيَاتُ وَالذَّهَابُ، فَهَذَا نَظِيرُ الْمَعْتَلِّ، وَقَالُوا: جَرَى جَرِيًّا، وَعَدَا عَدْوًا، كَمَا قَالُوا: سَكَتَ سَكَنًا، وَقَالُوا: زَنَى زَنًى، وَسَرَى يَسْرِي سُرًى... وَقَالُوا: يَهُوُّ يَهُوُّ يَهُاءً وَهُوَ يَهُي، مِثْلُ: جَمَلٌ جَمَالًا وَهُوَ جَمِيلٌ» كما يأتي مصدره على فُعُول، نحو: عَتَا يَعْتُو عَتْوًا، وَدَنَا يَدْنُو دَنْوًا، ونظيرهما من الصحيح، نَجَحَ يَنْجُو نَجْوًا، وَثَبَتَ يَثْبُتُ ثَبُوتًا<sup>(٣)</sup>. ويجيء على فَعِيلٍ مِثْلُ: أَزَى يَأْزِي أَزِيًّا وَأَزِيًّا: إِذَا تَقَبَّضَ مِنَ الْحَرِّ<sup>(٤)</sup>. وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْفَعْلِ فِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَفْعَالِ، قَوْلُ الْعَرَبِ: نَعَطَتْ غَزَلُهَا تَنْعَطُو نَطْوًا<sup>(٥)</sup>. وَقَوْلُهُمْ: طَهَتِ الْإِبِلُ: إِذَا انْتَشَرَتْ فِي الْمَرْعَى وَهِيَ تَطْهُو طَهْيًا<sup>(٦)</sup>. وَقَذَيْتَ عَيْنَهُ قَذًى وَقَذِيًّا<sup>(٧)</sup>، وَمِنْهَا: قَتَى يَقْتُو قَتْوًا وَقَالَ الشَّاعِرُ (الْمُنْسَرَحُ):

إِنِّي أَمْرٌ مِنْ بَنِي خَزِيمَةَ لَا أَحْسَنَ قَتْوِ الْمُلُوكِ وَالْحَبِيَّا<sup>(٨)</sup>

ويجيء كذلك على فَعَالَةٍ كَالْإِثَاوَةِ وَالْإِثَايَةِ، بِمَعْنَى الْوَشَايَةِ عِنْدَ السُّلْطَانِ<sup>(٩)</sup>، كَمَا يَجِيءُ عَلَى

(١) شذا العرف ٢٨.

(٢) الكتاب ٤٧/٤-٤٨.

(٣) الكتاب ٤٧/٤.

(٤) مجالس شعلب ٥٤٦/٢.

(٥) مجالس شعلب ٤٩٣/٢.

(٦) مجالس شعلب ٥٠٨/٢.

(٧) لسان العرب (قذا) ١٧٢/١٥-١٧٣.

(٨) لسان العرب (قتا) ١٦٩/١٥.

(٩) والشاهد في كتاب الأفعال للسرقسطي ١٢٧/٢. وتهذيب اللغة ٢٥٢/٩ بلا مزو.

(٩) لسان العرب (ثا) ١٨/١٤-١٩.

فَعَلَ نحو: أَنَّى الشَّيْءُ إِنِّي، وَعَلَى فَعَلَ نحو: أَنَّى بِمَعْنَى حَانَ وَأَدْرَكَ<sup>(١)</sup>، وَمِمَّا يَجِيءُ عَلَى فَعَّالٍ  
أَيْضاً: الْفَتَاءُ: الْمَصْدَرُ مِنَ الشَّيْبَابِ تَقُولُ: إِنَّهُ لَفَتِي<sup>(٢)</sup> بَيْنَ الْفَتَاءِ. قَالَ الشَّاعِرُ: (الوَاسِعُ)  
إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَا يَحْتَمِلُ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَازَةُ وَالْفَتَاءُ<sup>(٣)</sup>

فَفَتَاءُ مَصْدَرٌ لـ (فَتَا) وَأَمَّا الْفَتَاءُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ جَمْعُ الْفَتَى، قَالَ عَدِي بْنُ الرَّقَاعِ: (الْخَفِيفُ)  
يَحْسِبُ النَّاظِرُونَ مَا لَمْ يَفِرُوا أَنَّهُ جَلَّةٌ وَهْنُ فَتَاءُ<sup>(٤)</sup>

وَيَجِيءُ هَذَا الْمَصْدَرُ عَلَى قَعْلَةٍ مِثْلُ: صَبَا يَصْبُو صَبْوَةً<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ يَلْفَتُ النَّظَرُ إِلَى هَذَا النَّوْعِ مِنَ  
الْأَوْزَانِ مَا يَرِدُ أحياناً مِنْ كَثْرَةِ تَعَدُّدِ أَمْثَلَةِ الْمَصْدَرِ لِلْفِعْلِ الْوَاحِدِ، فَقَدْ وَرَدَ فِي الْفِعْلِ (لَقِيَ)  
الْمَصَادِرُ: (لَقِيَ) لِقَاءً وَلِقَاءَةً وَلَقَى وَلَقِيًا وَلَقِيًا وَلَقِيَةً وَلَقِيَانًا وَلَقِيَانًا وَلَقِيَانَةً وَغَيْرَهَا<sup>(٦)</sup>،  
وَيَجِيءُ مَصْدَرُهُ عَلَى فَعِيلٍ أَيْضاً كَمَا فِي هَوَى يَهْوَى هَوًى<sup>(٧)</sup>.

وَعَلَى هَذَا فَإِنَّمَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْأَفْعَالِ لَا يَسْتَأْثِرُ بِوِزْنٍ مَقِيسٍ  
وَاحِدٍ وَإِنَّمَا يَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي الْإِشْتِرَاكِ مَعَهُ فِي أَوْزَانِهِ، وَإِنْ كَانَ يُؤْثِرُ بَعْضُ  
الْأَوْزَانِ لَعَلَّةٍ صَوْتِيَّةٍ تَخْتَصُّ بِآخِرِهِ الْمَعْتَلِّ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ مَقْرُورَةٌ مِنْذُ أَيَّامِ سَيَّوِيَّةٍ.

وَجَرَتْ اللُّغَةُ السَّرِيَانِيَّةُ فِي صِيَاغَةِ مَصْدَرِ هَذَا الْفِعْلِ عَلَى قِيَاسِهَا الْمَعْهُودِ فِي  
اِسْتِقَاقِ مَصَادِرِهَا، فَمِثْلًا الْفِعْلُ جَلَا (glā) يَأْتِي مَصْدَرُهُ عَلَى وَزْنِ meglā<sup>(٨)</sup>، وَالْفِعْلُ  
rēmā مَصْدَرُهُ يَجِيءُ عَلَى mermā<sup>(٩)</sup>، وَالْفِعْلُ ḥdā يَجِيءُ مَصْدَرُهُ عَلَى  
meḥdā<sup>(١٠)</sup>.

وَمِثْلَمَا خَرَجَ هَذَا الْوِزْنُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَنْ قَوَاعِدِ الْقِيَاسِ فَقَدْ خَرَجَ فِي اللُّغَةِ

- (١) لِسَانُ الْعَرَبِ (أَنِّي) ٤٨/١.
- (٢) الْمُنْقُوصُ وَالْمَمْدُودُ ١٧ وَالشَّاهِدُ لِلرَّبِّيْعِ بْنِ خُبَيْعٍ الْفُزَارِيِّ وَانْظُرْ لِسَانُ الْعَرَبِ (فَتَا) ١٤٥/١٥.
- (٣) دِيوَانُ عَدِي بْنِ الرَّقَاعِ الْعَامِلِي ١٥٧ وَلِسَانُ الْعَرَبِ (فَتَا) ١٤٦/١٥.
- (٤) نَبِيلُ فَصِيحٍ ثَعْلَبٍ ١٠.
- (٥) الْمَزْهَرُ ٨٢/٢.
- (٦) WRIGHT, W., A Grammar of the Arabic Language, V.1, P. 128.
- (٧) وَانْظُرْ لِسَانُ الْعَرَبِ (هَوَا) ٣٧٢/١٥.
- (٨) الْمَفْصَلُ فِي قَوَاعِدِ السَّرِيَانِيَّةِ ١٤٩.
- (٩) فِقْهُ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ ١٥٢-١٥٣.
- (١٠) الْمَفْصَلُ فِي قَوَاعِدِ السَّرِيَانِيَّةِ ٢٤٩.

السريانية في بعض الأحيان عن قواعد القياس، فمثلاً الفعل *tlah* = مزق أو خرق، نجد أن مصدره يجيء على *tlāḥā* بمعنى خرق<sup>(١)</sup>. وهو يقابل وزن (فَعَال) في اللغة العربية مع ما يوافق قواعد السريانية من الغاء الحركة القصيرة في المقطع المفتوح. وكذلك الفعل *šbā* بمعنى رغب في، جاء مصدره على غير القياس، فهو فيه *šebyā*<sup>(٢)</sup>. أو *šbūtā* = إرادة أو رغبة<sup>(٣)</sup>. ومثل ذلك الفعل *lā* حيث جاء مصدره على غير القياس فهو *lalyūtā* = طفولة أو غلامية، وهو مصدر صناعي<sup>(٤)</sup>.

وأما في اللغة العبرية فنجد أن مصدر معتل اللام يشترك مع الصحيح في وزن المصدر، حيث يجيء مصدره على وزن *pāḏl* وذلك نحو: *rāmā* = رمى مصدره القياسي *rāmōh* وذكر بروكلمان أنه يأتي على *rēmōt*<sup>(٥)</sup> وكذلك الفعل *māsā* = وجد مصدره *māsō*<sup>(٦)</sup>، ومنها *kārā* = سمى مصدره *kārō*<sup>(٧)</sup>.

كما أن اللغة الحبشية تسير في بناء مصدر الفعل ناقص على القياس المعهود عنها في أفعالها الصحيحة فوق الثلاثية وذلك نحو الفعل *talawa*، وهو فعل ناقص معتل اللام بالواو يأتي مصدره على وزن *telwōt*. وأما *ramaya* فإنه فعل ناقص معتل اللام بالياء، ومصدره يجيء على وزن *ramyōt*<sup>(٨)</sup>.

وبهذا تكون اللغة العربية قد انفردت عن أخواتها الساميات في تعدد أوزان مصدر فعلها المعتل، فقد جاء على وزن فَعْل وفِعْل وفَعْلَة وفَعِيل وفِعَالَة وفَعَال، وغير ذلك من الأوزان التي ذكرناها فيما سبق، وإن كان يؤثر بعض الأوزان لعلة صوتية.

Costaz, L., Syriac- English Dictionary, P. 392.

في قواعد الساميات ٢٦٨.

Costaz, L., Syriac-English Dictionary, P. 297.

في قواعد الساميات ٢٥٢ وانظر

Payne Smith, J., Acompendious Syriac Dictionary. 174.

الأساس ٢٧٩ وفقه اللغات السامية ١٥٢-١٥٣، وقاموس الأفعال العبرية ٦٣.

في قواعد الساميات ٦٣.

الأساس ٢٧٥ وفي قواعد الساميات ٦٣.

فقه اللغات السامية ١٥٢-١٥٣.

## اللفيف المقرون واللفيف المفروق

اللفيف المقرون هو ما اعتلت عينه ولامه وسمي بذلك لاقتران حرفي العلة بعضها ببعض، وأما اللفيف المفروق فهو ما اعتلت فاؤه وصحت عينه وسمي بالمفروق لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة<sup>(١)</sup>.

ولا تحدثنا المصادر المتوافرة بين أيدينا عن قياس محدد دقيق لمصدر هذا النوع من الأفعال، فحالته يصبح حال الفعل الصحيح من تعدد أوزان مصدره من جهة وسماعها من جهة ثانية، فقد ذكر ابن منظور أن مصدر الفعل (أوى) يأتي على فُعُول أي (أوياً) وهو منقول عن الأزهرى، وربما تدخلت عملية المماثلة فكسرت همزة هذا المصدر أي:

أوياً < إوياً

فهى مماثلة مدبرة كلية منفصلة.

ومن المصادر الأخرى لهذا الفعل: إواء، على وزن (فَعَال)<sup>(٢)</sup> وربما أتى على وزن (فَعَال) فيقال: ثويت بالمكان وثويته ثَوَاءً وثُوياً<sup>(٣)</sup>.

ومن الأمثلة التي تأتي على وزن فَعَال وفَعَالَة وفُعُول وفُعْل، قولهم: خَوَت الدار وخَويت خياً وخُوياً وخَوَاءً وخَوَاية إذا خلت من أهلها<sup>(٤)</sup>، ومما يأتي على فُعُول قولهم: زوى زُوياً<sup>(٥)</sup> كما ورد في باب (عوى): عوا الكلب والذئب عُوياً وعَوَاءً وعَوَّةً وعَوِيَّةً، إذا لوى خطمه وصوت<sup>(٦)</sup> وتقول لوَيْته لَوَاءً وَلِيَاناً<sup>(٧)</sup>.

وهكذا رأينا في اللفيف المقرون أنه لا يختلف كثيراً عن الصحيح من حيث بناء مصدره ولكننا لاحظنا أيضاً أنه يؤثر صيغة (فُعُول).

وأما اللفيف المفروق فهو يشبه هذا النوع من حيث تعدد أوزان مصدره، غير أنه يختلف عنه من حيث أن اللفيف المقرون أوله صوت صحيح لا يمكن أن يسقط أبداً سواء

(١) هذا العرف ٢٨.

(٢) لسان العرب (أوا) ٥١/١٤.

(٣) لسان العرب (ثوى) ١٢٥/١٤.

(٤) لسان العرب (خوا) ٢٤٥/١٤.

(٥) لسان العرب (زوى) ١٦٣/١٤.

(٦) لسان العرب (عوى) ١٠٧/١٥.

(٧) الجمل للزجاجي ٢٨٣.

في تصارييف الفعل أو صياغة المصدر، وأما المفروق فأولُهُ حرف علة، وحرف العلة غالباً ما يتأثر في تصارييف الفعل، أو صياغة المصدر، وقد يصل الأمر إلى إسقاطه تماماً، إلا إذا جاء على الأصل، فقد يَصَحُّ حرف العلة، فيعامل معاملة الصحيح، وقد يحذف، فقد ورد في لسان العرب (وَدَّيْتُ القَتِيلَ وَدَّيًّا وَدِيَّةً: إِذَا أُعْطِيَتْ دِيَّتُهُ) <sup>(١)</sup>، فقد ورد فيه صيغة (فَعَلْ) وهو الأصل المفترض للمصادر في اللغة العربية، وقد ورد فيه (دِيَّة) بحذف حرف العلة، والأغلب أن صيغة (وَدَّي) بتصحيح الواو هي القديمة، وأما صيغة (دِيَّة) فهي حادثة، وورد أيضاً على هذا وشى الحائك الثوب وشياً وشيئة: إِذَا حَسَنَهُ <sup>(٢)</sup> ومنه أيضاً (وفى يفي وفاء ووفياً)، والأخير قد يكون مسموعاً كما قال الهذلي: (البيسط)

إِذَا قَدِمُوا مِائَةً وَاسْتَأْخَرَتْ مِائَةً وَفِيًّا وَزَادُوا عَلَى كِلْتَيْهِمَا عِلْدًا <sup>(٣)</sup>

ويجوز أن يكون هذا المصدر قياساً غير مسموع، حيث قرر أبو علي النحوي أن للشاعر أن يأتي بكل (فَعَلْ) على وزن (فَعَلْ) بمصدر على وزن (فَعَلْ) وإن لم يسمع <sup>(٤)</sup>.  
وعما يلفت النظر في بعض أمثلة هذا النوع من الأفعال، هذا التعدد الكبير لأمثلة مصادر ه في الفعل (وقى) ورد فيه المصادر: الرِّقَاء على وزن (فَعَال)، والوقاء على وزن (فَعَال) والوقاية على وزن (فَعَالَة) والوقاية على وزن (فُعَالَة) والوقاية على وزن (فَاعِلَة) <sup>(٥)</sup>.

(١) لسان العرب (وقى) ٣٨٢/١٥.

(٢) لسان العرب (وشى) ٣٩٢/١٥.

(٣) لسان العرب (وفى) ٣٩٨/١٥.

والشاهد لعبد مناف بن ربيع الهذلي، انظر ديوان الهذليين ٤٠/٢.

(٤) لسان العرب (وقى) ٣٩٨/١٥.

(٥) لسان العرب (وقى) ٤٠١/١٥.



## الفصل الثاني

أبواب تتعلق بالمصدر

## المصدر الميمي

المصدر الميمي هو اسم مبني بميم زائدة ، ولكنه لا يمكن أن يكون على وزن مُفَاعِلَةٌ لأن وزن مفاعلة مصدر للفعل (فاعل)، ولا يختلف عن المصدر الصريح إلا أنه أقوى دلالة منه، يصاغ من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم على زنة (مَفْعَل) بفتح العين، وإبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحة، إلا في الفعل المثال الواوي المحذوف العين في المضارع، إذ يصاغ منه على زنة (مَفْعِل) مثل: وعد يعد موعداً، ووضع يضع موضعاً<sup>(١)</sup>، وقد تراءى في آخر هذا النوع من المصادر تاء في آخره نحو: هلك مهلكة، وقال مقالة، كما قد يصاغ في رأي بعض العلماء على زنة اسم المفعول، وقد ذكر هذا في مكانه في هذا الكتاب في أوزان المصدر، كما ذهب بعضهم إلى أنه قد يأتي على وزن فاعلة<sup>(٢)</sup>.

وما نريد أن نثبته قيل أن نخوض في آراء القدماء والمحدثين في المصدر الميمي هو أن هذا المصدر هو مصدر صريح ونرى أنه سمي ميمياً بسبب زيادة الميم في أوله، وعلى هذا فإنه يمكن أن يصاغ على وزن (مَفَاعِلَة) نحو: ساء يسوء مسأيةً الذي ذكر أن حذّه أن يكون مساوية، فإذا خففت الهمزة أصبح مسأية<sup>(٣)</sup>. كما يمكن أن يأتي على وزن (مَفْعَلَة) و(مَفْعِلَة) و(مَفْعِل) و(مَفْعَلَة) و(مَفْعَل) و(مفعول) و(مفعولة) وقد ذكرنا هذا مفصلاً في حديثنا عن المصدر الصريح.

ويمكن أن نقول بعد هذا التقويم، بأن البناء الصوتي لهذا النوع من المصادر يختلف باختلاف أوزانه المتعددة، إذ ليس له بناء واحد يمكن أن ندرجه في هذا المقام، وقد سبق أن أدرجنا التكوين الصوتي لكل وزن على حدة.

وأما بناء هذا المصدر فقد أدرجه سيبويه مع المصادر الصريحة قال<sup>(٤)</sup>: «وإن كان المَفْعَلُ مصدرًا، أجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير، وسائر المصادر التي ذكرنا، وذلك قولك: إن في ألف درهم (لَمْضَرَبًا) أي: إن فيها لَمْضَرَبًا ... ومثل ذلك سَرَحَ به مُسَرَّحًا أي: تسريحاً، فالْمُسَرَّحُ والتسريح بمنزلة الضرب والْمُضَرَّبُ، قال جرير (واقف):

- (١) الصرف الواضح ١٣٩ .
- (٢) الصرف الواضح ١٣٩ - ١٤١ .
- (٣) لسان العرب (سوا) ١/ ٩٥-٩٦ .
- (٤) الكتاب ٢٣٢/١ وانظر ٨٧/٤ و ٨٩/٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٥٩/١ و ٢٣٥/١ .

ألم تَعْلَمْ مُسَرِّحِي الْقَوَافِي      فلا عِيّاً بهن ولا اجتلاباً<sup>(١)</sup>  
 أي: تسريحى القوافي .

وقد ربطه سيبويه بالوزن (فَعَلَ يَفْعِلُ) ومثّل له بقول الله عز وجل «فَأَيْنَ الْمَفْرِ»<sup>(٢)</sup>، أي أين الفرار، وقال الله عز وجل «وجعلنا النهار معاشاً»<sup>(٣)</sup>، أي: جعلناه عيشاً<sup>(٤)</sup>، وهذا هو القياس عند سيبويه، وأما المَفْعِلُ بكسر العين فهو شاذ<sup>(٥)</sup>، كقوله تعالى: «إلى الله مرجعكم»<sup>(٦)</sup>، أي رجوعكم و«يستلونك عن الخيض»<sup>(٧)</sup>، أي: في الخيض.  
 ولقد فسّر سيبويه اختلاف أبنية المصدر الميمي من (مَفْعَل) و (مَفْعِل) على أساس التغاير بين اللهجات، فالكسر لغة تميم، وأما الفتح فهو لغة الحجاز<sup>(٨)</sup>، وعدّ سيبويه أن الأصل في المصدر الميمي هو الفتح في عينه، وأما الكسر فشاذ ، وذلك لأنه قرر أن (مَفْعِل) بالكسر في العين، إنما هو قياس اسم المكان<sup>(٩)</sup>.

وقد استمرت الآراء التي ضمنها سيبويه كتابه عند المبرد، الذي حمل الميم في المصادر الميمية على المفعول، وذلك لأن المصدر مفعول أحدثه الفاعل<sup>(١٠)</sup>.

وذكر الزجاجي أن «ما كان على (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل، فالمصدر منه على (مَفْعَل) بفتح العين، واسم المكان (مَفْعِل) بكسر العين، وكذلك الزمان ، تقول : ضرب يضرب مَضْرِباً، وهذا مضرب القوم لموضع الضرب ، وكذلك الزمان .. وما كان على (يَفْعَلُ) أو (فَعَلَ يَفْعُلُ) أو (فَعِلَ يَفْعُلُ) فالعين منه في (مَفْعَل) مفتوحة في المصدر أيضاً، والمكان نحو : المَذْهَبُ والمَصْنَعُ ... إلا ثمانية أحرف

- (١) ديوان جرير ٦٥/٢ برواية (ألم تُخْمِرَ) بدلاً من ألم تعلم، والكتاب ٢٣٢/١ واللسان (يسر) ٢٩٧/٥، والمقتضب ٢١٢/١ وارتشاف الضرب ١٧٨/٢ .
- (٢) القيامة ١٠ / ٧٥ .
- (٣) النبا ١١/٧٨ .
- (٤) الكتاب ٨٧/٤ .
- (٥) الكتاب ٨٧/٤ وانظر مجالس شعلب ٥٤٥/٢ .
- (٦) المائدة ١٠٥/٥ .
- (٧) البقرة ٢٢٢/٢ .
- (٨) الكتاب ٩٠/٤ .
- (٩) الكتاب ٨٧/٤ وانظر ٨٩/٤ وانظر الجمل للزجاجي ٢٨٨ .
- (١٠) المقتضب ٢١٢/١ .

جاءت نواذر ... وهي المشرق والمغرب والمسجد والمنتب والمجزر والمفرق والمسكن والمطلع، وقد قرئ: «حتى مَطَّلَع الفجر»<sup>(١)</sup> و«حتى مَطَّلِع الفجر» ... فإذا كان أول الفعل واولاً ف (مَفْعِل) فيه مكسور العين في المكان والمصدر، نحو: المُوَعِد والمَوْضِع والمَوْزِن<sup>(٢)</sup>. وقد أدرجه أبو حيان الأندلسي تحت اصطلاح اسم المصدر، قال<sup>(٣)</sup>: «واسم المصدر يقال باصطلاحين، أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على «مَفْعَل» أو (مَفْعِل). هذا، ونجد من النحويين القدماء من قرر أن ورود هذه الميم في أوائل المصادر الميمية، إنما هو ورود شاذ، قال السيوطي<sup>(٤)</sup>: «ولهذه الأفعال مصادر دخلت الميم زائدة في أولها، تترك بالقياس على ما أصْلَتْهُ فيه العلماء فما قالت العرب على أصله وأصلته، ومنها أسماء مبنية بالزيادة، تشبه المصادر في وزنها وتخالفها في بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر».

وأما المحدثون فقلما نجد عندهم خروجاً على هذا الذي قاله القدماء، سوى أن المستشرق W. Wright، أدرج جميع المصادر المبدوءة بالمقطع (ma) ضمن المصدر الميمي، وهذا هو ما نذهب إليه، وقد قرر المستشرق Wright أنه إذا لحقت السابقة (ma) بالمصادر (مَفْعِل ومَفْعَل ومَفْعَلَة ومَفْعِلَة ومَفْعَلَة) فإن هذه المصادر تسمى المصدر الميمي<sup>(٥)</sup>. وقرر أن المصدر الميمي من الفعل اليائي الأجوف يستحق كسرة دائماً<sup>(٦)</sup>.

وفي موضع آخر ذكر المستشرق Wright أن المصدر الميمي يتخذ شكلين من الحركات على مقطعه الثاني، وهو رأي القدماء كما عرفنا سابقاً فمثلاً إذا كان المصدر الميمي مفتوح المقطع الثاني مثل: مَضْرَب ومَحْبَس ومَحْمَل ومَفَر، فهو أيضاً مصدر في حين إذا كان مكسوراً مثل: مَجْلِس ومَحْمِل ومَحْبَس ومَفِر ومَضْرَب فهي أسماء مكان

(١) القدر ٩٧/٥ .

(٢) الجمل للزجاجي ٢٨٨ . وانظر المزه ٩٧/٢ . والاصول في النحو لابن السراج ١٤١/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٨/٢ وانظر اللسان (بسر) ٢٩٧/٥ .

(٤) المزه ٩٦/٢ وانظر همع الهوامع ٥٤/٦ .

(٥) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P112

(٦) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P119 .

وقد تكون مصادر<sup>(١)</sup>.

وهذا النوع من الأسماء موجود في اللغات السامية الأخرى مع بعض الاختلافات، ففي العبرية تكون الحركة على المقطع الأول إما (:) وهي الكسرة القصيرة الممالة أو sēgōl = سيجول<sup>(٢)</sup>. أو (=) وهي الفتحة القصيرة = patah وذلك مثل :

mansāb أو maššāb و mašāb و merkāb = مركب و mizbēyah بتأثير حرف الحلق، وهي تقابل madbhā في السريانية ، وهناك أيضاً midbār، وتقابل madbrā = صحراء من الفعل<sup>(٣)</sup>. dbar

ويمكن بعد هذا أن نقول إن أوزان المصدر الميمي، قد استعمل بعضها في العبرية على نطاق واسع، واستعمل بعضها استعمالاً قليلاً، أو أن ما وصل إلينا منها كان قليلاً، وذلك راجع إلى ازدواج دلالتها، واختلاطها بالقضايا الصرفية الأخرى فهي مرحلة متقدمة من مراحل المصدر في اللغة العبرية، وقد ثبت وجودها في العبرية؛ لأن القرآن استعمل كثيراً منها قال تعالى: «وندخلكم مدخلاً كريماً»<sup>(٤)</sup>، فقد قرأ نافع وأبو بكر برواية عنه (مدخلاً) وهو مصدر تقديره ويدخلكم فتدخلون دخولاً كريماً<sup>(٥)</sup>، وأما سبب هذا التقدير فلأن المصدر (مدخلاً) أو تقديره (دخولاً) لم يجرى على قياس الفعل أي: يدخلكم إدخالاً، وقال مكى بن أبي طالب<sup>(٦)</sup>: «وحجة من فتح الميم أنه جعله مصدراً لفعل ثلاثي مضمر دل عليه الرباعي الظاهر وهو قوله: ندخلكم، أي: ندخلكم فتدخلون مدخلاً أي، دخولاً وفي قوله تعالى «ولم يجدوا عنها مصرفاً»<sup>(٧)</sup>، قرأ زيد بن علي:

(١) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P126 .

(٢) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P126 .

وانظر قواعد اللغة العبرية للمبتدئين للدكتور رشاد الشامي ١٩ - ٢٠ .

(٣) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P 126 .

وانظر Costaz, L., Syriac - English Dictionary, P. 57, 58 .

(٤) النساء ٢١/٤ .

(٥) البحر المحيط ٢٣٥/٣ .

(٦) الكشف ٢٨٦/١ وانظر العنوان في القراءات السبع ٨٤ والنشر في القراءات

العشر ٢٤٩/٢ .

(٧) الكهف ٥٣/١٨ .

مَصْرَفًا بفتح الراء، وهو مصدر<sup>(١)</sup>، وفي قوله تعالى: «فلما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا سحر مبين»<sup>(٢)</sup>، قرأ قتادة وعلي بن الحسين: مَبْصَرَة: بفتح الميم والصاد وهو مصدر ميمي أيضاً<sup>(٣)</sup>، وفي قوله تعالى: «فكانوا كهشيم المحتظر»<sup>(٤)</sup>، قرأ الجمهور: المحتظر بكسر الظاء، وقرأ أبو حيوة وأبو السمال وأبو رجاء العطاردي وأبو عمرو بن عبيد بفتحها وهو اسم مكان، وقيل هو مصدر أي: كهشيم الاحتظار<sup>(٥)</sup>، وقد نسب ابن جني هذه القراءة إلى الحسن البصري ذاهباً إلى أنها مصدر، وفسر الاحتظار بأن يجعل حظيرة<sup>(٦)</sup>.

وأما في الناقص فإن المصدر الميمي يشترك في صيغته مع اسم المكان، قال أبو بكر ابن السراج<sup>(٧)</sup>: «الموضع والمصدر فيه سواء يجيء على «مَفْعَل» وكان الألف والفتح، أنحف عليهم من الياء والكسرة، وذلك نحو: مَغْزَى، وقد قالوا: مَعْصِيَة، ولم يجيء مكسوراً بغير الهاء، وأما بنات الواو مثل: يَغْزُو فيلزمها الفتح، لأنها يَفْعَلُ، وإن كان فيها ما في بنات الياء من العلة».

## استعمال المصدر الميمي مكان المصدر

نص القدامى على أن المصدر الميمي قد يستعمل استعمال المصدر، وذلك كالمعصية بمنزلة العصيان والموجدة بمنزلة الوجدان، هذا إذا كان الوجد يتكلم به، بمعنى أن الفَعْلَة والمَفْعَلَة من الأوزان التي تجري جريان المصادر الصريحة وربما ترك استعمال المصدر الأصلي الذي يجيء على وزن (فَعْل) إلى استعمال المَفْعَلَة، ومنها كما ذكرنا: الموجدة، فهي مصدر وَجَدْتُ على فلان إذا غضبت عليه، والوَجْد في الحزن: وجدت به وجداً: إذا حزنت على مفارقتها<sup>(٨)</sup>. ومما جاء على هذه القضية من أشعار العرب قول ابن أحرر: (طويل)

- (١) البحر المحيط ١٢٨/٦ وانظر مختصر في شواذ القرآن ٨٠.
- (٢) النمل ١٢/٢٧.
- (٣) البحر المحيط ١٢٨/٦ وانظر النمل ٤٩/٢٧ في البحر المحيط ٥٨/٧.
- (٤) القمر ٣١ / ٥٤.
- (٥) البحر المحيط ١٨١/٨ وانظر مختصر في شواذ القرآن ١٤٨.
- (٦) المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات ٢٩٩/٢ - ٣٠٠.
- (٧) الأصول في النحو لابن السراج ١٤٥/٢.
- (٨) الكتاب ٢٣٣/١ - ٢٣٤ وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٥٩/١.

لَدَنْ غُدْوَةٍ حَتَّى كَرَّرْنَ عَشِيَّةً      وَقَرَّيْنِ حَتَّى مَسَا يَجِدُنْ مُقَرَّبًا  
تَدَارِ كُنْ حَيًّا مِنْ نَمِيرِ بْنِ عَامِرٍ      أَسَارَى تُسَامُ الذِّلَّ قَتْلًا وَمَحْضَرًا<sup>(١)</sup>  
فالشاهد فيه قوله (مَحْرَبًا) وهو مصدر لِحَرَبْتُهُ حَرَبًا إِذَا سَابَتْهُ مَالُهُ، أَي كَأَنَّهُ قَالَ : تَقْتُلُ قَتْلًا  
وَتَحْرِبُ مَحْرَبًا<sup>(٢)</sup>.

وبما يجدر ذكره أن وزن (مَفْعَل) هو الوزن القياسي للمصدر في اللغة السريانية؛  
إذ يصاغ المصدر فيها من الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم سواء أكان متعدياً أم لازماً،  
على وزن (meḥal) وذلك نحو: meḥtal قَتَلَ، و = meḥal وهو يقابل أحد  
أوزان المصدر الميمي في اللغة العربية<sup>(٣)</sup>، ومن الأمثلة عليه كذلك المصدر:  
(mḥām) من الفعل الأجوف الواوي وهو kām، وكذلك meḥbar<sup>(٤)</sup>. كما أن  
حرف الميم يدخل على المصدر في اللغة العبرية في أحوال مخصوصة، بحيث يتغير وزن  
المصدر كما في حال الإضافة، فتشكل الميم بالحرق (ـ) مع تشديد فاء المصدرية، وذلك  
إذا كان المصدر سالماً من حروف العلة أو محتل اللام بالآلف أو بالهاء مثل:

الفعل šāmar = راقب ينشئ المصدر منه على šāmōr وعند إضافة الميم إليه يصبح  
miššāmōr =

الفعل māšā = وجد، ينشئ المصدر منه على māšō وعند إضافة الميم إليه يصبح  
mimmāšō<sup>(٥)</sup>.

(١) الشاهد لابن أحمر في الكتاب ٢٢٤/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٥٩/١.

(٢) الكتاب ٢٢٤/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٠/١.

(٣) في قواعد الساميات ٢٢٤، وانظر فقه اللغات السامية ١٢١. وانظر:

Moscatti, S., An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, P. 159.

(٤) في قواعد الساميات ٢٤٩ وانظر ٢٧٩.

(٥) الأساس ٢٥٧.

## المصدر الدال على المرة

وهو مصدر يشتق من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، فمن الثلاثي يصاغ على وزن (فَعْلَة) إلا إذا كانت صياغة المصدر منه على وزن (فَعْلَة)، ففي هذه الحالة يجب أن يدلّ على مصدر المرة منه بالوصف، وذلك كقولنا: رحم رحمة واحدة، وأما إذا كان المصدر من غير الثلاثي، فتزاد تاء التأنيث في آخر مصدره الصريح، وذلك نحو: انطلاقة، واستخراجة، فإن كان بناء المصدر الصريح على التاء دلّ على المرة منه بالوصف أيضاً نحو: أقمت إقامة واحدة<sup>(١)</sup>.

وتستوي الأفعال جميعها في اشتقاق المصدر الدال على المرة، إذ لا فرق بين لازم ومتعدي، وصحيح ومعتل، قال المبرد<sup>(٢)</sup>: «إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة، فإنما ترجع إلى فَعْلَة على أي بناء كان، بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم: ذهبت ذهاباً، ثم تقول: ذهبت ذَهَبَةً واحدة، وتقول في القعود: قعدت قَعْدَةً واحدة، وحلّفت حلْفَةً واحدة... لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا».

وعلى هذا فلا بدّ من دخول الهاء في هذا المصدر لإرادة المرة الواحدة<sup>(٣)</sup>، ولم نجد من خرج على هذا النهج من جهة القياس، من علماء اللغة القدامى والمحدثين، إذ نصّوا جميعاً على ما ذكرنا<sup>(٤)</sup>، بيد أنه قد شذت بعض الألفاظ التي وصفت بأنها لا يصح القياس عليها ولا استعمالها، إلا أن يضطر إليها الشاعر اضطراراً قبيحاً، وذلك نحو: إتيانة، والقياس أتية، وهي مستعملة أيضاً، وقد ورد في لسان العرب، أتاني فلان أتياً وأتية واحدة وإتياناً، قال -يعني الليث- ولا نقول إتيانة واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح؛ لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة رُدّت إلى بناء (فَعْلَة)<sup>(٥)</sup>.

كما ورد في لسان العرب: «الليث: ولقيه لَقِيَةً واحدة وَلَقَاةً واحدة وهي أقبحها على جوازها، قال ابن السكيت: وَلِقِيَانَةٌ واحدة، وَلَقِيَّةٌ واحدة، قال ابن السكيت: ولا

(١) معجم النحو ٢٤٨.

(٢) المقتضب ١٢٥/٢ وانظر الكتاب ٨٦/٤ والأسول في الضم ١٤٠/٣-١٤١، والمفتاح في الصرف ٦٥.

(٣) المقتضب ٣٧٢/٣.

(٤) أوضح المسالك ٢٦٥/٢ وجمع الهوامع ٥٣/٦ والقياس في اللغة العربية ٥٣.

(٥) لسان العرب (أبي) ١٣/١٤ وانظر القياس في العربية ٥٣.

يقال لقاة فإنها مؤلدة ليست بفصيحة عربية، قال ابن بري: إنما لا يقال لقاة لأن الفعلة للمرة الواحدة، إنما تكون ساكنة العين، ولقاة محركة العين<sup>(١)</sup>.

وبغض النظر عن استعمال (لقاة) عند العرب، إلا أن توجيهها من لغة العرب ممكن في ضوء التطور اللغوي، فالأصل في هذا الفعل لقي بالياء، وهو مثل: رمي، وقد احتفظت اللغة العربية ببعض الأفعال التي جاءت على هذا الأصل، مثل: حور وعور واستحوذ واستنوق، ومنها أيضاً الفعل (لقي)، وتشترك العربية في هذا مع اللغة الجعزية، ففيها مثلاً: talawa = تلا في العربية<sup>(٢)</sup> ومنها أيضاً saḥawa = صحا، وrakaya = رقى<sup>(٣)</sup>، فهذه الأفعال في الحبشية تشبه تلك الأفعال الموجودة في العربية التي منها الفعل (لقي) ثم وصلت هذه الأفعال إلى المرحلة الثانية من مراحل تطور الأفعال المعتلة، وهي مرحلة التسكين التي وصلت إليها لهجة طيء، وقد اعتدى ابن جني إلى هذه المرحلة دون الاستدلال بمراحل التطور التي ذكرناها<sup>(٤)</sup>. وأما المرحلة التالية فهي مرحلة انكماش الصوت المركب، وهي مرحلة وصلت إليها القبائل التي عرف عنها أنها تميل، وهي قيس وأسد والقبائل النجدية بعامه<sup>(٥)</sup>. فإذا طبقنا هذه المراحل على الفعل (لقي) سنخرج بالنتيجة التالية:

لَقِيَ	لَقِيَ	لَقِيَ	لَقِيَ
مرحلة الصحة	مرحلة التسكين	مرحلة الفتح	مرحلة الفتح
في لهجة طيء	في لهجة طيء	الخالص في	الخالص في
لهجات القبائل النجدية	لهجات القبائل النجدية	لهجة الحجازيين	لهجة الحجازيين

وقد وردت كثير من القراءات القرآنية المتواترة، وغير المتواترة على ظاهرة الإمالة، أي أن (لقاة) صحيحة من حيث خضوعها لقوانين التطور في اللغة العربية، وأما وجه الشذوذ فهو في (لقيات) لأنها جاءت على غير صيغة (فَعلة) القياسي.

- (١) لسان العرب (لقي) ٢٥٤/١٥ وانظر القياس في اللغة العربية ٥٣.
- (٢) بحوث ومقالات ٢٤٤ وانظر في قواعد الساميات ٣٩٦ ومنهج أبي حيان الأندلسي ١٣١.
- (٣) في قواعد الساميات ٣٣٦ و ٢٨٩.
- (٤) الخصائص ٤٧١/٢ - ٤٧٢ وانظر بحوث ومقالات ٢٤٥.
- (٥) منهج أبي حيان الأندلسي ١٣٢.

## المصدر الدال على الهيئة

وهو مصدر يصاغ للدلالة على الهيئة، على وزن (فَعَلَة) بكسر الفاء، كـ(الْجِلْسَة) و(الْقِتْلَة)، إلا إذا كان بناء المصدر الصريح على وزن (فَعْلَة) عندها يجب أن يدلّ على الهيئة بالوصف، مثل: نشدت ضالتي نَشْدَةً عَظِيمَةً، ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للدلالة على الهيئة، إلا ما شذّ من قولهم: اختمرت المرأة خِمْرَةً، وانتقبت نِقْبَةً، وتعمّم الرجل عِمَّةً، وتقمص قميصاً<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة عليه، وضَعَه يَضَعُه وضَعاً... ومَوْضَعاً، وإنه لحسن الوضعة أي: الوضع<sup>(٢)</sup>، وكذلك، جرى الماء جَرِيّاً وجَرِيّة وإنه لحسن الجرية<sup>(٣)</sup>، وورد في قول الأعشى (مجزوء الكامل):

أقبلت أمشي مِشْيَةً الـ حشيان مِزوراً جِنَابُهُ<sup>(٤)</sup>

ذكرت وسمية المنصور في التعليق على هذا البيت، أن اللاحقة (التاء) قد أدت وظيفة جديدة، وهي الدلالة على هيئة حدوث الفعل<sup>(٥)</sup>، وليس الأمر كذلك، إذ هذه اللاحقة موجودة في مصدر الهيئة، والمصادر الميمية، ولا تدل على الهيئة، غير أن البناء الصوتي لوزن (فَعْلَة) كله هو الذي أدى وظيفة الدلالة على الهيئة، فلو غيرنا حركة المقطع الأول من الكسر إلى الفتح، لتغيرت دلالاته من الهيئة إلى المرة على الرغم من وجود التاء في آخره، ولا يتغير هذا الأمر حتى لو وصف المصدر، فلو قلنا: جلس جَلْسَةً عَظِيمَةً، لدلّ على المرة أيضاً، ومن حيث المصطلح يبدو أن مصطلح الهيئة قد استعمل متأخراً في زمن أبي حيّان الأندلسي، إذ لا نجد قبله من استعمله، قال<sup>(٦)</sup>: «والهيئة من الثلاثي المجرد المتصرف التام تبنى على فَعْلَة... وشذّ فَعْلَة من غيره، قالوا: هو حسن العمة والخمرة من اعتم واختمرت، أي: لبست الخمار».

(١) همع الهوامع ٥٢/٦، وأوضح المسالك ٣٦٥/٢، ومعجم النحو ٢٤٨ - ٢٤٩، وانظر

المفتاح في الصرف ٦١.

(٢) لسان العرب (وضع) ٢٩٦/٨.

(٣) لسان العرب (جرى) ١٤٠/١٤.

(٤) ديوان الأعشى ٣٣٥.

(٥) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٠٠.

(٦) ارتشاف الضرب ١٢٥/٨.

## المصدر المضاف

مصطلح المصدر المضاف مصطلح قديم قدم الدرس اللغوي العربي، إذ استخدم منذ فجر التأليف في علم اللغة، بدليل وروده سوياً ناضجاً في كتاب سيويه<sup>(١)</sup>. وقد أطلق للتعبير عن نوع من المصادر يكون مضافاً إلى ضمير الخطاب خاصة، وربما أضيف إلى غيرها، قال سيويه<sup>(٢)</sup>: «ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها، وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت: سقياً لك، لتبين من تعني، وذلك: ويلك وويحك وويسك وويك، ولا يجوز «سقيك» إنما تجري ذا كما أجرت العرب»<sup>(٣)</sup>.

وقد ساق الزمخشري أمثلة هذا النوع من المصادر مع المصادر الجامدة التي لا تنصرف وذلك نحو: ذفراً وبهراً وأفة وثقة وويحك وويسك وويلك وويك<sup>(٤)</sup>، ومن الأحكام التركيبية لهذه المصادر أن النصب يلزمها إذا أضيفت ولا يلزمها إذا جردت من الإضافة قال السيوطي<sup>(٥)</sup>: «ومما جاء مضافاً: بُعِدَكَ وسُحِقَكَ، وأنشد الكسائي (طويل)

إذا ما المهارى بلغتنا بلادنا فبُعِد المهارى من حسير ومتعب<sup>(٦)</sup>

ومما استعمل مفرداً ومضافاً قولهم للمصاب المرحوم: ويح فلان، وويحه، وويح له، وللمتعجب منه وياً له، وويك وويب غيرك وويسك، وويسه، قال الجزولي: وهو استصغار واستحقار، وقال ابن طاهر: ويح: كلمة رحمة، وويس كلمة تقال في معنى رافة، وهي مضافة إلى المفعول، ومتى أضيفت لزم النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأنه مبتدأ لا خبر له، فإذا أفردتها جاز الرفع والنصب، تقول: ويح له، وويحاً له وويل له، وويلاً له، وليس لهذه المصادر أفعال عند النحويين<sup>(٧)</sup>.

وإذا عرفت هذه المصادر بالألف واللام، فالرفع فيها أحسن من النصب، لأن

(١) في المصطلح النحوي البصري ٧٢.

(٢) الكتاب ٣١٨/١.

(٣) يعني أنه سمع كذلك من العرب سماعاً.

(٤) المفصل ٣٣.

(٥) همع الهوامع ١٠٧/٣ وانظر ١٠٨/٣.

(٦) الشاهد في همع الهوامع ١٠٧/٣ بدون عزو.

(٧) همع الهوامع ١٠٧/٣ وانظر ١٠٨/٣.

المصدر المعرف يصير مما يصلح بناء الكلام عليه، أو إسناد الكلام إليه، فيقوى فيه الابتداء نحو : الويل له، والحية له، ولكن دخول (أل) في هذه المصادر ليس مطرداً وإنما نقف منه موقف السامع الذي يعجز ما يسمع ولا يقيس عليه<sup>(١)</sup>.

وهناك نوع آخر من المصادر يطلق عليه مصطلح المصدر المضاف، كما في قوله تعالى : «سنة الله التي قد خلت في عباده»<sup>(٢)</sup>. نصب (سنة الله) لأنه مصدر في موضع فعل، كأنه قال : سنّ الله سنّةً ، فجعل في موضع سنّ سنّةً ، وهو مصدر فأضافه وأسقط التنوين للإضافة، وقال كعب بن زهير (البيسيط):

يسعى الوشاة بجنيبها وقيلهم إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول<sup>(٣)</sup>

نصب (قيلهم) لأنه مصدر في معنى يقولون قِيلاً، فأضاف وأسقط التنوين<sup>(٤)</sup>. وهذا يقابل في اصطلاحنا المصدر النائب عن فعله، وأما ما عناه بالمصدر المضاف، فيختلف عما عناه سيبويه بمصطلحه المصدر المضاف؛ لأن هذا المصدر الأخير لا نقف منه موقف السامع، وإنما يمكن القياس عليه، كما أن فعله مستعمل، وأما تلك المصادر المضافة فلا فعل لها .

## المصدر المثني

وهو ما كان المصدر فيه على بناء المثني، وذلك نحو : حنانيك، وقد عبر عنه سيبويه بمصطلح وصفي طويل العبارة، قال<sup>(٥)</sup> : «باب ما يجيء من المصادر مثني منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك : حنانيك، كأنه قال تحتاً بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه» ومنه قول طرفة بن العبد (طويل):

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض<sup>(٦)</sup>

ولا يكون المصدر المثني إلا في حال إضافة، فهو من المصادر المضافة دائماً، كما أن المصادر الجامدة في أغلبها مضافة وجامدة كـ(حنانيك)، ومنها أيضاً (لييك) و

(١) همع الهوامع ١٠٨/٣ .

(٢) غافر ٨٥ / ٤٠ .

(٣) ديوان كعب بن زهير ص ٦٥ .

(٤) الجمل المنسوب للخليل ٥٨ - ٥٩ .

(٥) الكتاب ١ / ٣٤١ وانظر في المصطلح التصوي البصري ٧٣ .

(٦) ديوان طرفة بن العبد ص ٦٦ .

(سمعديك) وسمع من العرب (حنانيه) وهي مصادر جامدة<sup>(١)</sup>. ومثل ذلك أيضاً (حذاريك) كأنه قال: ليكن منك حذر بعد حذر، كما أن لييك وسمعديك معناها: إجابة بعد إجابة وكأن هذه التشبيه جاءت لمزيد من التوكيد، ومنها أيضاً: دواليك وهذاذك<sup>(٢)</sup>.

وقال سيبويه<sup>(٣)</sup>: «وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك وزعم قليل أنها تشية؛ لأننا سمعناه يقول: حنان وبعض العرب يقول: «لب»، فيجره مجرى أسرو وغاق، ولكن موضعه نصب، وحواليك بمنزلة حناتيك، ولست تحتاج إلى أن تفرد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول: لبي زيد، وسمعدى زيد».

وإذا ما أضيفت (لبي) إلى ظاهر فإنها تعد من الشاذ الذي لا يقاس عليه. وذلك كقول الشاعر (متقارب):

دعوت لما نابني مسوراً      فليي فليي يدي مسوراً<sup>(٤)</sup>

## المصدر المؤول

ليس المصدر المؤول مصدرأ صريحاً ملفوظاً به كما تلفظ بأوزان المصدر الأخرى. وإنما تتأول وزنه من حرف مصدري موصول بفعل. أي أن (أن) المصدرية وصلتها تكون في معنى المصدر، ويشترط في ما المصدرية أن يكون فيها ما يرجع إليها وما يعود عليها؛ لأنها اسم، وأما أن والحروف فلا يحتاج فيها إلى هذا؛ لأنها حروف مختصة في الدخول على الأفعال ولا تدخل على الأسماء<sup>(٥)</sup>. ولا يجوز أن يقع المصدر المؤول في موقع المصدر، فلا يجوز مثلاً، أن تقول (ضربت زيداً أن أضربه) في مقابل (ضربت زيداً

(١) الكتاب ٢٤٨/١ وانظر الفصل ٣٣، وجمع الهوامع ١١٢/٣-١١٤.

(٢) الكتاب ٢٤٩/١.

(٣) الكتاب ٣٥١/١.

(٤) وهو من الشواهد المجهولة، انظر الكتاب ٣٥٢/١ وشرح أبيات سيبويه لابن

السيرافي ٢٧٩/١ والجمع ١١٣/٣. وقد نسب محقق الكتاب إلى رجل من بني

أسد، وانظر شرح الفصل ١١٩/١. وانظر بحوث ومقالات في اللغة ١٠٨.

(٥) الأصول في النحو ١٦١/١ وشرح الكافية ١٩٤/٢، وشرح جمل الزجاجة ٢٤٤/٢-٢٥،

وأوضح المسالك ٢٤١/٢ والجمع ١٠١/٣.

ضرباً ذلك لأن أن تخلص الفعل للاستقبال، وكما أن ضرباً تكون في مثل هذه الجملة مفعولاً مطلقاً، والمفعول المطلق لا يصح تقديره بأن والفعل<sup>(١)</sup>.

### المصدر الجامد

وهو مصطلح أطلقه النحويون للتعبير عن بعض المصادر التي سمعت عن العرب بصورتها التي نعرفها الآن، لا تتصرف أبداً إلى صيغ أخرى، وذلك نحو: سبحان الله، ومعاذ الله، وعلى هذا فهي من المصادر المضافة، قال سيويه<sup>(٢)</sup>: «باب من المصادر يتنصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام».

### المصدر الذي يكون فيه معنى التعجب

وهو مصطلح من مصطلحات سيويه وصف به نوعاً من أنواع المصدر يكون فيه معنى التعجب، قال<sup>(٣)</sup>: «ما يتنصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب نحو: كَرَمًا وصلَفًا وقال: وسمعت أعرايياً وهو أبو مرهب يقول: كَرَمًا وطول أنف أي: أكرم بك وأطول بأنفك، وهذا على عادة سيويه في استعماله العبارات الوصفية في التعبير عن النمط اللغوي؛ لأن المصطلح التحوي لم يكن قد استقر بعد».

### جمع المصدر

نص القدماء على أن الأصل في المصدر أن لا يجمع إلا قليلاً<sup>(٤)</sup>، والأحسن فيها الأفراد، وأما جمع المصادر كلها فقيح<sup>(٥)</sup>.

وأورد ابن منظور في حديثه عن مادة (جرب) «وجرب الرجل تجربة: اختبره،

(١) الأصول في النحو ١٦٢/١ وشرح الكافية ١٩٤/٢ وأوضح المسالك ٢٤١/٢ وجمع الهوامع ١٠١/٢

(٢) الكتاب ٢٢١/١ وفي المصطلح النحوي البصري ٧٤

(٣) الكتاب ٢٢٨/١

(٤) مجالس شعلب ٢٩٧/٢

(٥) المزهري ١٩٩/١

والتجربة من المصادر المجموعة، وقال الأعشى : (اليسيط)

كم جرّيه فما زادت تجاريهم أبا قلادة إلا المجد والفتنة<sup>(١)</sup>  
فإنه مصدر مجموع مُعْمَل في المفعول به وهو غريب<sup>(٢)</sup>، ومن المصادر المجموعة أيضاً قول  
الشمّاخ: (طويل)

وواعدتني مالا أحاول تفعه مواعيد عرقوب أخاه ييترب<sup>(٣)</sup>  
وهو مصدر مجموع، ويجوز أن يرد على (وعود) مصدراً مجموعاً<sup>(٤)</sup>.

وقد علل ابن جني قوة التذكير والإفراد في المصدر بقوله<sup>(٥)</sup>: «ولما كان التذكير  
والإفراد أقوى من قبل، أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك» فكان من تمام المعنى  
وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا  
تري أنك إذا أثبتت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها،  
نحو: قائمة ومنطلقة، وضاربات ومكرمات، فكان ذلك نقضاً للغرض أو كالتنقض له؛  
فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً.

وقد ذكر ابن جني بعد هذا النص بعض المصادر التي يرى أنها مجموعة كقول  
العرب: تركته بملاحس البقر أولادها وهو مصدر على وزن (مِفْعَل) وليس اسم مكان لأن  
اسم المكان لا يعمل، وملاحس عمله النصب هنا في المفعول به، كأنه قال: تركته بمكان  
ملاحس البقر أولادها<sup>(٦)</sup>.

وهذه المصادر المجموعة التي أوردناها مصادر شاذة وقليلة ولا يقاس عليها، وهي  
قاعدة مقررة، منذ فجر الدراسات اللغوية، فقد ذكر محمد بن عبد الله الأنصاري قاضي  
البصرة أنه سأل سيويه «كيف تجمع الجواب؟ فقال: لا يجمع. وذكر أبو عثمان المازني في

(١) ديوان الأعمش ١٥٩ برواية (وجريوه) بدلاً من كم جريوه وبرواية (العزم) بدلاً من  
المجد. وانظر لسان العرب (جرب) ٢٦١/١ والقصائص ٢٠٨/٢.

(٢) لسان العرب (جرب) ٢٦١/١.

(٣) البيت للشمّاخ في ديوانه ٤٣٠ برواية (وواعدتني) وانظر القصائص ٢٠٧/٢.  
وشرح المفصل ١١٣/١.

(٤) لسان العرب (وعد) ٤٦١/٢.

(٥) القصائص ٢٠٧/٢.

(٦) القصائص ٢٠٧/٢ - ٢٠٨.

تعليقه على هذا المجلس بين سيويه ومحمد بن عبدالله الأنصاري علة جواب سيويه قائلاً:  
الجواب: مصدر، والمصادر لا تجمع، ألا ترى أن (جواب) على مثال: (فساد) و (صلاح)  
فكما لا يجمع (الفساد) و (الصلاح) فكذلك لا يجمع الجواب مثله، وقد جمعت من  
المصادر أحرف قليلة، وليس يطرد عليه الباب، إلا أنه قد قال: أمراض وأشعار، وعقول،  
والباب وأوجاع وآلام، وأن هذا يجب ألا يحملنا على أن نقيس فتجمع المصادر، فنقول:  
مثلاً ضربته ضرباً كثيراً، ولا نقول: ضربوا كثيراً؛ لأننا لو قلنا ذلك لصارت أصنافاً من  
الضرب<sup>(١)</sup>.

### مصدر الفعل الثلاثي المضعف

نص القدماء على أن الفعل الثلاثي المضعف ضربان، الأول: يجيء على وزن  
(فَعَلَ) والثاني: يجيء على وزن (فَعِلَ)، وأما بضم العين فقد جاء منه (لَبَّ يَلْبُ) وهو  
شاذ، رواه يونس، والأعم فيه (لَبَيْتَ تَلْبُ) وأما مصدر الفعل الثلاثي المضعف فقد قرر  
القدماء أنه يقتصر فيه على السماع والاستحسان، فإذا كان متعدياً، فإن الفعل والفعل  
جائزان في مصادره<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة على مصادر الثلاثي المضعف ما ورد في مصدر الفعل (رَثَ الحبل  
يَرِثُ وَيَرِثُ رِثَاً وَرِثُوَّةً، فإذا كان مكسور الراء (يَرِثُ) فإن مصدره (رِثُوَّةً) على وزن  
فُعُولَةٍ. وإذا كانت الراء مضمومة فإن المصدر (رِثَاً) على وزن (فَعَالَةٍ)<sup>(٣)</sup>. وفي الفعل  
(عَثَ) ورد في لسان العرب (عَثَّ الحَيَّةُ عَثَّةً عَثَا: نفخته ولم تنهشه، فسقط لذلك شعره  
... وعَثَّ يَعْثُ عَثَاً رَدَّ عليه الكلام أو وَبَّخَهُ)<sup>(٤)</sup>، أي أن المصدر قد جاء على (فَعَلَ). كما  
يجيء على فُعُولٍ نحو: حَمَّ قدوم فلان يُحَمُّ حُمُوماً: إذا حضر<sup>(٥)</sup>.

وورد في قوله تعالى: «فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء»<sup>(٦)</sup>، في قراءة أبي عمرو

(١) مجالس العلماء ١٢٢.

(٢) المزهر ٩٥/٢.

(٣) لسان العرب (رِثَاً) ١٥١/٢.

(٤) لسان العرب (عَثَاً) ١٦٧/٢.

(٥) مجالس شلبي ٥٠٠/٢.

(٦) الكهف ٩٨ / ١٨.

بن العلاء وابن عامر ونافع وابن كثير الذين قرأوا دكّا مصدر (دككته دكّا)<sup>(١)</sup>.  
وعلى هذا فإنه يمكن القول، إن الفعل الثلاثي المضعف لا يختلف مصدره عن  
مصدر الفعل الثلاثي السالم، وإن كان يؤثر أوزان (فَعْل) وهو القياس المفترض في اللغة  
العربية، و(الْفُعُول) و(الْفَعَالَة) و(الْفُعُولَة).

(١) السبعة في القراءات ٤٠٢، والكشف ٨١/٢، وحجة القراءات ٤٣٦، والعنوان ١٢٥،  
والجصوط ٢٨٥.



## **الباب الثالث**

### **الفصل الأول:**

**المصدر والقياس**

### **الفصل الثاني:**

**المصدر وسنن التطور اللغوي**

### **الفصل الثالث:**

**المصدر والدلالة**



## الفصل الأول

### المصدر والقياس



## المصدر والقياس

قبل أن نتحدث عن قياسية المصدر في اللغة العربية، نود أن نشير أولاً إلى أننا قصرنا بحثنا هذا على الأفعال الثلاثية المجردة، فأما الفعل الثلاثي المجرد في العربية فيتخذ ثلاثة أوزان هي : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، كـ (قَتَلَ) و(فَرَحَ) و(حَسَنَ) على التوالي<sup>(١)</sup>، ولا تتفرد العربية بهذه الأوزان ، إذ نجد في أخواتها اللغات السامية ما يقابل هذه الأوزان، فالوزن الأول (فَعَلَ) يقابله في اللغة السريانية Pa<sup>a</sup>l مثل kṭal ، حيث ضاعت حركة المقطع الأول، لسبب يخص اللغة السريانية، وهو أن هذه اللغة تمنع ورود الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، فلجأت إلى إلغاء هذه الحركة، ليتقل النبر إلى الحركة التالية، وأما الحركة الأخيرة التي بعد اللام، فقد ضاعت هي الأخرى، لأن اللغة السريانية مالت إلى التخلص من حركات الأواخر، إعرابية كانت أو بنائية. كما أن هذا الوزن موجود في اللغة العبرية، إذ نجد فيها الوزن : Pā<sup>a</sup>l مثل kṭal . ويقال هنا أيضاً إن اللغة العبرية تمنع ورود الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، ولذا لجأت إلى التخلص منها بإطالتها إلى فتحة طويلة، كما أنها تخلصت من حركات الأواخر أيضاً، وقد بقي وزن (فَعَلَ) كما هو في اللغة الحبشية دون حدوث تغيرات صوتية فيه، مثل Katala .

وأما وزن (فَعِلَ) في العربية فيقابلة في السريانية : P<sup>e</sup>l مثل : dhel = خاف ، ويقابلة في الحبشية وزن (Pa<sup>e</sup>l) مثل : (laba) = لبس .  
وأما في العبرية فيقابلة الوزن Pā<sup>e</sup>l ، مثل šālēm بمعنى سَلِمَ .

وأما الوزن الثالث ، فيبدو أنه كان موجوداً في اللغة السريانية، بدليل وجود بعض الأفعال المتحجرة على وزن P<sup>o</sup>l مثل : kṭōd ، بمعنى انتفش ريش الطائر ، وأما في الحبشية فيتفق هذه الوزن مع السابق ويطابقه، وهو موجود في العبرية على وزن Pā<sup>o</sup>l ، مثل Kāṭōn ، بمعنى صغُر<sup>(٢)</sup> .

وقد حاول القدماء أن يلمسوا وزناً مقيساً للمصدر في اللغة العربية وهو وزن

(١) المقتضب ٢٠٩/١ ، والمفصل للزمخشري ٢٧٧ . والمقرب ٤٨٦ .

(٢) المدخل إلى علم اللغة ٢٢٩-٢٣١ ، وفيه اللغات السامية ١٠٩ . وفي قواعد الساميات

٢٩ و ٢٠٨ و ٣١٥-٣١٦ .

وانظر Costaz, L., Syriac-English Dictionary, p.628 & 325 .

(فَعَلَ)، ولعل الخليل كان أول من فكر في هذا الأصل بعد كثرته في السماع مستدلاً بأن كل فعل ثلاثي يجيء اسم المرة منه على وزن (فَعَلَة) بفتح الفاء وسكون العين مثل: ضربته ضَرْبَةً، وَقَتَلَهُ قَتْلَةً وشمته شَمَةً. فكأن المصدر من هذه الأفعال جمع لاسم المرة، مثل: تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ، وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ، لأن المصدر يدل على الجنس. كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس (فضربة) نظيرة ثمرة و(ضرب) نظيره تمر. ثم قام الخليل بجعل المصادر الثلاثية الأخرى فروعاً على هذا الأصل، لأن وزن (فَعَلَ) لا يمتنع منها جميعاً<sup>(١)</sup>.

وقال سيويه<sup>(٢)</sup>: «وقد جاعوا بالقَعْلَان في أشياء تقاربت، وذلك: الطوَقَان والدَوْرَان والجَوَلَان، شبهوا هذا حيث كان ثقلها وتصرفاً بالغَلِيَان والغَلِيَان، لأن الغليان أيضاً ثقل ما في القدر وتصرفه؛ وقد قالوا: الجَوْل والغَلِي، فجاءوا به على الأصل، وقالوا: اللَّئَمُ والْحَطَرُ كما قالوا: الهَنْزُ، فما جاء منه على (فَعَلَ) فقد جاء على الأصل... وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل»

وقال المبرد<sup>(٣)</sup>: «فمنها ما يجيء على فَعْل مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل»، «وقال المبرد أيضاً<sup>(٤)</sup>: «والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة (فَعَلَ) مسكن الأوسط مفتوح الأول، أنك إذا أردت رد جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة، فإثما ترجع إلى (فَعَلَة) على أي بناء كان، بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم: ذهبت ذهاباً، ثم تقول: ذهبت ذَهَبَةً واحدة وتقول في القعود: قعدت قَعْدَةً واحدة... لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا».

وقال ابن منظور<sup>(٥)</sup>: «فأما قول الهذلي (البسيط)

إذا قَدَّمُوا مائة واستأخرت مائة وفياً وزادوا على كليهما عدداً<sup>(٦)</sup>.

فقد يكون مصدر (وفى) مسموعاً، ويجوز أن يكون قياساً غير مسموع، فإن أبا علي، قد حكى أن للشاعر أن يأتي لكل (فَعَلَ) بـ(فَعَلَ) وإن لم يسمع.

(١) المتصنف لابن جني ١٧٩/١.

(٢) الكتاب ١٥/٤، وانظر ٨/٤ و ١٠/٤ و ١١/٤.

(٣) المقتضب ١٢٢/٢، وانظر مع الهوامع ٤٨/١.

(٤) المقتضب ١٢٥/٢.

(٥) لسان العرب (وفى) ٣٩٨/١٥.

(٦) الشاهد في اللسان (وفى) ٣٩٨/١٥.

وقد عدَّ Wright وزن (فَعَلَ) من الأوزان التي تتردد كثيراً في اللغة العربية، غير أنه لم يخطر إلى كونه قياساً فيها<sup>(١)</sup>.

غير أن القدماء على الرغم من هذه الإشارات الصريحة، لم يتفقوا على مسألة قياسية المصدر، فقد انقسموا إزاء هذه المسألة إلى قسمين مختلفين:

— القسم الأول وهو القسم الذي قرر أن مصادر الأفعال الثلاثية إما هي مصادر سماعية. وقد بدأت بذور هذا القسم تظهر في كتاب سيبويه. إذ قرر بعد أن حاول إيجاد زمر قياسية للمصادر أن هذه المصادر لا تضبط بقياس وذكر أن هذا هو مأخذ الخليل<sup>(٢)</sup>.

وقد وضح هذا الاتجاه عند المبرد الذي قال في حديثه عن مصادر الأفعال الثلاثية<sup>(٣)</sup>: «اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس».

ولما كانت المصادر، تجري مجرى الأسماء، فقد رأى المبرد أنه بحاجة إلى تعليل كون مصادر المزيد وفوق الثلاثي مقيسة، فلجأ إلى الفعل، ذاكراً أن الفعل لا يختلف في هذه الأفعال، ولذلك فقد جاءت مصادرهما على قياس واحد، وأما الأفعال الثلاثية فقد اختلفت؛ ولذلك اختلفت مصادرهما وجرت مجرى الأسماء<sup>(٤)</sup>.

ومن الذين ذكروا أن مصادر الأفعال الثلاثية سماعية ابن الحاجب المتوفي (٦٤٦هـ) الذي ذكر أن أبنية الثلاثي تصل إلى اثنين وثلاثين وزناً، فهي غير مقيسة، وأما مصدر غير الثلاثية فهو مقيس عنده، وقد تابعه على هذا شارح الكافية رضي الدين الاسترأبادي<sup>(٥)</sup>.

ومنهم أيضاً أبو حيان الأندلسي الذي قال<sup>(٦)</sup>: «ويجوز أن يكون الرباط مصدراً كـ(صاح) صياحاً؛ لأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس» وقد خالفه تلميذه تاج الدين الحفني في قوله هذا ذاكراً أن ما قاله شيخه ليس بصحيح إذ لهذه الأفعال أوزان متقاسة،

(١) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V.1, P. 112 .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥ .

(٣) المقتضب ٢ / ١٢٢ .

(٤) المقتضب ٢ / ١٢٢ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ١٢٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٢٧ .

(٦) البحر المحيط ٤ / ٥١٢ .

ذكرها النحويون<sup>(١)</sup>.

ومنهم أيضاً ابن كمال باشا<sup>(٢)</sup>، والجاربردي الذي قال<sup>(٣)</sup>: «المصدر: أبنية الثلاثي المجرد كثيرة لا ضبط فيها، وترتقي إلى أربعة وثلاثين بناءً» وقد خالفه شارح حاشيته ابن جماعة في هذا ذاكرة أن بعض مصادر الثلاثي سماعي وبعضها قياسي<sup>(٤)</sup>. ومنهم أيضاً نور الدين الجامي<sup>(٥)</sup>.

وأما المعاصرون، فقد مالوا إلى هذا الاتجاه أيضاً، فقد ذكر محمد الخضر حسين أن المصادر في اللغة العربية تمتاز بأن مصدر الفعل الواحد قد يجيء على صيغ متعددة، ربما بلغت هذه الصيغ تسعاً أو عشرًا، ونوّه بجهود القدماء الذين بذلوا جهدهم في جمع متفرق هذه المصادر تحت مقاييس معينة، وقرّبوا مأخذها ما استطاعوا، ثم انقسمت المصادر بعد هذا الجهد ثلاثة أقسام: أحدها: ما لا شبهة في صحة القياس عليه نحو: وزن (فَعْلَلَة) الذي يجيء مصدراً للفعل الرباعي المجرد، ونحو (تَفَعَّلَ) الذي يجيء مصدراً للفعل المضعف كـ (عَلَّمَ) ونحو: وزن (مَفَاعَلَة) الذي يجيء مصدراً للفعل (فَاعَلَ) ونحو: وزن (اِفْتَعَلَ) الذي يجيء مصدراً للفعل (اِفْتَعَلَ) وغيرها من مصادر المزيد.

والثاني: ما لا يختلف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه في الكلام، كالمصدر الوارد على (فَعَال) نحو: كَذَبَ كِذَابًا، أو الوارد على (فَعِيلَى) كـ (الْحَيْثَى) للمبالغة في التحات، أو ما جاء على (فَعَلَى) نحو: (جَمَزَى) ولذلك فقد طعن الأخفش على بشار في قوله: (الكامل)

والآن أقصر عن سمية باطلي وأشار بالوَجَلَى عليّ مشير<sup>(٦)</sup>

وفي قوله: (الطويل)

(١) الدر اللقيط بهامش البحر المحيط ٥١٢/٤ .

(٢) أسرار النحو ٢٢٠ .

(٣) متن الشافية للجاربردي ٤٠/٢ .

(٤) حاشية الجاربردي لابن جماعة ٤٠/٢ .

(٥) الفوائد الضيائية ١٩٠/٢ .

(٦) ديوان بشار ٢٦٦/٢ برواية

فالآن أقصر عن شتيمة باطلي وأشار بالوَجَلَى إلى مشير .

على الغزلي مني السلام فرما أهوت بها في ظل مخظلة زهر<sup>(١)</sup>  
وقال: لم يسمع من الوجل والغزل (فعل) وإنما قاسهما بشار، وليس هذا مما يقاس، إنما  
يعمل فيه بالسماع<sup>(٢)</sup>.

وأما القسم الثالث الذي ذكره محمد الخضر حسين، فهو ما جرى الخلاف في  
جواز القياس عليه، وهو مصدر الفعل الثلاثي على وزن (فعل) للمتعدي، نحو: شرب  
وقهّم ونصّر، و(فعل) نحو: (فرّج) وغيرها، وقد علل محمد الخضر حسين، سبب  
الخلاف في هذا الصنف الأخير بأن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه  
المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام، فذهبوا فيها مذهب القياس، ورأى آخرون أن أفعالاً  
كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس، قد وردت مصادرهما في صيغ خارجة عن  
القياس، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها، وذهبوا إلى أن مصادر  
الأفعال الثلاثية إنما يرجع فيها إلى السماع<sup>(٣)</sup>. وأضاف أن الذين ذهبوا بها مذهب القياس  
فريقان: فريق يجعلها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر، وأما ما سمع لها  
مصادر مخالفة للقياس، فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس، وهو مذهب سيويه  
والأخفش.

وأما الفريق الآخر، فهو الفريق الذي أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي  
سمعت لها مصادر مخالفة له، فيكون للفعل الواحد مصدران، مصدر ثابت بطريق  
السماع، ومصدر ثابت بطريق القياس<sup>(٤)</sup>. ويرى الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر تدعو  
إليه الحاجة، فيؤخذ به على مقدار هذه الحاجة، وأما الأفعال التي سمعت لها مصادر فلا  
حاجة بها إلى القياس. وأما الفريق الثاني فيرى أن الأفعال التي من شأن مصادرهما أن تصاغ  
في أوزان خاصة قد استحققت أن يكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس،  
فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس لا يسلب هذه الأفعال حقها في أن  
يصاغ لها مصدر على مقتضى القياس<sup>(٥)</sup>.

(١) ديوان بشار ٢٥٠/٢ برواية (مرزومة) مكان (مخظلة).

(٢) القياس في اللغة العربية ٥١.

(٣) القياس في اللغة العربية ٥١-٥٢.

(٤) القياس في اللغة العربية ٥٢.

(٥) القياس في اللغة العربية ٥٢-٥٣.

وذكر المستشرق Wright أن جميع هذه المصادر لا يمكن أن نقيس عليها إلا في حالات نادرة لا تزيد عن حالتين أو ثلاث حالات، ولذلك فإن علينا أن نستعين بالمعجم في حالة الرغبة في التأكد من هذه المصادر<sup>(١)</sup>. وأضاف أن حركة عين الفعل يمكن أن تؤثر في تعدد أوزان المصدر مثل: فَرَّقَ بفتح العين، فإن مصدره هو الفَرَّقَ على وزن (فَعَلَ) وأما فَرَّقَ فمصدره: الفَرَّقَ على وزن (فَعَلَ)<sup>(٢)</sup>.

### القسم الثاني :

وهو القسم الذي حاول أن يجد زمراً قياسية لمصادر الأفعال الثلاثية، وقد رأينا أن سيويه كان أول من قرر أن مصادر الأفعال الثلاثية سماعية لا يحكمها ضابط غير أنه قد حاول في كتابه إيجاد زمر تجمع بين بعض أشكال المصادر وقد قسمها إلى قسمين:

١- زمر تتبع الشكل وبناء الفعل، وهي التي حاول أن يربط بينها وبين الوزن الذي يأتي عليه الفعل.

٢- الزمر الدلالية، وفيها حاول سيويه أن يجمع تلك المصادر التي تتفق في مبنائها الفعلي الأصلي، والمعنى الذي يؤدي إليه هذا البناء، وذلك نحو: ما دلَّ على الثقلب والاضطراب مثل: الطوفان، والجولان والنخيان<sup>(٣)</sup> وغيرها مما جاء على فَعْلان، وفي كتاب سيويه محاولة لتجميع المصادر الدالة على اللون والمرض والصوت والحرق والولاية، وغيرها من المعاني، وقد أدرجنا جميع هذه الدلالات في حديثنا عن أبنية المصادر الثلاثية، في الباب الأول من هذا البحث.

ثم حاول بعض الذين جاءوا بعد سيويه التوصل إلى قاعدة واضحة لبيان أن المصدر من الثلاثي مقيس في أكثره، منطلقين من وزن الفعل في الماضي والمضارع للوصول إلى وزن قياسي للمصدر، فما كان على (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وكان متعدياً، كان مصدره الذي لا يفارقه (الفَعْلُ) بإسكان العين<sup>(٤)</sup>. غير أن هذا الوزن لا يضبط جميع أمثلة هذا الوزن من الفعل، فمثلاً (سَرَقَ يَسْرِقُ)

(١) Wright, W. A Grammar of the Arabic Language. V.1, P. 112 :

(٢) Wright, W. A Grammar of the Arabic Language. V.1, P. 114 .

(٣) الكتاب ١٥/٤ .

(٤) الجعل في النحو ٢٨٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٢٧/١. وأوضح المسالك ٢/٢٦١.

مصدره (السَّرَق) أو (السَّرِق) وَغَلَبَ يَغْلِبُ مصدره الغَلَبُ بفتح اللام، ونقول: حمى المكان يحميه حِمَايَةً، وحرمته حِرْمَاناً بكسر الحاء، وَغَفَرَ الله الذنْبَ غَفْرَاناً ... الخ<sup>(١)</sup>.  
وأما ما كان على (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وكان متعدياً أيضاً فمصدره يجيء على (فَعَلَ) أيضاً: أي أنه يشترك مع الوزن الفعلي الأول، إلا إذا كان لازماً، فعند ذلك يكون مصدره على وزن (فُعُول) نحو: الْقُعُودُ وَالسُّجُودُ<sup>(٢)</sup>.

ولم تسلم هذه القاعدة التي سنها النحويون من الخلل أيضاً، فقد قالوا: كَفَّرَ يَكْفُرُ كَفْرَاناً، وَكَفَّرَاناً، وَشَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرَاناً وَشُكْرَاناً وَشُكُوراً، وقد أوردنا في حديثنا عن وزن (فُعُل) تفصيلاً لاشتراك هذا الوزن مع الأوزان الأخرى<sup>(٣)</sup>.

كما يجيء وزن (فَعَلَ) وزناً قياسياً للفعل الذي يكون على وزن (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، إذا كان متعدياً<sup>(٤)</sup>.

وكما قيل في الأوزان السابقة، فقد ضاقت هذه القاعدة على هذا الوزن فقد قالت العرب: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا، وَشَرِبَ يَشْرَبُ شَرْبًا، وَرَحِمَ يَرْحَمُ رَحْمًا وَغَيْرَهَا، مما يعني أن هذه القاعدة فيها من القسر والإكراه والقصور ما فيها.

وأما إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ وَ يَفْعُلُ) وكان لازماً فمصدره القياسي عند النحويين يجيء على (فُعُول) نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا، وَقَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا<sup>(٥)</sup>. وإذا كان الفعل على وزن (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وكان لازماً، فمصدره الذي لا ينفك عنه هو (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين، نحو: عَجِبَ يَعْجَبُ عَجَبًا، وأما إذا تعدى فإن مصدره يجيء إما على (فَعَلَ) مثل: جَهَلَ يَجْهَلُ جَهْلًا، وإما على فَعِلَ نحو: عَلِمَ عَلِمًا<sup>(٦)</sup>.

وأما إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) وهو لازم أبداً، فإن المصدر المقرر له هو (الْفُعُل) بضم الفاء وسكون العين نحو: حَسَنَ يَحْسُنُ حُسْنًا، وَقَبِحَ يَقْبِحُ قُبْحًا، وَثَبَلَ

(١) الجمل في النحو ٢٨٢، والمقرب ٤٨٦، وأوضح المسالك ٢٦١/٢.

(٢) الجمل في النحو ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٣) انظر الصفحة ٧٢ من هذه الدراسة.

(٤) الجمل ٢٨٤.

(٥) الجمل ٢٨٤ والإيضاح في شرح المفصل ٦٢٧/١.

(٦) الجمل ٢٨٤ - ٢٨٥ وانظر المقرب ٤٨٨ - ٤٨٩.

يَنْبَلُ ثَبَلًا<sup>(١)</sup>؛ غير أن هذه القاعدة يمكن أن تكسر أيضاً إذا علمنا أنه قد يجيء لهذا الوزن مصدر آخر على وزن (فَعَالَة) نحو: قَبَاحَة وَسَمَاحَة وَشَرَّافَة وَكَرَامَة، كما يجيء على وزن (فَعَل) نحو: شَرَّفَ شَرَفًا وَكَرَّمَ كَرَمًا<sup>(٢)</sup>.

وقد دفع الخلاف بعض العلماء إلى أن يخطئوا أشياخهم بقوة كما فَعَلَ تاج الدين الحنفي، تلميذ أبي حيان الأندلسي، عندما مرَّ على تقرير أبي حيان بأن مصادر الفعل الثلاثي لا تنقاس حيث قال<sup>(٣)</sup>: «قوله مصادر الثلاثي لا تنقاس ليس بصحيح؛ بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون» وهذه المخالفة تعود إلى سببين أحدهما: الخلاف بين النحويين في مسألة قياس المصدر والثاني: يرجع إلى أن تاج الدين لم يكن من النحويين المعروفين كشيخه أبي حيان، وهو صاحب باع طويل في علم النحو والصرف.

ولما رأى النحويون أن هذه الأوزان قد قصُرت في استيعاب أمثلة أفعالها ومصادرهما، ذهبوا إلى الناحية الدلالية، فالهياج وما جرى مجراه مصدره على (فَعَال) وكذلك يطرد هذا الوزن في الأصوات كالصياح والنداء واتقضاء أو ان الشيء، نحو: الجِدَاد وهو الوقت الذي يُجَدُّ فيه النخل، وكذلك الولاية والصناعة مصدره على (فَعَالَة) كـ(الإمارة والتجارة والخياطة والخلافة) وجاء في بعضه فتح الفاء كالولاية<sup>(٤)</sup>.

وأما مصادر مزيد الثلاثي فهي عند أكثر النحويين مقيسة<sup>(٥)</sup>. ويتم صياغة المصدر منها بطرق قياسية مقررة في أصول القدماء، وقد فصلنا الذكر فيها في حديثنا عن مصادر الثلاثي المزيد بما أغنى عن الإعادة هنا.

## تعدد المصدر للفعل الواحد

على الرغم من المحاولات المضنية التي بذلها القدماء في محاولة تجميع المصادر المتشابهة في زمر موحدة، إلا أننا نستطيع أن نقض معظم هذه الزمر، ولا سيما تلك التي

(١) الجمل ٢٨٥ .

(٢) الجمل ٢٨٥ وأوضح المسالك ٣٦١/٢ .

(٣) الدر اللقيط بهامش البحر المصيط ٥١٢/٤ .

(٤) المقرب ٤٨٧ .

(٥) المقتضب ١٢٢/٢ والجمل ٢٨٥ وشرح الكافية للرهبي ١٩٢/٢ وأسرار النحو لابن

كمال باشا ٢٢٠ .

انطلقت من وزن الفعل، وذلك بنظرة في المعاجم العربية؛ لنجد فيها أن بعض الأفعال قد اتخذت عدداً هائلاً من المصادر المختلفة الأوزان، فالفعل (مَكَثَ يَمُكُثُ) على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) قرر النحويون وعلماء اللغة أن مصدره الذي يلزمه دائماً هو الفَعُولُ أي (المَكُوثُ) إلا أن مصادرهِ التي روتها لنا المعاجم وكتب اللغة هي: مَكَثَ مَكْثاً وَمُكْثاً وَمُكُوثاً وَمَكَاثاً وَمَكَاثَةً وَمِكْثَيْ وَمِكْثَاءَ وَمَكْثاً وَمِكْثاً وَمُكْثاً وَمُكْثَاناً وَمَكْثَاناً وَمَكْثَاناً<sup>(١)</sup>. أي أنها قد بلغت اثني عشر وزناً في مقابل الوزن القياسي الذي ذهب إليه النحويون.

وكذلك حال الفعل (وضع) فقد بلغت مصادرهِ ثمانية أوزان وهي الضُعَّة والضُعَّة والوضاعة والوضْع والوضُوع والوضْع والوضيعة والتَضْع<sup>(٢)</sup>. علماً بأن الأصل في (فَعَلَ) أن يكون مصدره على وزن (فَعَلَ). وأما الفعل (تَمَّ فَإِنْ مصدره يَجِيءُ على ثمانية مصادر أيضاً وهي: التَّمُّ والتَّمُّ والتَّمَامَةُ والتَّمَامُ والتَّمَامُ والتَّمَّةُ<sup>(٣)</sup>.

وأما الفعل (لَقِيَ) فنقول فيه: لَقِيَ لِقَاءً وَلِقَاءً وَلَقِيًّا وَلَقِيَانًا وَلِقْيَانًا وَلَقِيَانَةً وَلَقِيَّةً وَلِقَاءَةً وَلِقَاءَةً وَلَقِيَّةً وَلَقِيًّا وَلَقِيًّا<sup>(٤)</sup>، فاجتمع لدينا أربعة عشر وزناً لهذا الفعل فقط، وأما الفعل (هَلَكَ) فنجد من مصادرهِ: الهَلْكَ والهَلْكَ والهَلَاك والهَلُوك والهَلْكَ والمَهْلُك والمَهْلُك ومَهْلُك ومَهْلُكَةً ومَهْلُوك ومَهْلُوكَةً ومَهْلُوكَةً ومَهْلُوكَةً ومَهْلُوكَةً<sup>(٥)</sup>، فاجتمع فيه أربعة عشر مصدراً أيضاً، وهناك فصل خاص بتعدد أوزان المصدر في المستوى الدلالي من هذه الدراسة، ولكننا نستطيع أن نستنتج من هذه العجالة أننا لا نستطيع بحال من الأحوال أن نحكم باطمئنان على أن المصدر مقيس، ونحن أمام هذا التعدد الهائل في صيغ مصدر الفعل الواحد.

### اقتران المصدر بالفعل

رأينا فيما سبق من حديثنا عن أوزان المصدر أن علماء اللغة السابقين، قد أجهدوا أنفسهم في سبيل استنباط صيغ مصدرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصيغ الفعلية. ولكننا رأينا أن تعدد

(١) لسان العرب (مكث) ١٩١/٢ ومختصر في شواذ القرآن ٧٧ والمزهر ٨٢/٢.

(٢) لسان العرب (وضع) ٣٩٧/٨ - ٤٠٠.

(٣) لسان العرب (تم) ١٢/ ٦٧، والمزهر ٨٢/٢ وانظر القياس في اللغة العربية ٥١.

(٤) لسان العرب (لقا) ١٥ / ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٥) القاموس المحيط (هلك) ٣٢٤/٣ ولسان العرب (هلك) ١٠/ ٥٠٣ - ٥٠٤، ومختار

الصالح للرازي ٦٩٧ ولسان البلاغة (هلك) ٤٨٦ والصالح والقياس ٥٤.

صبيغ المصدر للفعل الواحد، قد جعل هذه المحاولات مجرد قواعد جامدة لا يجمعها إلا بعض صور التشابه التي قد تكون ناتجة بسبب قانون القياس، ومما يزيد الأمر صعوبة على العلماء السابقين أن بعض المصادر قد جاءت على غير قياس فعلها، على الرغم من كون بعضها مما عُدَّ مقيساً كمصادر الأفعال الرباعية على سبيل المثال .

ولذلك فقد خرجوا بتعريفات للقاعدة، كقولهم: إن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر نحو قوله تعالى «أنبتكم من الأرض نباتاً»<sup>(١)</sup>، فالمصدر (نباتاً) قياسه المفترض عند العلماء السابقين أن يكون للفعل الثلاثي (نبت) وقياس الفعل الرباعي (أنبت) هو الإنبات؛ ولأن الفعل (أنبت) والفعل (نبت) بمعنى واحد، فقد جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه الظاهرة أيضاً ما ورد في قوله تعالى «إلا من اغترف غرفة بيده»<sup>(٣)</sup>، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر (غَرْفَةً) وقرأ عاصم وحزمة والكسائي وابن عامر (غُرْفَةً)، فمن قرأ بفتح الغين فهو مصدر، وأما من ضمّه وجعله على وزن (فُعْلَةٌ) فقد أراد به المصدر، فإن كان مصدراً فهو على غير الوجه الذي يكون عليه قياسه، إذ لو كان على الوجه لقال: اغترف اغترافاً أو اغترافاً<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله تعالى «ونزل الملائكة تنزيلاً»<sup>(٥)</sup>، قرأ الجمهور: ونزل الملائكة تنزيلاً، وقرأ عبدالله بن مسعود وأبو رجاء العطاردي (ونزل الملائكة تنزيلاً) وعن ابن مسعود أيضاً (وأنزل الملائكة تنزيلاً) وقد قسر أبو حيان علم اقتران الفعل بمصدره بأن المعنى فيها واحد؛ ولذلك جاز مجيء مصدر أحدهما للآخر<sup>(٦)</sup>.

ومما ورد على هذه الظاهرة من كتاب الله عز وجل ما ورد في قوله تعالى

- (١) نوح ١٧/٧١
- (٢) المقتضب ٢١١/١، والجمل للزجاجي ٢٨٧، وشرح عيون العرب ١٥٧، والمفصل للزمخشري ٣٢، وشرح الكافية في النحو ١٩١/٢، ومع الهوامع ٩٨/٣
- (٣) البقرة ٢٧٩/٢ .
- (٤) الكشف ٢٠٣/١ - ٢٠٤، وحجة القراءات ١٤٠، والمبسوط في القراءات العشر ١٤٩، والعنوان ٧٤ والبحر المحيط ٢٦٥/٢ .
- (٥) الفرقان ٢٥/٢٥ .
- (٦) البحر المحيط ٤٩٤/١، وانظر الكتاب ٨٧/٤، والأصول ١٣٤/٣ .

وملعونين أينما تُقِفُوا، أخلوا وقتلوا تقتيلاً<sup>(١)</sup>. فعلى قراءة الجمهور جاء المصدر (تقتيلاً) على القياس المعروف، وقرأت فرقة (وقتلوا تقتيلاً) فعلى هذه القراءة جاء المصدر (تقتيلاً) على غير قياسه<sup>(٢)</sup>.

ومما ورد على هذه الظاهرة قول امرئ القيس (طويل):  
وصيرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا ورُضْتُ فذلت صعبة أي إذلال<sup>(٣)</sup>.  
فالمصدر إذلال قياس للفعل الرباعي (أذلّ) وأما قياس الفعل (ذلت) فهو (الذل) ومنها أيضاً قول رؤبة بن العجاج. (رجز)

وقد تطويت انطواء الحُضْبِ  
بين قتصاد ردهة وشَقْبِ<sup>(٤)</sup>  
فقد أتى بالانطواء وهو مصدر (انطوى) للفعل (تطويت)<sup>(٥)</sup>، ومنه أيضاً قول الشاعر (طويل):

متى تؤنس العينان أطلال دمنة بنعف الصفا يرفض دمعهما رفضاً<sup>(٦)</sup>  
فقال: يرفض رفضاً، والقياس أن يقول يرفض ارفضاضاً، فجاء المصدر على غير قياس فعله.

ومنه أيضاً ما ورد في العين للمخيل من رجز لا يعرف قائله، وهو يشتد شدّ العنّان البارح<sup>(٧)</sup>  
فلو تابع الراجز القياس لقال: يشتد اشتداد العنّان البارح، ولكن صاغة على وزن (فعل).  
ومما يتبع هذه الظاهرة أيضاً المصادر التي وردت في باب الاستغناء ونعني بالاستغناء أن العرب قد تستغني في كلامها أحياناً بالشيء عن الشيء، حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة، ومن ذلك مثلاً: استغناؤهم بـ (ترك) عن (ودع) و

(١) الأحزاب ٢٣ / ٦١ .

(٢) البحر المحيط ٢٥١/٧ . وروح المعاني ٩١/٢٢ .

(٣) ديوان امرئ القيس ٢٢، وانظر المقتضب ٢١١/١ .

(٤) ديوان رؤبة ٢١٦، وانظر الكتاب ٨٢/٤، والأمول في النحو ١٢٤/٣ .

(٥) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٩١/١، وسمع الهوامع ٩٩/٣ .

(٦) مجالس ثعلب ٥٦٠/٢ .

(٧) العين (مبت) ١٥٩/٢، وفيه العنّان: النشيط .

(وذو)<sup>(١)</sup>، وقد عدّ ابن جني استعمال (وذو) و (ودّع) من الضرورة التي لا تجوز إلا إذا اضطر شاعر إليه<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن منظور عن الليث أن العرب أماتت الفعل الماضي من (يذر) والمصدر واسم الفاعل حتى يقال: «يَـذَرُهُ تَرْكاً» ولا يقال (يذره وذراً) ولا يقال: (واذر) اسم فاعل منه، ولكن يقال: (تارك)، وكذا لا يقال: (ودّعا) في (ودّع) ولكن يقال: (تركاً)<sup>(٣)</sup>.  
وأشد بعض العلماء (طويل):

فأيهما ما أتبعن فإننسي حزين على ترك الذي أنا وادع<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله تعالى: «ما ودّعك ربك وما قلى»<sup>(٥)</sup>، قرأ عروة بن الزبير وهشام بن عروة، وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبة (ما ودّعك) بالتخفيف، وتنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup>. وقال الشاعر أيضاً: (رمل)

ليت شعري عن أميري ما الذي غاله في الحب حتى ودّعه<sup>(٧)</sup>

وقد استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم المصدر (ودّع) الذي استغنت عنه العرب، روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ليتهين أقوام عن ودّعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم»<sup>(٨)</sup>، ولذا فقد رفض ابن الأثير ما ذهب إليه العلماء من أن الفعل (ودّع) ومصدره قد استغنى عنهما، ولكنهما قلا في الاستعمال، وإن كانا صحيحين في القياس<sup>(٩)</sup>.

(١) الخصائص ٢٦٦/١.

(٢) الخصائص ٢٦٦/١.

(٣) لسان العرب (وذو) ٢٨٢/٥ و (ودّع) ٨ / ٢٨٢.

(٤) الشاهد في لسان العرب (ودّع) ٨ / ٢٨٢، والمسائل العسديّة ٨. ومعاني القرآن للفراء ٢٠٥/٢ برواية (تابع) ومليه فلا شاهد فيه.

(٥) الضحى ٢/٩٢.

(٦) البحر المحيط ٨/٨٥ ومختصر في شواذ القرآن ١٧٥.

(٧) ينسب البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في نيواته ٢٦، ونسبه النيسوري إلى مبدالله بن كريب، وانظر العمامة النيسورية ٢/٢٥٤، ونسبه ابن منظور إلى أبي الأسود الدؤلي وأنس بن زعيم الليثي في لسان العرب (ودّع) ٨ / ٢٨٤.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٦٥/٥.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٦٥/٥.

وليست ظاهرة الاستغناء مقتضرة على العربية؛ إذ تشترك معها بعض اللغات السامية الأخرى، ففي اللغة السريانية مثلاً: نجد فيها الفعل *yab* = (أعطى) ومضارعه *nettel*، والأمر منه *hab* واسم الفاعل منه *yāheb*. أي أن السريانية استغنت عن مضارع هذا الفعل بفعل آخر، تماماً كما حدث في العربية في الفعل (وذر) والفعل (ودع) حيث استغنت عنهما بالفعل (ترك).

وكذلك نجد أن اللغة السريانية تركت استعمال بعض الصيغ، فالفعل *aggar* > بمعنى (صبر) أو (تأن) فعل أمر والثلاثي منه *āgar* >، ولكن هذا الفعل غير مستعمل في السريانية بصيغة الماضي<sup>(١)</sup>.

وبعد هذا العرض فإننا أمام أحد رأيين، فإما أن نقول إن المصدر قياسي، وإما أن نقول إن المصدر سماعي فإذا حاولنا أن نأخذ بالرأي الأول، فإننا سنصطدم بأكثر من ستين صيغة للفعل الثلاثي، وعدد غير قليل من صيغ مصادر الفعل غير الثلاثية، وأما إذا قلنا بأن المصدر سماعي فإننا بحاجة إلى تفسير هذا التعدد الكبير في صيغ المصدر، ولا سيما أننا أمام حشد كبير من اللغات السامية، اتخذ بعضها وزناً قياسياً واحداً أو وزنين قياسيين، كاللغة العبرية مثلاً فالمصدر فيها : (*hammākōr*)<sup>(٢)</sup>، يصاغ من الفعل الماضي المجرد من اللواحق بشكل يتوافق مع صيغة الأمر مثل : *kābōr* وكذلك باقي الصيغ مثل : *hiḳkābōr* و *kobbōr* و *nikbōr*.<sup>(٣)</sup>

وللمصدر في اللغة العبرية صيغتان، واحدة للإطلاق على وزن *Pā<ōL* مثل *šāmōr* بمعنى حكم أو قضاء من الفعل *šamar* بمعنى حكم أو قضى، والثانية للإضافة على وزن *P<ōL*، ويقابل الصيغة الأولى في العربية وزن (فَعَال) كما يقابل

(١) في قواعد الساميات ٢٢٦ و ٢٥٢ وانظر :

Payne Smith, J. A Compendious Syriac Dictionary, P. 188 .

(٢) Goldberg, N. The New Functional Hebrew-English Dictionary, P. 133

و Danby and Segal. A Concise English - Hebrew Dictionary, P.215 .

و Kautman, English-Hebrew Dictionary, P. 345 .

ومعجم مصطلحات النحو العبري ٢٤٦ .

(٣) Moscati, S. An Introduction to the Comparative Grammar of the

Semitic Languages, P. 158 .

الصيغة الثانية وزن (فَعَال)، ومثالها: šfōṭ haššōṭīm بمعنى حكم القضاة<sup>(١)</sup>.

#### ١- صيغة المصدر المطلق:

وتسمى في العبرية mogbel<sup>(٢)</sup>، وتستعمل هذه الصيغة لإضافة ضرب من ضروب التوكيد إلى الفعل الذي يليه مباشرة، ومثاله <sup>h</sup>ālēnū timlōḥ hammālōḥ ، بمعنى هل تريد حقاً أن تصبح ملكاً علينا؟<sup>(٣)</sup>

إلا أن ما يميز العبرية في هذا النوع من المصادر عن المصدر في العربية، أن العبرية إذا أرادت أن تصوغ مصدراً من الفعل المبني للمجهول، أدخلت فيه بعض التعديلات الطفيفة، في حين لا يختلف مصدر المبني للمجهول عن مصدر المبني للمعلوم في العربية وللمصدر المطلق من المبني للمجهول صيغتان في العبرية الأولى : nikṭōl، والثانية : <sup>h</sup>ikkāṭōl.

ومما يجدر ذكره أنه على الرغم من قياسية هذه الصيغة في العبرية إلا أنها قليلة الاستعمال، في حين تكثر العبرية من استخدام المصدر المضاف<sup>(٤)</sup>.

#### ٢- صيغة المصدر المضاف:

تكثر اللغة العبرية من استعمال المصدر المضاف، ويبنى فيها على وزن p<ōL، ومن أمثله šmōr وهو مصدر الفعل šāmar و šfōṭ مصدر الفعل šāfat<sup>(٥)</sup>. ومن أمثلة هذه الصيغة ما ورد في الكتاب المقدس وذلك نحو wayhi

(١) في قواعد الساميات ٤٧ وانظر

Gesenius, W. A Hebrew and English Lexicon of the old Testament  
p. 1036-1046.

Weingreen, J. Apractical Grammar for classical Hebrew, P. 79 . و

Danby & Segal, Aconcise English-Hebrew Dictionary, P. 215 . (٢)

Greenberg, M., Introduction to Hebrew, P. 54 . (٣)

William Rainy Harper, Element of Hebrew, P. 85 . (٤)

Moscato, S. An Introduction to the comparative grammar of the  
semitic Languages, P. 158 (٥)

Gesenius, Hebrew and English Lexicon of the old testament, P. 1036  
and, P. 1047. (٦)

Weingreen, J. Apractical Grammar for classical Hebrew, P. 79 وانظر

bzabrō بمعنى جاء ليعبر عند تذكره<sup>(١)</sup>.

وربما دخلت حروف الجر واللواحق الأسمية على المصدر المضاف من المبني للمجهول والصيغ الانعكاسية، ولا تنحى بالمصدر المطلق، فيتغير وزن المصدر، فيشكل بالحرق (-)، وتشدد فاء المصدرية بعد آل (m) فقط، إذا كان المصدر سالماً من حروف العلة أو كان معتل اللام بالألف أو الهاء، مثل: bišmōr šāmōr šāmar miššāmōr Lišmōr kišmōr<sup>(٢)</sup>. وإذا كانت فاء المصدرية حرفاً من حروف أي الحروف الحلقية والراء، فإن الميم تشكل بالصيريه (-) عوضاً عن الحريق مثل: <me>ākōl , mehhārōs , mehhākōr و <me>ānōt<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فإن اللغة العبرية نحت منحى مغايراً لما ذهبت إليه العربية من حيث تعدد المصدر والذي تجده فيها من صيغ المصدر صيغتان قياسيتان، واحدة منها نادرة الاستعمال، ويمكن أن تحمل العبرية في هذا على اللغة الفينيقية وهي (مع العبرية) لهجات كنعانية، ولكن المصدر في الفينيقية صعب التوضيح؛ بسبب خلو الكتابة الفينيقية من الحركات القصيرة والطويلة ومن أمثله فيها:

١- المصدر المطلق - trgz n rgd w>m.

٢- المصدر المضاف mlkh = حكمة أو ملكة و mlky احكم الملك<sup>(٤)</sup>.

وتشابه صيغ المصدر بين العبرية والكنعانية والفينيقية واليونية يدعم الرأي الذي ذهب إليه بعض العلماء المستشرقين، من أن العبرية ما هي إلا لهجة كنعانية، إذ إن تسميتها بالعبرية لم تتم إلا بعد السبي البابلي فقد كانت تعرف باللغة اليهودية، كما عرفت باسم لسان كنعان<sup>(٥)</sup>، وقد حاول ولغنتسون أن يبعد هذا الرأي ويفنده<sup>(٦)</sup>، غير أن الأبنية بين اللغة

(١) Weingreen, J. A Practical Grammar for Classical Hebrew, P 132

(٢) Weingreen, J. Ibid, P 133, and William R. Harper, Elements of Hebrew, P.85

(٣) الأساس ٢٥٧ - ٢٥٨

(٤) Harris, Z., A Grammar of the Phoenician Language , P. 41 .

(٥) تاريخ اللغات السامية ٧٨، وانظر الكتاب المقدس ١.٢٢ - ١.٢٤ (اشعياء

١٢/٣٦ و ١.١٤ (اشعياء ١٨/١٩)

(٦) تاريخ اللغات السامية ٥٢-٥٣ و ٧٨ - ٧٩ .

العبرية والفينيقية والبنونية تشابهه إلى حد يجعلنا نؤكد أن العبرية ما هي إلا لغة كنعانية والدليل على أن صيغة المصدر المطلق (absolute infinitive) في هذه اللغات تمثل صيغة لا تقبل اللواحق الاسمية وحروف الجر<sup>(١)</sup>، غير أن خلو الكتابة الفينيقية والبنونية من الأصوات الصائتة والحركات، لا يمكننا من الحكم باطمئنان على طبيعة وزن المصدر إلا انطلاقاً من العبرية.

وأما في اللغة الأكادية فإن المصدر فيها يتفق مع الصيغة التي تتبعه وذلك نحو  
kubbūru < kubbūr وكذلك šukbūru šukbūr.

وأما في اللغة الحبشية وهي إحدى أقرب اللغات السامية إلى العربية، فيصاغ المصدر فيها على نمط صيغة الأمر مع إضافة اللاحقة [ō(t)] في آخره مثل kabbarōt و kabbarōt و akbarōt.<sup>(٢)</sup> وأما مصدر (فعل) المجرد فله قياس واحد في الحبشية وهو وزن (fa<īL) الذي يقابل وزن فعيل في العربية مثل: رنن ونحيب وأنين ورحيل وديب، غير أنه في حالة الإضافة تلحقه اللاحقة (ōt)، فيقال: katīlōt من ذلك سماع صوت أيهم >abūhōmū samī<ōt kālā.<sup>(٣)</sup>

ويبنى المصدر فيها من فوق الثلاثي كما ذكرنا، من فعل الأمر مع تحريك ما قبل آخره بحركة (e) إن كان محركاً بغيرها ويلحق بآخره (ō) وعند الإضافة (ōt)، مثل: fašsemō و fašsemōt.<sup>(٤)</sup>

وأما المصدر في الحبشية الحديثة (الأمهارية) فيختلف عما في الجعزية، وله

صيغتان:

٢-falag-<sup>(٥)</sup>

١-lkam-

وأما المصدر في اللغة السريانية فيتخذ أشكالاً مختلفة تختلف باختلاف أوزان

(١) Stanislar Segert, A Grammar of the Phoenician and Punic, P. 135 .

(٢) Moscati, S., An Introduction to the comparative Grammar of the

semitic languages, p. 159

(٣) في قواعد الساميات ٣٢٥ .

(٤) في قواعد الساميات ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٥) Armbruster, C., Inita Amharica, An Introduction to Spoken Amharic,

V. 1, P. 101.

الفعل الذي يصاغ منه، فيصاغ من الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم على وزن mef<al سواء كان متعدياً أو لازماً، بمعنى أنه لا بدّ من وضع المقطع (m) في أول المصدر في أثناء صوغه، نحو mekṭal = قَتَلَ و medḥal = خَوَّفَ، وهو يقابل المصدر الميمي في اللغة العربية<sup>(١)</sup>.

وأما المصدر من فوق الثلاثي وهو باقي الأوزان، فيصاغ منه المصدر على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً محرّكة بحركة حرف المضارعة، وتحرك السين بفتحة طويلة، ثم تضم لام الفعل، وتتبع بالواو.

وبالإضافة إلى هذه المصادر التي عدّت قياسية فإن اللغة السريانية تشبه اللغة العربية في كثرة أوزان المصدر فيها، فقد ورد فيها على سبيل المثال مصدر الفعل sbā على وزن šēbyānā<sup>(٢)</sup>. وأما مصدر الفعل kṭal فيأتي مصدره القياسي على وزن mekṭal أي mef<al على وزن المصدر الميمي في العربية<sup>(٣)</sup>. كما ورد في السريانية مصادر سماعية كثيرة وذلك نحو rō<āmā وهو مصدر للفعل المزيد <am=etra حزن<sup>(٤)</sup>. كما ورد فيها المصدر kābūrtā = دَفَنَ وهو مصدر الفعل الثلاثي المجرد kbar = دَفَنَ<sup>(٥)</sup>.

وبالإضافة إلى هذا المصدر فقد ذكر Costaz أن له مصدراً آخر وهو kābīrātā<sup>(٦)</sup>. وعلى هذا فإننا يمكن أن نقول إن اللغة السريانية كالعربية، تميل إلى الاعتماد على السماع في أوزان المصدر، وإن كان فيها وزن قياسي وهو وزن mef<al.

(١) في قواعد الساميات ٢٢٤ وفقه اللغات السامية ١٢١ وانظر

Moscatti, S, An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic languages, P. 159 .

(٢) في قواعد الساميات ٢٦٨.

Costaz, L. Syriac - English Dictionary, P.297 . وانظر

Payne Smith, R. Acompendious Syriac Dictionary, P. 472 وانظر

Payne Smith, R., Acompendious Syriac Dictionary, P. 500 (٣)

وفي قواعد الساميات ٢٦٨ .

Costaz, L. Syriac - English Dictionary, p. 351. (٤)

Costaz, L. Syriac - English Dictionary, p. 308 . (٥)

وفي قواعد الساميات ٢٦٨.

Costaz, L. Syriac - English Dictionary, p. 308 . (٦)

وأما باقي اللغات السامية التي وصلت إلينا نصوص منها، فقد رأينا أنها تميل إلى استعمال صيغ قياسية بعينها، وأما افتراض العلماء العرب أن وزن (فَعْل) وزن مقيس في أوزان المصدر في اللغة العربية، فهو افتراض نظري على الرغم من كثرته في الاستعمال، إلا أننا نجد كثيراً من الأفعال التي لا تقبل صيغة (فَعْل) .

ولعل اللغات العربية الجنوبية (السبئية والقتبانية) قد اتخذت المنحى الذي اتخذته العربية، من حيث تعدد الصيغ المصدرية فيها، وحيث أن العربية الجنوبية انقرضت قبل أن تتمكن من إيجاد نظام خاص للحركات فإننا لا نستطيع أن نحكم على القيم الحركية فيها إلا بالاعتماد على العربية الشمالية، ومن المصادر التي وردت فيها:

١-  $f < L$  (n) مثل [hbsn] وهو لقب صاحب منصب عند الملك. و [ksbn] ومعناه : خراب<sup>(١)</sup>.

٢- وهناك صيغة أخرى تشترك مع الصيغة الأولى ( $f < ln$ ) في الحروف الصحيحة، ولكنها تختلف عنها بعدم إمكان الاستعاضة عنها بالصيغة الفعلية وتلحقها حروف الجر مثل ( $L - f < ln$ ) و ( $b - f < ln$ ) .

٣- وهناك صيغة المصدر الاستمراري (continues infinitive) في وزن  $f < ln$ .

٤-  $f < ln$  مثل  $tkdm$  (n)

٥- ( $rtqhn$ )

٦- ( $wšyhn$ )

٧- ( $wšyhw$ ) وغيرها<sup>(٢)</sup>.

وتبقى مشكلة الحكم على وزن المصدر في هذه اللغة قائمة أبداً بسبب ما ذكرناه من انعدام وجود نظام الحركات فيها.

(١) Beeston (etal), Sabaic Dictionary, P. 65 .

(٢) Beeston (etal), Sabaic Dictionary, P.107 .

Nebes, Norbert & Lahn, Marburg, The Infinitive Sabaeen and Qatbanian Inscriptions, (Vol.18) P. 63 - 76 .

## الفصل الثاني

المصدر وسنن التطور اللغوي



## أثر أصوات الحلق في بنية المصدر

تتأثر البنية الصوتية للكلمة في اللغة العربية بوجود حرف الحلق بين مركباتها، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها:

ma<sup>ˈ</sup>akūL = مأكول - ma<sup>ˈ</sup>kūL = مأكول

maḥmūm = مَحْمُوم - maḥmūm = مَحْمُوم

tahanū = تَهَنُّوا tahinū = تَهَنُّوا

ṭaḥn = ظَنَن - ṭaḥn = ظَنَن<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة الحية على هذه الظاهرة ما ورد في قوله تعالى: «وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ»<sup>(٢)</sup>، فقد قرأ الحسن البصري تَهَنُّوا بفتح الهاء وهي لغة، وفتح الهاء كما فتحت دال (يدع) لأجل حرف الحلق<sup>(٣)</sup>.

ومما يجدر ذكره أن صوت الراء أيضاً يُؤثِّرُ حركة الفتح، ومن الأمثلة التي وردت فيها المصادر وقد تغير بناؤها بسبب حرف الحلق أو الراء. ما ورد في قوله تعالى «فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً»<sup>(٤)</sup>، قرأ الجمهور مَرَضٌ ومَرَضاً وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ مَرَضٌ ومَرَضاً<sup>(٥)</sup>. فلما أن يكون التسكين تخفيفاً والفتح أصلاً، وإما أن يكون التسكين أصلاً والفتح بسبب إثار الراء لحرف الحلق، وقد نص مكِّي بن أبي طالب على أن فتح الراء أكثر في اللغات وفي الاستعمال<sup>(٦)</sup>.

وفي قوله تعالى: «يَوْمَ ظَعَنَكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ»<sup>(٧)</sup>، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء ظَعَنَكُمْ بفتح العين وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (ظَعَنَكُمْ) بسكون العين، والقراءتان لغتان، وليس السكون بتخفيف لمكان حروف الحلق<sup>(٨)</sup>. وقراءة فتح العين

(١) منهج أبي حيان الأندلسي ٩٥ .

(٢) النساء ١٠٤/٤ .

(٣) البحر المحيط ٣٤٢/٣ .

(٤) البقرة ١٠/٢ .

(٥) البحر المحيط ٥٨/١ .

(٦) الكشف ٤٠١/١ .

(٧) النحل ٨٠ / ١٦ .

(٨) البحر المحيط ٥٢٣/٥ وانظر املاء ما من به الرحمن ٨٤/٢ والكشف ٤٠/٢ .

هي قراءة أبي جعفر ويعقوب أيضاً<sup>(١)</sup>.

وفي قوله تعالى: «إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ»<sup>(٢)</sup>، قرأ الحسن البصري من غير السبعة (من الْبَعْث) بفتح العين، وهي لغة فيه، والكوفيون يعدّونه مقيساً فيما عينه حرف حلق، وذلك نحو: الشَّعْر والشَّعَر والنَّهْر والنَّهَر، وأما البصريون فلا يقيسونه، بل هو عندهم مما جاء فيه لغتان<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن منظور<sup>(٤)</sup>: «وبعثه من نومه بعثاً: أيقظه... وفتح العين في الْبَعْث كله لغة» وفي قوله تعالى: «وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ»<sup>(٥)</sup> قرأ الجمهور رأفة بسكون الهمز، وقرأ ابن كثير رأفة بفتح الهزمة، وهما مصدران<sup>(٦)</sup>، وهي قراءة قبل والبزي<sup>(٧)</sup>.

وقد ورد في لسان العرب أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة، فقد ذكر في حديثه عن مادة (وَضَعَ). أَنَّ «الضُّعَّةَ والضُّعَّةَ خلاف الرُّقعة في القدر، والأصل وَضْعَةٌ على وزن (فَعْلَةٌ) ثم حذفوا الفاء على القياس، كما حذف من (عِدَّةٌ وَزِنَةٌ) ثم إنهم عدّلوا بها عن (فَعْلَةٌ) فأقروا الحذف على حاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له، فتدرجوا بالضُّعَّةِ إلى الضُّعَّةِ، فهي كـ(جَفَنَةٌ وَقَصْعَةٌ) ثم رفض ابن منظور أَنَّ الفاء فتحت لأجل الحرف الحلقى ذاكراً أَنَّ هَذَا رَأْيُ الْمِرْدَّ<sup>(٨)</sup>، وفي مادة (وَسَعَ) قال ابن منظور<sup>(٩)</sup>: «والسُّعَّةُ نقيض الضيق، وقد وَسِعَهُ وَسِعُهُ وَيَسِعُهُ سَعَةٌ، وهي قليلة: اعني فَعِلَ يَفْعِلُ، وإنما فتحتها حرف الحلق».

- 
- (١) المبسوط ٢٩٥.
  - (٢) الص ٥/٢٢.
  - (٣) البحر المحيط ٣٥٢/٦، وإسلام ما من به الرحمن ١٣٩/٢ وإعراب القرآن للشحاس ٣٩٠/٢.
  - (٤) لسان العرب (بعث) ١١٦/٢.
  - (٥) النور ٢/٢٤.
  - (٦) البحر المحيط ٤٢٩/٦ وانظر العنوان ١٣٢، والبيذور الزاهرة ٢٩٩، وطلائع البشر ١٨٦، والمهذب ٦٨/٢ والسبعة ٤٥٢.
  - (٧) اتحاف فضلاء البشر ٢٩٢/٢، والمهذب ٦٨/٢.
  - (٨) لسان العرب (وضع) ٣٩٧/٨، وانظر مجالس ثعلب ٣٦٠/٢.
  - (٩) لسان العرب (وسع) ٣٩٢/٨.

وقد ورد على هذه الظاهرة كثير من الأمثلة مثل: شاخ يشيخ شَيْخاً<sup>(١)</sup>، ووضح الشيء يَضِيعُ ضَيْعَةً وضِيحةً: إذا اتضح وبان<sup>(٢)</sup>. ووقَّح يوقِّحُ قِحةً وقِّحةً، وقد وصف هذان المصدران بأنهما نادران، وقد أبى الأصمعي في القِّحة إلا الفتح<sup>(٣)</sup>. ومنها وَعَثَ وَعَثًا وَعَثًا<sup>(٤)</sup>

ومما ورد في الشعر قول كثير عزة: (طويل)  
له نَعْلٌ لا تَطْبِي الكلبَ رِيحها وإن وُضِعَتْ وسطَ المجالسِ شُمْتُ<sup>(٥)</sup>  
فإنه حرك حرف الحلق لانفتاح ما قبله في كلمة (نعل).  
وقال تأبط شراً: (طويل)

وما ولدت أُمي من القوم عاجزاً ولا كان ريشي من ذنابي ولا لَغَبٍ<sup>(٦)</sup>  
وكان له أخ يقال له: ريش لَغَبٍ، وقد حركه الكميّ في قوله: (المديد)  
له نَقْلٌ ريشها ولا لَغَبٌ ... ..  
مثل: نَهَرٌ ونَهَرٌ، لأجل حرف الحلق<sup>(٧)</sup>.

ولا يقتصر أثر حروف الحلق، وإشارها الفتح على اللغة العربية فقط، بل يتعداها إلى غيرها من أخواتها الساميات، فقد ذكر Weingreen أنه إذا كان الحرف الثالث حرفاً حلقياً في العبرية، مثل: šāmaḵ، فإننا نشكل كلا مصدرية بالفتحة، المستعارة تحت الحرف الحلقى مثل: šmōwa و šāmāwa = سَمَعَ.  
كما يشكل الفعل الثلاثي المضعف في العبرية، إذا وقع حرف الحلق فيه متطرفاً، بالفتحة المسروقة أو المستعارة، نحو: rāʾa = كسر، و šāḥaḥ = حنى وخضع، فإذا أسند المضارع إلى الغائب، مثل: yārōwa = يكسر، أو الغائبة مثل:

- (١) لسان العرب (شيخ) ٣٢/٣.
- (٢) لسان العرب (وضح) ٦٢٤/٢.
- (٣) لسان العرب (وقح) ٦٣٧/٢.
- (٤) لسان العرب (وعث) ٢٠٢/٢، وانظر لسان العرب (ودع) ٢٨١/٨ و (ودع) ٣٨٨/٨.
- (٥) (وهج) ٤٠١/٢ وهناك كثير من المواضع.
- (٦) لسان العرب (نعل) ٦١٧/١١.
- (٧) لسان العرب (لغب) ٧٤٣/١.
- (٨) لسان العرب (لغب) ٧٤٣/١.

<tārōwa = تكسر، أو المتكلم مثل: <ārōwa = أكسر فإن حرف الحلق يشكل بالفتحة المستعارة أيضاً، إذا جاء في آخر الكلمة مثل: rōwah = روح أو ربح<sup>(١)</sup>، وكذلك في <yōdēya اسم فاعل بمعنى عارف<sup>(٢)</sup>.

أما في اللغة السريانية فقد ورد مثلاً: pālah = خادم وهو اسم فاعل من الفعل الثلاثي plah، وفتحت عينه بسبب الحرف الحلقي، وهو (الحاء)، وأصله pāleh، على وزن فاعل<sup>(٣)</sup>، إذ نجد في النصوص السريانية أن صيغة اسم الفاعل من الثلاثي تكون على وزن فاعل بكسر العين قياساً وذلك نحو: kātēb، ولكن لما كان الصوت الأخير في كلمة (pālah) حلقياً، فقد حُرك ما قبله بالفتح وهو يقابل في العبرية pālah = خادم<sup>(٤)</sup>.

وأما في اللغة الحبشية، فيظهر أثر حرف الحلق على بنية الكلمة. إذا تبع الفتحة القصيرة في نفس المقطع، حيث أننا نطيل هذه الفتحة، وذلك مثل: mā>kala ومعناها: في وسط<sup>(٥)</sup>، ويرى بروكلمان أن إطالة هذه الفتحة دليل على سقوط الهمزة وإن كانت ثابتة في الخط<sup>(٦)</sup>، ولكن الرواية المتصلة عن علماء الاحباش لا تصدق نظريته<sup>(٧)</sup>، وإذا جاءت الفتحة القصيرة متبوعة بحرف حلقي مشكل بغير الفتحة، قلب الفتحة القصيرة إلى (e)، وكذلك إذا جاءت الكسرة المائلة متبوعة بحرف حلقي مفتوح فتحة قصيرة، قلبت الكسرة إلى فتحة؛ وذلك بسبب قانون المائلة وذلك مثل: yahawer < yehawer = يذهب<sup>(٨)</sup>.

ye<reg < ya<areg = يصعد أو يعرج

وقد اهتمت العلماء العرب إلى هذه الظاهرة بحسبهم اللغوي دون الاستعانة

- (١) في قواعد الساميات ٨٦.
- (٢) في قواعد الساميات ٨٨.
- (٣) في قواعد الساميات ٨٨.
- (٤) في قواعد الساميات ٢٤٢.
- (٥) في قواعد الساميات ٨٨.
- (٦) فقه اللغات السامية ٤١.
- (٧) منهج أبي حيان الأندلسي ٩٦.
- (٨) في قواعد الساميات ٣٣٠.

بالمناهج التاريخية المقارن.

قال ابن السراج<sup>(١)</sup>: «وكذلك في الهاء لأنها مستقلة في الحلق، وكلما سفل الحرف كان الفتح له ألزم، والفتح من الألف والألف أقرب إلى حروف الحلق من أختيها».

## أثر القوانين الصوتية في صيغ المصدر

لم يدرس القدماء أثر قوانين التطور الصوتي في بناء صيغ جديدة للمصادر في اللغة العربية؛ كقانون المماثلة والحلقة، وذلك القانون الذي حكم تطور الأسماء والأفعال المعتلة وغيرها من القوانين الصوتية، وقد تحدثنا من خلال عرض مصادر الأفعال الثلاثية حديثاً مفصلاً عن هذه القوانين وأثرها في تشكيل بعض الأوزان الجديدة في كل وزن على حدة، ولكننا سنورد بعض الأمثلة القليلة على هذه القضية؛ لأن هذه القوانين حدثت من القياس في اللغة العربية، ومن هذه القوانين:

### أولاً : تطور الأسماء والأفعال المعتلة

وهو القانون الذي تحكم بتطور الأفعال والأسماء المعتلة من مرحلة الصحة إلى مرحلة الفتح الخالص. مروراً بمرحلة التسيكين ومرحلة انكماش الصوت المركب، ومن هذه المصادر التي تأثرت بهذا القانون ما ورد في الفعل (عاب)، إذ ورد فيه: عاب الشيء يعيه عيباً وعاباً<sup>(٢)</sup> فالمصدر (عَيْب) جاء على وزن (فَعَل) وهو القياس المفترض عند العلماء العرب، وأما المصدر (عَاب) فهو الذي نتج بسبب تطور الأسماء والأفعال المعتلة، أي أن صيغة (عَيْب) هي الأصل وهي تحتوي على صوت مركب (ay) مكون من ياء ساكنة وقبلها فتحة وموقعها في المرحلة الثانية من مراحل هذا التطور وهي مرحلة التسيكين، وهذا الصوت المركب معرض للانكماش وهي المرحلة الثالثة التي تشبه نطق العوام لهذه الكلمة (ēb) ثم وصل إلى المرحلة الأخيرة من مراحل التطور وهي مرحلة الفتح الخالص (عاب) = (āb)، أي أن العملية تمت على النحو التالي:

عَيْب < عَيْبُ (بالإمالة) < عاب

< ayb < ēb < āb

(١) الأصول في النحو ١٠٢/٣ - ١٠٣.

(٢) العين (عيب) ٢٦٣/٢ وانظر لسان العرب (عيب) ٦٣٣/١.

وقد ذهب الخليل بن أحمد إلى تحليل وجود (العاب) في هذا المكان على أنه لغة من لغات العرب<sup>(١)</sup>.

وورد في الفعل (هاع) قول الخليل : هَاع يَهَاع هَيْعَة وهَاعَاء، وقال بعضهم : هاع يهيع هُيوعاً وهَيْعَة وهَيَّعَانًا : بمعنى الحيرة والضعف<sup>(٢)</sup>. فالذي حصل أن المصدر (هاع) تطور عن (الهَيَّع) على النحو التالي:

هَيَّع < هَيَّع (بالإمالة) < هاع

hay < hē < hā

ومعنى هذا أن هذا القانون قد أثر في إنتاج أمثلة جديدة للمصدر لم تكن موجودة أصلاً، ولكنها نتجت بفعل قانون التطور الصوتي للأفعال والأسماء المتعلقة. وهي لغة بني مازن وأشد أبو زيد الأنصاري ليحيى بن وائل قوله:

أنا أقاتل عن ديني على فرس      ولا كذا رجلاً إلا بأصحاب  
لقد لقيت إذن شراً وأدر كني      ما كنت أزعم في خصمي من العاب<sup>(٣)</sup>  
والعب هو العيب كما (الباع) في (البوع) و (الصاع) في (الصوع)<sup>(٤)</sup>.

#### ثانياً : المماثلة

ذكر دانيال جونز أن المماثلة عملية صوتية تتم فيها عملية إبدال صوت بصوت آخر، تحت تأثير صوت ثالث قريب للصوت الثاني في الكلمة أو الجملة<sup>(٥)</sup> وأما بالمر Palmer فقد قصرها على الإدغام<sup>(٦)</sup>. وقد عرفها بعض العلماء العرب بأنها التعديلات الكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى، أو تحول القوনিمات المختلفة إلى مماثلة كلياً أو جزئياً<sup>(٧)</sup>.

(١) العين (عيب) ٢ / ٢٦٢ .

(٢) العين (هيع) ٢ / ١٧٠ .

(٣) كتاب النواذر في اللغة لأبي زيد ١٤٨ وانظر شرح ديوان الحماسة ١ / ٤٦٤ .

(٤) النواذر في اللغة ١٤٩ .

(٥) Daniel Jones, An outline of English Phonetics, P. 217 .

(٦) Palmer, Grammar of the Arabic Language, p. 23 .

(٧) دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر ٢٧٨ واللهجات العربية في معجم

لسان العرب ١٠١، وانظر منهج أبي حيان الأندلسي ٨٠ .

لقد أثرت المماثلة في إيجاد صيغ جديدة للمصدر، وذلك كما ورد في المصدر (لَقِيَ) فهي على وزن (فَعِيل) كما يقول القدماء، ويبدو لنا أن الأصل هو ما ورد في وزن (أَقْي) المنقلب عن وزن (فُعُول)، ثم تماثلت الضمة التي بعد اللام مع الكسرة التي بعد القاف مماثلة كلية فانقلبت إلى الكسرة، ونوع المماثلة هو تأثير رجعي (مدبر) كلي منفصل. وهناك مواضع أخرى ذكرت في هذا البحث.

### ثالثاً : قانون الخلقة والمبالغة في التصحيح

وهو قانون أنتج كثيراً من الصيغ في اللغة العربية في المصدر وغير المصدر، ومثال تأثيره في أبنية المصدر ما نتج من أوزان في الفعل (وَرِثَ) إذ ورد فيه وَرَثَ (لِرَثًا) والأصل (وَرَثًا) لكن بعض الناطقين توهموا أن الأصل في الواو هو الهمزة التي سقطت بفعل قانون السهولة والتيسير في نطق الحجازيين، فأعادوا همزها وهي في الحقيقة ليست مهموزة، ومثل هذا يقال: وَرَثَتُهُ إِرَاثًا.

وأما ورثته مِيرَاثًا<sup>(١)</sup>، فالمصدر مِيرَاث ناتج بسبب قانون الخلقة أيضاً، إذ توهم المتكلم أن الأصل في الياء في (مِيرَاث) هو الحركة المركبة، فأعادها إليه وقال (مِيرَاث) متوهماً، كما قالوا: خرجت رَوْح زيد<sup>(٢)</sup>. وقد روى الدكتور رمضان عبدالنواب أنه سمع بنفسه أحد مذيعي تلفزيون الرياض يقول: (مَوْجَز) بدلاً من (مُوجَز)، ومِينَاء بدلاً من (مِينَاء)<sup>(٣)</sup>.

وورد في مصدر الفعل (وجد) وجدَّاناً وإجداناً<sup>(٤)</sup>، وهذا المصدر الأخير ناتج بسبب قانون الخلقة أيضاً.

### رابعاً: قانون القياس الخاطيء

القياس الصحيح هو حمل فرع على أصل لوجود علة بينهما، وهذه العلة هي المشابهة، وقد تكون هذه المشابهة صحيحة، وقد تكون غير صحيحة. فإذا كانت صحيحة فالقياس صحيح، وإذا كانت خاطئة، فالقياس خاطيء؛ فمثلاً إذا أردنا بناء صيغة

(١) لسان العرب (لقا) ٢٥٣/١٥ .

(٢) لسان العرب (ورث) ١٩٩/٢ - ٢٠٠ .

(٣) تشكيك اللسان ٢٩٥ .

(٤) التطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالنواب. ١٢٢ .

(٥) لسان العرب (وجد) ٤٤٥ / ٣ .

افتعل من الفعل (تبع) نقول: أتبع، وإذا أردنا أن نصورغ صيغة افتعل من الفعل (أخذ) فالأصل أن نقول: إئتخذ، ثم حذفت الهمزة بعد قلبها إلى ياء بسبب قانون السهولة والتيسير، ثم قلبت الياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال لصعوبة نطقها فأصبحت (أتخذ) فإذا ما أعدنا صيغة (أتبع) إلى الماضي الثلاثي المجرد مرة أخرى، فمن الطبيعي أن تنتج عندنا صيغة (تبع) وكذا إذا أعدنا صيغة (أتخذ) إلى أصلها الثلاثي المجرد مرة ثانية، فستعود إلى صيغة (أخذ) ولكن الذي حدث أن الناطقين في العربية توهموا أن (أتخذ) تشبه (أتبع) ولذلك فقد عادوا واشتقوا منها ماضياً ثلاثياً مجرداً جديداً وهو (تخذ) وقد استعملت هذه الكلمة الجديدة جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية المهموزة وهي الفعل (أخذ) فاستعملت في القرآن الكريم الذي هو أفصح الكلام في قوله تعالى «ولو شئت لتخذت عليه أجراً»<sup>(١)</sup>، فهذه الصيغة ناتجة بسبب قانون القياس الخاطيء<sup>(٢)</sup>. ومن الطبيعي أن يشتق مصدر لهذا الفعل وهو قول العرب: تَخَذَ الشيءَ تَخْذًا وَتَخَذًا<sup>(٣)</sup>، فهذان الوزنان ناتجان بسبب قانون القياس الخاطيء، وهذا يصدق أيضاً على أحد أمثلة مصادر الفعل (وَرِثَ) إذ ورد فيه وَرِثَ ثَرَاتًا، فالثناء فيه ليست أصلية؛ وإنما الأصل فيها الواو<sup>(٤)</sup>، وما قيل في (تخذ) يمكن أن يقال في (التضع)، إذ أصله (الْوَضْعُ) على وزن (فَعْل) ثم قلبت واؤه تاءً كما مر معنا في خطوات (تخذ)<sup>(٥)</sup>، وربما نتج مصدر آخر من هذا الوزن بسبب قانون المماثلة، إذا ورد أيضاً (التضع) بضم الضاد. وقد حاول ابن الأعرابي أن يفرق بين (الْوَضْعُ) و (التضع) من حيث المعنى، فالْوَضْعُ هو الحمل قبل الحيض، والتضع الحمل في آخره<sup>(٦)</sup>. وهذا ليس صحيحاً دلاليّاً.

وورد في حديث أصحاب المعاجم عن الجملر (وخم): التُّخْمَةُ بالتحريك الذي يصيبك من الطعام إذا استوخمته تاؤه مبدلة من واو ... وأصل التُّخْمَةُ: وَخْمَةٌ، فحوّلت الواو تاءً، كما قالوا تقاة، وأصلها وقاة، وطعام مَتَخْمَةٌ: يَتَخَمُ منه، وأصله مَوَخْمَةٌ؛ لأنهم

(١) الكهف ١٨ / ٧٧ .

(٢) التطور اللغوي د. رمضان عبدالقواب ١٠٧-١٠٨ .

(٣) لسان العرب (تخذ) ٤٨٧/٣ .

(٤) لسان العرب (ورث) ٢ / ٢٠٠ .

(٥) لسان العرب (وضع) ٨ / ٤٠٠ .

(٦) لسان العرب (وضع) ٨ / ٤٠٠ .

توهنوا التاء أصيلة لكثرة الاستعمال ... والاسم التَّخْمَةُ بالتحريك كما مضى في وَكَلَّة وتُكَلَّة، والجمع تُخَمَات وتُخَم والعامة تقول: التَّخْمَةُ بالتسكين<sup>(١)</sup>.  
كما أورد الخليل في حديثه عن الجذر (ودع) أنه يقال: ودَّع يودِّع دَعَةً، واتَّدَع تدَّعة، مثل: اتَّهَم تَهْمَةً، واتَّاد تُوْدَةً<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تبين أن القوانين الصوتية تؤثر في أبنية المصادر والأفعال مما ينتج عن تأثيرها بناء أفعال جديدة ومصادر جديدة، قد تلغي ما ذهب إليه القدماء في محاولاتهم لإيجاد زمر يمكن أن تجمع بين أشتات هذه المصادر.

### أثر اللهجات في بناء المصدر

تحدثت كتب التراث عن أن بعض القبائل تؤثر بعض صيغ المصدر، فقد روي أن الفراء قال: ما ورد عليك من باب (فَعَلَ يَفْعُل) و (فَعَلَ يَفْعِل) ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على (الفَعْل) أو (الفُعُول) الفَعْل لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد، أي أننا نستطيع أن نحكم على أن مصدر الفعل المفتوح العين في الماضي المضوم العين في المضارع أو المكسور العين فيه، إذا لم يكون دالاً على حرقة أو صوت أو مرض، ولم نعثر له على مصدر في المعاجم، يجيء على (فَعْل) في لغة الحجاز، و(فُعُول) في لغة نجد، وهذا يعني أن قبائل نجد آثرت صيغة (فُعُول) في حين آثرت القبائل الحجازية صيغة (فَعْل)<sup>(٣)</sup>.

وأما الفعل (كَرِه) فقد اشتق له الحجازيون مصدراً على وزن فَعَالَة وهو (كَرَاهَة) في حين اشتق التميميون مصدراً على وزن (فعالية) وهو (كراهية)<sup>(٤)</sup>. وقد ورد عند التميميين المصدر (الصَّرَع) من صَرَّع في حين كسرهما القيسيون فقالوا (الصَّرِيع)<sup>(٥)</sup>.  
والفَوَاق بضم الفاء لغة تميم وأسد وقيس و(الفَوَاق) بفتح الفاء عند الحجازيين، وكلاهما مصدر الفعل (فاق) بمعنى رجع، ويفتح التميميون (الضَعْف) مصدر الفعل

(١) لسان العرب (وخم) ١٢ / ٦٣٢.

(٢) لسان العرب (ودع) ٢ / ٢٢٣.

(٣) لغة تميم ٤٤٩ - ٤٥٠، وانظر ديوان الأدب للغارابي ١٣٩/٢.

(٤) المزهر ٢ / ٢٧٦، وانظر لغة تميم ٤٥٠.

(٥) لغة تميم ٤٥١.

(ضَعْفٌ)، في حين ضمها الحجازيون فقالوا: (الضُعْف) وتميم تقول في مصدر الفعل (زَعَم) الزُّعَم بضم الزاي وأما الحجازيون فيقولون الزُّعَم، في حين يقول بعض القيسيين (الزُّعَم)<sup>(١)</sup>.

كما أن المصدر الميمي الذي يجيء على وزن (مَفْعَل) من كل فعل ثلاثي صحيح، يأتي بكسر العين عند التميميين. فقالوا: (مَطْلَع) بكسر اللام على وزن (مَفْعَل)<sup>(٢)</sup> مما يعني كسر القاعدة القياسية التي نص عليها القدماء، وربما كانت صيغة التميميين أقدم من صيغة الحجازيين بدليل قول الكسائي: «إن هذه اللغة ماتت في كثير من لغات العرب» يعني ذهب من يقول من العرب تَطْلَع بكسر اللام وبقي مَطْلَع بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس<sup>(٣)</sup>. أي القياس القديم الذي ماتت لغته.

ونعرف أيضاً أن (فَعْل) اللازم يشتق مصدره على وزن (فَعَال) نحو: صَلَحَ صَلَاحاً، غير أن قبيلة هذيل تميل إلى صيغة (فُعُول) فيقولون: صَلَحَ صَلَوحاً، وَكَلَّ كَلُولاً، وَجَبَّ جَبُوراً، والأخير قياسه (الجَبْر) كما أن الفِعْل (عثر) بمعنى ذل وأخطأ قياس مصدره (العَثْر والعَثَار) كما يجيء منه عثر على وزن (فَعِيل) وكما أن الهذليين يقولون (عَثُور) على وزن (فُعُول) وغير هذه المصادر مما يعني أن الهذليين يميلون إلى صيغة (فُعُول)<sup>(٤)</sup>، كما تميل قبيلة هذيل إلى صيغة (فَعِيل) في موضع صيغة مَفْعَل وفَعْل، فمصدر الفعل (وهج) نَجْدَه في اللغة وَهَجاً وَهَجَاناً وَهَجْجاً إلى جانب وهججاً في لغة الهذليين، وورد عندهم أيضاً: أَرَجَ أَرِيجاً، بدلاً من أَرَجَ أَرَجاً، وَهَبَّ هَبِيراً، بدلاً من هَبَّ هَبيراً<sup>(٥)</sup>.

وربما كانت لهجة هذيل أكثر اللهجات التي وصلت لغتها إلى مرحلة الفتح الخالص وفقاً لقانون تطور الأسماء والأفعال المعتلة، إذ ورد فيها (الْقَال) مكان (الْقَوْل) و (الْحَاب) مكان (الْحَوْب)<sup>(٦)</sup>.

وهكذا نرى أن اللهجات العرب تأثيراً كبيراً في تعدد صيغ المصدر، مما يكون له

(١) لغة تميم ٤٥١ .

(٢) الكتاب ٩٠/٤، ولغة تميم ٤٥٢ .

(٣) البحر المحيط ١٦١/٦ .

(٤) لغة هذيل ٢٣٢ - ٢٣٧ .

(٥) لغة هذيل ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٦) لغة هذيل ٢٣٩ - ٢٤٠ .

شأن في كسر القواعد القياسية التي أجهده العلماء أنفسهم في سبيل الجمع بينها، ولعل رجوعنا إلى اللهجات العربية هو أنسب الطرق التي تمكّنتنا من تعليل هذا التعدد الكبير في صيغ المصدر في اللغة العربية، فإِثَار بعض القبائل لصيغة دون أخرى وقياسها عليها قد يولد عندنا أمثلة ليست موجودة عند القبيلة الأخرى، ومع تعدد القبائل العربية، قد تتعدد أوزان المصدر وأمثله؛ ولذا فمن الصعب جداً أن نحكم على أن المصدر مقيس وأماننا هذا العدد الكبير من المصادر والأوزان، بخلاف معظم اللغات السامية الأخرى التي مالت إلى توحيد أوزان المصدر فيها أو التقليل منها على الأقل.



## الفصل الثالث

### المصدر والدلالة

\* تعدد المصدر والمعنى واحد

\* اختلاف المصدر لاختلاف المعنى



## المصدر والدلالة

الدلالة في أصلها مبحث منطقي، وتعني كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، ولها أقسام ثلاثة، الدلالة الوضعية، والدلالة الطبيعية والدلالة العقلية، وبعبارة أخرى الدلالة هي كون اللفظ دالاً على المعنى مثل دلالة (ضرب) على الضرب<sup>(١)</sup>.

وما يهمنا في هذا البحث هو أن نركز على بعض القضايا التي تربط بين المعنى من جهة وبناء المصدر من جهة أخرى، حيث تطالعنا قضيتان، تبدو كل واحدة منهما مضادة للآخرى، مما يجعل من إصدار الأحكام القاطعة أمراً يحمل من المجازفة الشيء الكثير، وهاتان القضيتان هما:

أولاً: تعدد المصدر والمعنى واحد.

ثانياً: اختلاف المصدر لاختلاف المعنى.

وستعرض فيما يلي لهاتين القضيتين بالتفصيل.

### أولاً: تعدد المصدر والمعنى واحد

قد يتعدد المصدر وتكثر صيغه، ولكن هذا التعدد، وهذه الصيغ لا يضيفان معنى معيناً يختلف باختلاف هذه الصيغ، ومن الأمثلة على هذا التعدد قَدَرْتُ على الشيء إذا قويت عليه، فأنا أقدر قُدْرَةً وقُدْرَاناً ومَقْدِيرَةً ومَقْدُرَةً<sup>(٢)</sup> وكل هذه المصادر دالة على معنى واحد.

وتعددت مصادر الفعل (ساء) تعدداً كبيراً، فورد فيه ساء سَوْءاً وسَوْءاً وسَوْءاً وسَوْءَةً وسَوَاءً وسَوَاءً ومَسَاءً ومَسَاءً ومَسَائِيَّةً، وكل هذه المصادر تدل على نقيض السرور<sup>(٣)</sup>.

كما ورد في الفعل (عاب) قول العرب: عابه عَيْباً وعَاباً، بمعنى الوَصْمَةِ، ولا اختلاف بينهما من حيث المعنى<sup>(٤)</sup> وفي الفعل (هَدَج) تقول العرب: هَدَجَ الشيخ في مشيته

(١) اثر الدلالة النحوية واللفظية ١٤.

(٢) الفصيح ٢٨١.

(٣) لسان العرب (سوا) ٩٥/١.

(٤) لسان العرب (ميب) ٦٣٣/١.



الدلالة، وينعكس اختلافها الدلالي هذا على صيغة المصدر، فتختلف صيغة الفعل الواحد تبعاً لاختلاف معناه، وفيما يلي أمثلة على هذا الاختلاف مرتبة وفق طريقة لسان العرب:

#### ١- مرؤ

نقول: مرء الرجل يمرؤ مروءة، ومرء الطعام يمرؤ مروءة<sup>(١)</sup>

#### ٢- شَبَّ

نقول: شَبَّ الصبي يشب شَبّاً وشبيبة، وكذلك الفرس يشب شَبّاً، ويقال في الفرس شَبَّ شبيهاً وشَبَّ الرجل النار يشبها شَبّاً وشبواً<sup>(٢)</sup>.

#### ٣- نَسَبَ

نقول: نَسَبَ الرجل إلى آبائه وأجداده، نِسبة ونسباً ونَسَبَ الشاعر بالمرأة ينسب بها نسيباً ومنسبة إذا ذكرها في شعره<sup>(٣)</sup>.

#### ٤- وَجَبَ

نقول: وجب الشيء يجب وجوباً: إذ لزم وثبت، ووجِبَ البيع يجب جبة، ووجِبَ وجبة: إذا سقط إلى الأرض، وليس هذا اسماً للمرة الواحدة، ولكنه مصدر كالوجوب، ووجِبَت الشمس وجباً: إذ غابت، وقد يقال وجوباً أيضاً، ووجِبَ القلب وجباً ووجباتاً: إذا خفق واضطرب، وقد يقال: وجِبَ يجب وجباً ووجوباً<sup>(٤)</sup>

#### ٥- خَفَت

يقال: خفت الصوت خفوتاً: إذا سكن، ومنه قيل للميت: خفت: إذا انقطع كلامه وسكت، وأما إذا مات الرجل فجأة، فيقال: خَفَتَ خَفَاتاً، ومنه زرع خافت كأنه بقي فلم يبلغ غاية الطول<sup>(٥)</sup>.

#### ٦- جَنَحَ

إذا طار الطائر ثم أقبل كالواقع اللاجئ إلى موضعه فإننا نقول: جَنَحَ يَجْنَحُ

(١) لسان العرب (موا) ١٥٤/١-١٥٥ وانظر مجالس شعلب ٤٢٥/٢ وانظر مثل هذا المثال

في ذيل فصيح شعلب ١١.

(٢) الفصيح ٢٨٥.

(٣) الفصيح ٢٨٥ ولسان العرب (نسب) ٧٥٦/١.

(٤) الفصيح ٢٨٠-٢٨١ ولسان العرب (وجب) ٧٩٣/١-٧٩٤.

(٥) لسان العرب (خفت) ٣٠-٣١.

وَيَجْتَحُّ جُنُوحاً أَي: مال، وأما إذا أصاب الصياد جناحه فنقول: جَنَحَهُ يَجْنِحُهُ جَنْحاً<sup>(١)</sup>.

#### ٧- حدد

يقال: حَدَدْتُ حدود الدار أَحَدَهَا حَدّاً، وَحَدَّتِ المرأةُ على زوجها حَدَاداً: إذا تركت الزينة، وأقول أيضاً: حَدَدْتُ على الرجل أَحَدُ حَدَّةٍ من الغضب<sup>(٢)</sup> أي أن الحد يعني رسم الحدود، والحِدَاد: الإمتناع عن الزينة. والحِدَّة: الغضب، وكلها مصادر للفعل (حدد).

#### ٨- وجد

ذكر ابن منظور أنه يقال: «وَجَدَ مطلوبه والشئ يَجِدُهُ وَجُوداً، وَيَجِدُهُ أيضاً بالضم، لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال، قال ليبد وهو عامري: (كامل)

لو شئت قد نفع الفؤاد بِشَرِّةٍ      تَدَعِ الصَّوَادِي لَا يَجِدَنَّ غَلِيلاً<sup>(٣)</sup>

قال ابن بري: الشعر لجرير وليس لليبد... قال سيويه: وقد قال ناس من العرب: وَجَدَ يَجِدُ، كأنهم حذفوها من يَوْجِدُ، قال: وهذا لا يكاد يوجد في الكلام: ويقال وَجَدَ وَجِداً وَجِدَةً وَوَجِداً وَوُجُوداً وَوَجِدَاناً وَإِجْدَاناً<sup>(٤)</sup>... وَوَجَدَ المَالُ يَجِدُهُ وَجِداً وَوَجِداً وَوُجِدَاناً وَجِدَةً... وَوَجَدَ عَلَيْهِ يَجِدُ وَيَجِدُ وَجِداً وَجِدَةً وَمَوْجِدَةً وَوَجِدَاناً... وَوَجَدَ بِهِ وَجِداً في الحب لا غير، وإنه لَيَجِدُ بفلاتة وَجِداً شديداً<sup>(٥)</sup>.

وذكر W. Wright أنه إذا كان للفعل صيغة واحدة، ولكن له عدة معانٍ مختلفة، فإنه يكون له عدة مصادر مختلفة مثل: وجد فإن مصدره الوجدان إذا كان من الإيجاد، وَجِدَةً إذا كان معناه من الغنى، وأما الوجد فمن الحب<sup>(٦)</sup>. وفي قوله تعالى: «أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ»<sup>(٧)</sup> قرأ الجمهور من وَجْدِكُمْ بضم الواو وسكون

(١) لسان العرب (جنج) ٤٢٨/٢-٤٢٩.

(٢) الفصيح ٢٨٦.

(٣) ديوان ليبد. ٢٥٩ ضمن الأشعار المنسوبة إليه.

(٤) المصدر إجدان يخضع لظاهرة الحذف والمبالغة في التفتيح وقد ذكر في الصفحة ٢٠١ من هذه الدراسة.

(٥) لسان العرب (وجد) ٤٤٥/٣-٤٤٦ والفصيح ٢٨٠.

(٦) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V.1, P. 114.

(٧) الطلاق ٦/٦٥.

الجيم، وقرأ الحسن والأعرج وابن أبي عجلة وأبو حيوة (من وَجَدَكم)، وقرأ يعقوب والفياض بن غزوان وعمرو بن ميمون وطلحة وابن ادريس (من وَجَدَكم)<sup>(١)</sup>. وقال أبو حيان الأندلسي:<sup>(٢)</sup> وهي لغات ثلاث بمعنى الوُسْع، والوَجْد بالفتح يستعمل في الحزن والغضب والحب، ويقال: وَجَدْتَ في المال، وَوَجَدْتَ على الرجل وَجْداً ومَوْجِداً، وَوَجَدْتَ الضالة وجداناً، والوَجْد بالضم الغنى والقدره يقال: افتقر الرجل بعد وَجْدِهِ.

#### ٩- شَصِر

يقال: تركت فلاناً وقد شَصِر بصره يَشْصِرُ شُصُوراً، وهو أن تنقلب عينه عند الموت، وَيَشْصِرُ بصره، ويقال أيضاً: شَصِرَ الثور بقرنه أي: نطحه فهو يَشْصِرُ شُصُراً<sup>(٣)</sup>.

#### ١٠- عَثَر

ورد في لسان العرب عَثَرَ يَعْثِرُ عَثْراً وَعِثَّاراً، وعثر الرجل يَعْثِرُ عَثْرةً، وعَثَرَ القرس عِثَّاراً، وعَثَرَ على الأمر يَعْثِرُ عَثْراً وَعِثَّوراً، وعيوب الدواب تأتي على فَعَالٍ كالعِثَّار والخِرَاط والمِضاض والضِراح وما شاكلها<sup>(٤)</sup>.

#### ١١- عَسِر

عَسِرَتْ حاجتك تَعْسِرُ عُسْراً، إذا اشتدت، ونقول: عَسِرَتْ غريمي أَعْسِرُهُ وَأَعْسِرُهُ عُسْراً إذا ألححت عليه<sup>(٥)</sup>.

#### ١٢- غَار

يقال: غَرَّتْ على أهلي أغار غَيْرَةً، وغارت الشمس غِيَاراً، وغار الماء غَوَراً، وغارت عينه تَغَارَ غَوَراً وفي التزئيل «أرايكم إن أصبح ماؤكم غَوَراً»<sup>(٦)</sup> وغار النجم غَوَراً: إذا غاب<sup>(٧)</sup>.

(١) مختصر في شواذ القرآن ١٥٨ والبحر المحيط ٢٨٥/٨، ونسب البنا الدمياطي كسر الواو إلى روح والضم إلى باقي القراء، وهما لغتان بمعنى الوسع عنده، انظر اتحاف فضلاء البشر ٥٤٥/٢.

(٢) البحر المحيط ٢٨٥/٨.

(٣) مجالس ثعلب ٥٧٧/٢.

(٤) لسان العرب (عثر) ٥٣٩/٤-٥٤٠ ولسان البلاغة (عثر) ٢٩٣.

(٥) مجالس ثعلب ٥١٨/٢.

(٦) الكهف ٤١/١٨.

(٧) الاشتقاق لابن بري ١٨ والفسيح ٢٨١-٢٨٢.

١٣- ليس

يقال: لَيْسَ الثَّوبُ يَلْبَسُهُ لَيْسًا، وأما إذا كان من خلط الأمر حتى لا يفهم، فيقال: لَبِست عليه أَلْبَسُهُ لَيْسًا<sup>(١)</sup>.

١٤- شرع

يقال: شَرَعْتُ لَكُمْ في الدين شريعة، وشَرَعْتُ الدواب في الماء تَشْرَعُ شُرُوعًا<sup>(٢)</sup>

١٥- شَفَّ

تقول: شَفَّ المرضُ المريضَ يَشِفُّه شَفًّا: إذا بلغ منه، وتقول: شَفَّ الثوبُ يَشِفُّ شُفُوفًا: إذا رَقَّ<sup>(٣)</sup>.

١٦- طَلَّقَ

تقول: طَلَّقْتُ المرأةَ وَطَلَّقْتُ طَلَاقًا: إذا بانَتْ، وتقول طَلَّقْتُ طَلَقًا . عند الولادة، وتقول أيضًا طَلَّقَ وجه الرجل طَلَاقًا<sup>(٤)</sup>.

١٧- بَطَّلَ

تقول: بَطَّلَ الرجلُ وَيَطْلُ بَطُولَةً، وَبَطَّلَ الشيءَ يَبْطُلُ بَطْلًا وَبُطُولًا وَبُطْلَانًا: من الباطل<sup>(٥)</sup>.

١٨- عَدَلَ

عَدَلَ عن الحق: إذا جَارَ عُدُولًا، وتقول: عَدَلَ عليهم يَعْدِلُ عَدْلًا وَمَعْلَةً وَمَعْلَةً<sup>(٦)</sup>.

١٩- حَال

تقول: أَحَالَ الرجلُ في المكان: إذا أَقَامَ فيه حَوْلًا، ومصدره إِحَالَةٌ، وحال بيني وبينك الشيءَ يَحُولُ حَوْلًا وَحَوْلًا، وحال الرجل من العهد حَوْلًا، وحالت الناقة

(١) الفرق بين الحروف الخمسة ٨٥٦-٨٥٧.

(٢) الفصيح ٢٨٨.

(٣) الفصيح ٢٨٥.

(٤) الفصيح ٢٨٣.

(٥) الفصيح ٢٨٣.

(٦) الفصيح ٢٨١.

والنخلة: إذا لم تحملًا حيًّا<sup>(١)</sup>.

٢٠- أدا

تقول: أدا اللين يأدو أدواء، وأدي أدِيًا، ومعناه: خسر ليروب، وأدوت في مشي أدو أدواء، وهو مشي بين المشيين ليس بالسريع ولا بالبطيء<sup>(٢)</sup>.

٢١- جرى

يقال: جرى الماء والدم ونحوه: جريًا وجريّة وجريانًا، وأما إذا كان للفرس فتقول: جرى جريًا وجرياء<sup>(٣)</sup>.

٢٢- حذى

تقول: أحذيت الرجل حذاءً من العطية، وحذوت النعل بالنعل حذوًا، ومنه حذوته: إذا جلست بحذاءه وحذى النبيذ اللسان فهو يحذيه حذاءً<sup>(٤)</sup>.

٢٣- خزي

تقول: خزي الرجل يخزي خزيًا من الهوان، وخزي يخزي خزية: من الاستحياء<sup>(٥)</sup>.

٢٤- صبي

تقول: صبي الرجل يصبر صبورًا وصبرة من اللهر، فأما إذا كان من حداثة السن فتقول: صبي يصبي صبا وصباء<sup>(٦)</sup>.

٢٥- قذى

يقال: قذت عينه قذى قذيا وقذيت: إذا ألقت القذى، وقذيت قذى: إذا صار فيها القذى، ويقال: أقذيتها إقذاء: إذا ألقيت فيها القذى، وأما إذا أخرجه منها فيقال: قذيتها قذنية<sup>(٧)</sup>.

(١) القاصص ٢٨٦.

(٢) لسان العرب (لنا) ٢٤/٢٤.

(٣) لسان العرب (جرى) ١٤٠/١٤.

(٤) القاصص ٢٨٦-٢٨٧.

(٥) القاصص ٢٨٢.

(٦) ذيل قصص ثعلب ١٠ وانظر المقوم والممعد ٢١.

(٧) القاصص ٢٨٢.

## ٢٦- قرى

نقول: قرَّيت الضيف أقرَّيه قرَّيٌّ وقرَّاءٌ من الكرم، وأما إذا كان من الامتلاء والجمع، نحو: قرَّيت الماء في الخوض فمصدره القرَّيُّ، نقول: قرَّيت الماء قرَّيًّا، ونقول أيضاً، قروت الارض والشَّيء إذا تتبعته من أرض إلى أرض، فأنا أقرَّوه قرَّوًّا<sup>(١)</sup>.

## ٢٧- هدَى

نقول: هدَّيت العروس إلى زوجها هدَّاءً، وهدَّيت الرجل في الدين هدَّيًّا، وهدَّيت الضالة أمَّهها هدَّايةً<sup>(٢)</sup>.

وقد يبلغ الأمر في هذا الباب إلى حد أنها قد تصل إلى معنى مضاد للمعنى الأول (أضداد)، ففي قوله تعالى «إن لك في النهار سبْحاً طويلاً»<sup>(٣)</sup> فالسبح في هذه الآية معناه الاضطراب وهو السكون أيضاً<sup>(٤)</sup>.

ونقول: هوى الشيء هَوًىً بالضم: إذا صعد، وهوى هَوًىً بالفتح: إذا هبط<sup>(٥)</sup>.

وقد تتحد المصادر في البناء مع اختلاف المعنى، نقول راس الأسد رَؤساً: إذا تبخر، ونقول: راس الرجل يروس رَؤساً: إذا أكل وجود<sup>(٦)</sup>. ومن هذا: دبل الشيء يدبُّله ويدبُّله دَبلاً: إذا جمعه كما تجمع اللقمة بالأصابع، ودبَّل اللقمة يدبُّلها ويدبُّلها دَبلاً أيضاً، ونقول: دبَّل الأرض يدبُّلها دَبلاً<sup>(٧)</sup>.

وفي (ذبل) ورد قول العرب: ذبل النبات والغصن والإنسان يدبُّل ذَبلاً وذَبُولاً: إذا دق بعد الرِّي وكذلك ذبُّل بالضم، ويقال: ذبُّل فوه ذَبُولاً<sup>(٨)</sup>.

وفي الفعل (وقع) يقال: وقع الشيء مَوْقَعَةً، والعرب تقول: وقع ربيع في الأرض

(١) القسبيج ٢٨٥.

(٢) مجالس ثعلب ٥٧٩/٢.

(٣) المزمّل ٧٣/٧.

(٤) مجالس ثعلب ٤٠٢/٢ وانظر لسان العرب ٤٧٠-٤٧١ والتفسير الكبير للرازي

١٧٧/٣.

(٥) ذيل فصيح ثعلب ٧.

(٦) لسان العرب (ويس) و(ريس) ١٠٢/١.

(٧) لسان العرب (دبل) ٣٣٤/١١.

(٨) لسان العرب (دبل) ٢٥٥/١١.

يقع وقوعاً لأول مطر يقع في الحريف، ويقال: سمعت لحوافر الدواب وقعاً وقوعاً، كما يقال: وقع به ما كره وقوعاً ووقيعاً<sup>(١)</sup>.

ونقول: عرضت الكتاب والجند عرضاً، وكذلك: عرضت الجارية على البيع عرضاً<sup>(٢)</sup> وفي الفعل (قر) نقول: قد قر يومنا يقر قرأ، ويوم قار وقراً، وليلة قارة وقرة، والقُر والقرة: البرد<sup>(٣)</sup> والقَطْب قطب الشراب، وهو مزجه، والقَطْب أيضاً مصدر قَطَب: إذا عبس، وقَطَب ما بين عينيه، والقَطْب أيضاً مصدر قَطَب العِذْل: إذا ربطه<sup>(٤)</sup>. ونقول: جَلَوْتُ العروس جَلوةً، وجَلَوْتُ السيف جَلَاءً، وجلا القوم عن منازلهم جَلَاءً أيضاً<sup>(٥)</sup>.

وبعد هذا فإننا نستطيع أن نقول إن الدلالة تؤثر في بعض الأحيان في بناء المصدر، وأحياناً يؤثر هذا البناء في الدلالة نفسها، أي أن التأثير متبادل بينهما، وفي بعض الأحيان لا يقع تأثير متبادل بينهما.

(١) لسان العرب (وقع) ٤٠٢/٨-٤٠٣-٤٠٧/٨.

(٢) الفصح ٢٨٥.

(٣) الفصح ٢٨٤.

(٤) المثلث لابن السيد البطلاني ٣٠٤/٢.

(٥) الفصح ٢٨١.



## الختام

بعد الانتهاء من هذا البحث المضمني فإنني أستطيع أن أقول إن نتائج البحث لم تكن قليلة، بل إنها كثيرة متنوعة، ولا بد أن كل من يقرأ هذا البحث سيحتر عليها في ثباتها، وبعض النتائج من الممكن عده في باب النتائج الكبيرة، وبعضها نتائج فرعية، وهي مجملها موجودة في أبواب البحث موزعة فيه، لا يكاد يخلو منها فصل حتى لو كان هذا الفصل صغيراً، وتدرج فيما يلي قائمة منها:

١- فيما يخص مصادر الأفعال الثلاثية المجردة فقد وجدنا أن إحصائيات القدامى والمحدثين كانت إحصائيات قاصرة، إذ لم تحط بالأوزان التي جاءت عليها هذه المصادر إحاطة عامة، وقد كشف هذا البحث عن أكثر من ثلاث وعشرين وزناً جديداً لم يذكرها المستشرق W. Wright الذي يَعدُّ صاحب أكبر عدد من الصيغ بين القدامى والمحدثين فقد استترك هذا العالم على القدماء عشرة أوزان جديدة عثر عليها من خلال متابعتهم للاستعمال العربي في المعاجم العربية، حيث بلغ مجموعها عنده أربعة وأربعين وزناً، ولما انتهينا من استقراء الاستعمال العربي في هذه المعاجم وجدنا أن ما عثر عليه المستشرق Wright كان ناقصاً إلى حدٍّ مُخِلٍّ، لأن الأوزان التي عثرنا عليها بلغت سبعة وستين

ومي

[illegible]

٢- إن المحاولات التي قام بها السابقون لحصر هذه الأوزان الكثيرة في زمر قياسية تخضع للدلالة أحياناً وللتكوين الصوتي للفعل أحياناً أخرى لم تكن ذات حكم قاطع، حيث تبين أن الفعل الواحد قد تصل الصيغ المصدرية التي يقبلها إلى ثلاث عشرة صيغة، تستعمل بالدرجة نفسها من القوة والدلالة على المصدر كما رأينا في الفعل هلك وغيره، وفي هذه النتيجة دلالة أكيدة على أن مصادر هذه الأفعال لا يمكن أن تكون مقيسة.

٣- إن الأفعال الثلاثية المحتلة لا تختلف عن الصحيحة إلا إختلافاً يسيراً من حيث الأوزان التي تأتي عليها مصادرهما وهذا الخلاف يتأتى من طبيعة الاختلاف الصوتي بين الصحيح والمحتل.

٤- لقد عملت قوانين التطور اللغوي على تطوير بعض الصيغ والأوزان التي لم تكن موجودة أصلاً فقد عمل قانون القياس الخاطيء على إيجاد أوزان: تعال وتعل وتعل وتعل، وهي أوزان طارئة لم تكن لتدخل الاستعمال لولا هذا القانون، وقد فسرنا هنا في موضعه.

٥- تشابه بعض أوزان العربية مع بعض أوزان المصدر في أخواتها من اللغات السامية فالوزن (مفعَل) هو الوزن القياسي الوحيد الذي اتخذته اللغة السريانية مع إجراء بعض التغيير الذي يتطلبه نظامها الصوتي، حيث أنها حولت هذا الوزن إلى (mef<al) وهو ما يقابل المصدر الميمي في اللغة العربية، وأما الوزن فِعال، وما تطور عنه من أوزان في العربية فهو يقابل الوزن (p<ō) في العبرية والوزن القياسي الثاني في العبرية وهو (pā<ō) يقابل الوزن العربي (فَعَال)، وقد أثبتنا هذا في مكانه من البحث. وأثّرنا هناك إلى حقائق منها أن أوزان المصدر في العبرية هي نفسها أوزان المصادر في الكنعانية واليونانية وغيرها من اللهجات الفينيقية.

٦- كما تختلف بعض اللغات السامية عن العربية من حيث أوزان مصادرهما إختلافاً واضحاً كالحبشية التي تتميز في أن المصدر فيها يصاغ على زنة فعل الأمر مع إضافة اللاحقة [t] (ō) في آخره ما عدا مصدر (فعل) الجرد الذي يتخذ صيغة قياسية واحدة وهي صيغة (fa<ī) وتقابل صيغة (فعل) التي تستعملها العربية وزناً مشهوراً في أوزانها، وكذلك وزن المعتل الفاء الذي يشبه الوزن (عَلَة) في العربية وهو ما نجد في العبرية أيضاً.

٧- انفردت العربية عن غيرها من اللغات السامية من حيث هذا التعدد الكبير في صيغ أوزان المصدر ولم تشاركها في ذلك إلا السبئية والقنانية وقد حاولنا تفسير ذلك في أن العربية التي عاشت أطول مدة حية نشطة قد استمدت من لهجات كثير من القبائل العربية ووقعت تحت تأثير قوانين التطور اللغوي مدة طويلة جداً.

٨- كما انفرد هذا البحث بدرس العلاقة بين المصدر والقياس حيث نفى هذا البحث وجود سمت قياسي واحد تتخذه العربية، حتى أن بعض الأفعال قد اتخذ أكثر من عشرة أوزان لمصدره مما ينفي أن يكون المصدر في اللغة قياسياً.

٩- وقمّ البحث كذلك اجتهاداً جديداً بخصوص العلاقة بين المصدر والدلالة،





## المصادر والمراجع



## المصادر والمراجع

### المصادر والمراجع العربية

- ١- أبحاث في اللغة العربية للدكتور داود عبده، مكتبة لبنان-بيروت ١٩٧٣.
- ٢- الإبدال لابن السكيت - تحقيق الدكتور حسين شرف - القاهرة ١٩٧٨ م
- ٣- أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية للدكتور صلاح الدين صالح حسنين - رسالة دكتوراة دار العلوم - القاهرة - مخطوط على الآلة الكاتبة.
- ٤- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي لوسمية المنصور، مطبوعات جامعة الكويت بالكويت ١٩٨٤.
- ٥- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب-بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط١ ١٩٨٧ م.
- ٦- أثر الدلالة النحوية واللغوية لعبد القادر السعدي، مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية ط١ ١٩٨٦ م.
- ٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - تحقيق الدكتور مصطفى النحاس، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٧-١٩٨٩.
- ٨- الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها للدكتور علي العناني وآخرين ط القاهرة ١٩٣٥ م.
- ٩- أساس البلاغة لجار الله الزمخشري - تحقيق عبد الرحيم محمود - دار المعرفة، بيروت ١٩٨٢.

- ١٠- أسرار النحو لابن كمال باشا- تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد- دار الفكر، عمان.
- ١١- أسس علم اللغة الماريني- ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر- عالم الكتب ط٣ ١٩٨٧.
- ١٢- الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية- بيروت ط١، ١٩٨٤.
- ١٣- الاشتقاق لابن دريد الأزدي- نشره محمد عبد المنعم خفاجي عن المستشرق الألماني فرديناند مستفيلد بمدينة جيتنجن بألمانيا سنة ١٨٥٤.
- ١٤- الاشتقاق لعبد الله أمين- القاهرة ١٩٥٦.
- ١٥- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، القاهرة ١٩٤٩.
- ١٦- أصوات اللغة- للدكتور عبد الرحمن أيوب- القاهرة، ١٩٦٨.
- ١٧- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة ط١ بيروت ١٩٨٥.
- ١٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم- لأبي عبد الله بن خالويه- مكتبة الهلال بيروت ١٩٨٥.
- ١٩- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس- تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبوعات وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية- بغداد ١٩٧٧.
- ٢٠- الأفعال للسرقسطي- تحقيق الدكتور حسين شرف- مراجعة الدكتور محمد مهدي علام مطبوعات مجمع اللغة العربية- القاهرة ١٩٧٥.
- ٢١- الأفعال لابن القطاع ط١ ١٩٨٣ عالم الكتب/بيروت.
- ٢٢- الأفعال لابن القوطية، تحقيق علي فودة، القاهرة ١٩٥٢.

- ٢٣- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل الساقى، القاهرة ١٩٧٧.
- ٢٤- إملأ ما من به الرحمن- لأبي البقاء العكبري- دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١ ١٩٧٩.
- ٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- ٢٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت ١٩٨٠.
- ٢٧- الإيضاح في شرح المفصل- ابن الحاجب النحوي- تحقيق الدكتور موسى بني العلي مطبعة العاني- بغداد.
- ٢٨- البحر المحيط- لأبي حيان الأندلسي- مطابع النصر الحديثة الرياض ١٩٨٣ م. مصورة عن طبعة دار السعادة ١٣٢٨ هـ.
- ٢٩- بحوث ومقالات في اللغة، الدكتور رمضان عبدالقواب، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨.
- ٣٠- البندور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبدالفتاح القاضي، مطبوعات مصطفى البابي الحلبي- مصر ط١/ ١٩٥٥.
- ٣١- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، لبنان ١٩٧٢.
- ٣٢- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق عبدالسلام فراج، الكويت ١٩٦٥.
- ٣٣- تاريخ اللغات السامية، أ، ولفنسون، دار العلم بيروت/ لبنان ط١/ ١٩٨٠.

- ٣٤- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان- ابن مكي الصقلي- تحقيق الدكتور عبدالعزيز مطر- دار المعارف مصر.
- ٣٥- تصحيح التصحيف وتحريير التحريف- ابن أيلك الصفدي- تحقيق الدكتور السيد الشرقاوي، مراجعة الدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي/ القاهرة.
- ٣٦- تصريف الأسماء والأفعال- الدكتور فخر الدين قباوة- مطبوعات جامعة حلب ط٢ ١٩٨١/.
- ٣٧- التطور اللغوي- مظاهره وعلمه وقوانينه- الدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي القاهرة ط٢/ ١٩٩٠.
- ٣٨- التطور النحوي- للمستشرق برجستراسر- ترجمة الدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨٢.
- ٣٩- تفسير الطبري المعروف بجامع البيان في تفسير القرآن- لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري- دار المعرفة/ بيروت ١٩٨٦، مصورة عن الطبعة الأولى المطبوعة بالمطبعة الأميرية في بولاق ١٣٢٣هـ.
- ٤٠- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي- دار إحياء التراث العربي/ بيروت.
- ٤١- التكملة والذيل والصلة للحسن بن محمد الصغاني- تحقيق عبدالحليم الطحاوي- القاهرة- ١٩٧٠.
- ٤٢- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لعبدالله بن بري تحقيق وتقديم مصطفى حجازي-مراجعة العلامة علي النجدي ناصف- مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط١/ ١٩٨٠.
- ٤٣- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، حققه الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل بإريد ط١/ ١٩٨٤.

- ٤٤- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.
- ٤٥- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) دار صادر/بيروت.
- ٤٦- حاشية الجاربردي لابن جماعة ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط/عالم الكتاب بيروت/ط٣/١٩٨٤.
- ٤٧- حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل للسجاعي، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٤٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/دار احياء الكتب العلمية بالقاهرة، بدون تاريخ.
- ٤٩- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق العلامة علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢/١٩٨٣ م.
- ٥٠- حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة، تحقيق العلامة سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة/بيروت ط٤/١٩٨٤.
- ٥١- الحماسة البصرية لعبد الدين علي بن أبي الفرج البصري/تحقيق د. عادل جمال، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة ١٩٨٧.
- ٥٢- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، حققه محمد علي النجار، دار الهدى/بيروت ط٢، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٥٣- الدر اللقيط من البحر المحيط، لتاج الدين الحنفي، بهامش البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة في الرياض ١٩٨٣.
- ٥٤- دراسة الصوت اللغوي، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٩١.
- ٥٥- دراسة في صيغتي فعل وأفعل للدكتور أحمد علم الدين الجندي، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٧/٤.

- ٥٦- دقائق التصريف للقاسم بن محمد المؤدب تحقيق د. أحمد ناجي القيسي ،  
مطبوعات المجمع العلمي العراقي ببغداد ١٩٨٧.
- ٥٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، حققه الشيخ محمد حسن آل  
ياسين، بيروت ١٩٨٢.
- ٥٨- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة- الهيئة العامة لشؤون  
المطابع الأميرية ١٩٧٤.
- ٥٩- ديوان الأعشى-ميمون بن قيس، تحقيق د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة  
ط٧-بيروت ١٩٨٣.
- ٦٠- ديوان امرئ القيس- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة ط٤،  
بنون تاريخ.
- ٦١- ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، طباعة الشركة  
التونسية للتوزيع ١٩٧٦.
- ٦٢- ديوان جرير تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، بنون تاريخ.
- ٦٣- ديوان جميل بثينة، تحقيق د. حسين نصار/ القاهرة ١٩٦٧.
- ٦٤- ديوان الخطيفة- برأوية ابن السكيت وشرحه، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه،  
مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/ ١٩٨٧.
- ٦٥- ديوان ذي الرمة-غيلان بن عقبة العدوي، بشرح أبي نصر الباهلي صاحب  
الأصمعي ، ورواية أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق د. عبد القدوس أبو  
صالح، مؤسسة الإيمان/ بيروت ط٢ ١٩٨٢.
- ٦٦- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايرت، بيروت، ١٩٨٠.
- ٦٧- ديوان الشماخ بن ضرار الديباني، حققه صلاح الدين الهادي، دار  
المعارف/مصر ١٩٧٧.

٦٨- ديوان عدي بن الرقاع العامري، رواية أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب- تحقيق الدكتور نوري القيسي الدكتور حاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي/بغداد ١٩٨٧.

٦٩- ديوان الفرزدق، شرحه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٠- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت/بلا تاريخ.

٧١- ديوان كثير عزة، جمعه وحققه الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٧١.

٧٢- ديوان كعب بن زهير، حققه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧.

٧٣- ديوان المتلمس (ضمن كتاب شعراء النصرانية) للأب لويس شيخو، مكتبة الآداب بالقاهرة، بلا تاريخ.

٧٤- ديوان مجنون ليلى، جمعه وحققه عبدالستار أحمد فراح مكتبة مصر بالقاهرة ١٩٧٩.

٧٥- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٦٢.

٧٦- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف القاهرة ط٢/ ١٩٨٥.

٧٧- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥ مصورة عن مطبعة دار الكتب.

٧٨- ذيل فصيح ثعلب، مرقع الدين أبي محمد عبداللطيف البغدادي، نشره الأستاذ محمد عبدالمنعم خفاجي- القاهرة ط١ ١٩٤٩.

- ٧٩- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني- للسيد محمود الآلوسي  
البغدادى، نشره العلامة محمود شكري الآلوسي- دار احياء التراث العربي  
بيروت-لبنان.
- ٨٠- السبعة في القراءات-ابن مجاهد- تحقيق د. شوقي ضيف- دار  
المعارف-القاهرة/ط٢، بدون تاريخ.
- ٨١- سر صناعة الإعراب- لأبي الفتح بن جني - تحقيق د. حسن هنداوي- دار القلم  
دمشق ط١، ١٩٨٥.
- ٨٢- السماع والقياس- أحمد تيمور باشا- القاهرة ١٩٥٥.
- ٨٣- شذا العرف في فن الصرف- للشيخ أحمد الحملاوي، مطبعة البابي الحلبي بمصر  
ط١٦/١٩٦٥.
- ٨٤- شرح أبيات سيويه لابن أبي سعيد السيرافي، حققه محمد علي  
سلطاني- دار المأمون للتراث/دمشق، ١٩٧٩.
- ٨٥- شرح أبيات سيويه- لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم  
الكتب، بيروت ط١ ١٩٨٦.
- ٨٦- شرح أشعار الهلليين للسكري، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مطبعة دارالعروبة/  
القاهرة.
- ٨٧- شرح الشافية لرضي الدين الاستربادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزقزاق  
ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية/بيروت ١٩٧٥.
- ٨٨- شرح القصائد العشر للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد/ القاهرة  
ط١/١٩٦٢.
- ٨٩- شرح الكافية لرضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢.

- ٩٠- شرح المعلقات السبع لأبي عبدالله الزوزني، دار الجيل/بيروت ط٢ ١٩٨٧.
- ٩١- شرح المفصل لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- ٩٢- شعراء النصرانية للأب لويس شيخو، مكتبة الآداب بالقاهرة، بلا تاريخ.
- ٩٣- الصرف الواضح لعبد الجبار علوان النائلة، مطبوعات جامعة الموصل بالجمهورية العراقية ١٩٨٨.
- ٩٤- طلابع البشر في توجيه القراءات العشر لمحمد الصادق القمحاوي، بدون مكان طبع بدون تاريخ.
- ٩٥- العربية الفصحى، لهنري فليش، ترجمة د. عبدالصبور شاهين/بيروت ١٩٦٦.
- ٩٦- علم الصرف، دراسة وصفية د. محمد أبو الفتوح شريف/ القاهرة ١٩٨٥.
- ٩٧- علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة بالقاهرة، بدون تاريخ.
- ٩٨- العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر الأندلسي، تحقيق د. زهير غازي زاهد والدكتور خليل العطية، بيروت ١٩٨٥.
- ٩٩- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي الخزومي ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية ١٩٨٠ وما بعدها.
- ١٠٠- الفتح على أبي الفتح محمد بن أحمد بن فورجة، مطبوعات وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية بغداد ط٢/ ١٩٨٧.
- ١٠١- الفرائد القوالي على شواهد الأمالي للمرتضى للشيخ محسن آل الشيخ، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف ط١/ ١٩٦٦.
- ١٠٢- الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. علي زوين، مطبوعات الأوقاف ببغداد، بدون تاريخ.

- ١٠٣- الفرق بين الضاد والظاء لأبي القاسم الزنجاني، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلى، مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية ١٩٨٣.
- ١٠٤- فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبدالنواب، مطبعة الخانجي بالقاهرة ط٣/ ١٩٨٧.
- ١٠٥- الفصيح لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور. عاطف مدكور، دار المعارف بمصر ١٩٨٤.
- ١٠٦- الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣/ ١٩٨٣.
- ١٠٧- فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني تحقيق د. خليل العطية، بغداد ١٩٧٩.
- ١٠٨- فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان ترجمه الدكتور. رمضان عبدالنواب مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٧.
- ١٠٩- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الهامى، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية بغداد ١٩٨٣.
- ١١٠- في قواعد الساميات للدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/ ١٩٨٣ م.
- ١١١- في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري للدكتور يحيى القاسم، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، اردن ١٩٨٤.
- ١١٢- القاموس المحيط للفيروزآبادي، مصر ١٣٤٤ هـ.
- ١١٣- قاموس الأفعال العبرية، عبري/عربي، وضعه م. ضباعي (مصور عن معجم الأفعال العبرية الذي وضعه الدكتور علي العناني في كتاب الأساس) مكتبة لبنان/بيروت ١٩٧٥.
- ١١٤- قواعد اللغة العبرية للمبتدئين، للدكتور رشاد الشامي، القاهرة ١٩٧٨.

- ١١٥- القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ١٣٥٣هـ.
- ١١٦- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- ١١٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان/مؤسسة الرسالة/بيروت ط٢/١٩٨١.
- ١١٨- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري دار المعرفة/بيروت، بدون تاريخ.
- ١١٩- لسان العرب لابن منظور، دار صادر/بيروت ١٩٥٥.
- ١٢٠- لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية، للدكتور ضاحي عبدالباقي، القاهرة، ١٩٨٥.
- ١٢١- لغة هذيل للدكتور عبدالجواد الطيب، القاهرة، بدون تاريخ.
- ١٢٢- اللهجات العربية في معجم لسان العرب، دراسة صوتية للسيد محمد سليمان العيد، رسالة دكتوراة بجامعة عين شمس ١٩٨٤.
- ١٢٣- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، صالحة راشد آل غنيم، مكة المكرمة ط١/١٩٨٥م.
- ١٢٤- لهجة قبيلة أسد لعلي ناصر غالب، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨٩.
- ١٢٥- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن القيراوني، تحقيق الدكتور رمضان عبدالنواب والدكتور صلاح الدين الهادي، دار المعرفة بالكويت ١٩٨٢.
- ١٢٦- المبدع الملخص من الممتع، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى النحاس مكتبة الأزهر بالقاهرة ١٩٨٣.
- ١٢٧- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٨٦.
- ١٢٨- متن الشافية وشرحها للجاربردي، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط عالم الكتب ط٣، بيروت ١٩٨٤م.

- ١٢٩- المثلث لابن السيد البطليوسي، تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي، مطبوعات  
وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية-بغداد ١٩٨١.
- ١٣٠- مجالس ثعلب-لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف  
القاهرة ١٩٨٠.
- ١٣١- مجالس العلماء-لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي  
بالقاهرة ط٢ ١٩٨٣.
- ١٣٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح بن جني  
تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقه، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية  
بالقاهرة ١٩٦٩.
- ١٣٣- مختار الصحاح، للرازي، مصر، ١٩٣٩.
- ١٣٤- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشره  
برجستراسر، دار الهجرة، بدون تاريخ.
- ١٣٥- المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة للدكتور صلاح الدين حسنين، دار  
الاتحاد العربي، القاهرة، ط١/ ١٩٨١.
- ١٣٦- المدخل إلى علم اللغة، للدكتور رمضان عبدالقواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٢/  
١٩٨٥.
- ١٣٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها-للجلال الدين السيوطي، نشره محمد أحمد جاد  
المولى وآخرين، دار الفكر-بيروت- بدون تاريخ.
- ١٣٨- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، دمشق، ١٩٨٦.
- ١٣٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد الفيومي،  
القاهرة-١٢٨١هـ.

- ١٤٠- معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور عبدالأمير محمد الورد، علم الكتب، بيروت ط١/ ١٩٨٥ م.
- ١٤١- معاني القرآن للفراء- عالم الكتب- بيروت، ط٢/ ١٩٨٠ م.
- ١٤٢- معجم شواهد النحو الشعرية- للدكتور حنا حداد، الرياض ١٩٨٤.
- ١٤٣- معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة/بيروت ١٩٦٠.
- ١٤٤- معجم مصطلحات النحو العبري/عبري عربي- للدكتور سعيد العكش، القاهرة، بدون تاريخ.
- ١٤٥- معجم النحو، لعبد الغني الدقر/بيروت ط٢- ١٩٨٢.
- ١٤٦- المفتاح في الصرف- لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق الدكتور علي الحمد/موسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧ م.
- ١٤٧- المفصل لجار الله الزمخشري، نشره محمد بدر الدين النعساني الحلبي/بيروت، بدون تاريخ.
- ١٤٨- المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية، لمحمد عطية الإبراشي ورفاقه، القاهرة ١٩٣٥ م.
- ١٤٩- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالحالقي عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة- بدون تاريخ.
- ١٥٠- المقرب-لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق الدكتور أحمد عبدالستار الجوراني، والدكتور عبدالله الجبوري، مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية-بغداد- ١٩٨٦.
- ١٥١- الممدود والمقصود، لأبي الطيب الوشاء، حققه وقدم له الدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي-القاهرة ١٩٧٩ م.

١٥٢- المنصف-لأبي الفتح بن جني- تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٥٣- المنقوص والممدود-للفراء- تحقيق عبدالعزيز الراجكوتي، دار المعارف-القاهرة، ١٩٧٧.

١٥٤- منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره البحر المحيط في ضوء علم اللغة المعاصر-الدكتور يحيى القاسم- رسالة دكتوراه- بآداب عين شمس ١٩٩٠م.

١٥٥- المنهج الصوتي للبنية العربية-رؤية جديدة في الصرف العربي، للدكتور عبدالصبور شاهين بيروت ١٩٨٠م.

١٥٦- المذهب في القراءات العشر-للدكتور محمد سالم محيسن-مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة-ط٢/ ١٩٨٢.

١٥٧- نزعة الطرف في علم الصرف-لأحمد بن محمد الميداني، دار الآفاق الجديدة بيروت ط١ ١٩٨١م.

١٥٨- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري-نشره علي الصبّاح- دار الفكر-بيروت بدون تاريخ.

١٥٩- نقعة الصديان فيما جاء على فعلان للصاغانى، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٤١١ لغة).

١٦٠- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبدالحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط١/ ١٩٨٥.

١٦١- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود محمد الطناحي- دار احياء التراث العربي-بيروت- بدون تاريخ.

١٦٢- مجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع- لجلال الدين السيوطي، تحقيق  
عبد السلام هارون وعبد العال مكرم- دار البحوث العلمية بالكويت ١٩٧٥ وما  
بعدها.

١٦٣- الوجيز في فقه اللغة، ل محمد الأنطاكي- دار الشرق بسوريا ١٩٦٠م.



## المراجع الأجنبية

- Armbruster, C.H.  
Inita Amharica, An Introduction to Spoken Amharic, Part 1, Grammar, cambridge, 1908.
- Costaz, L.,  
Syriac-English Dictionary, Beirut.
- Danial Jones,  
An Outline of English Phonatices, Cambridge University Press, 7th edition, 1986.
- Gesenius, W.  
A Hebrew and English Lexicon of the old testment, translated by Brown, f., Driver, S.R, and Briggs, C.A. Oxford, 1972.
- Goldberg, N.,  
The New Functional Hebrew-English, English-Hebrew Dictionary, New York, 1958.
- Harper, W.R.  
Elements of Hebrew by An Indactive Method, Chicago & London, 1974.
- Harris, Z.,  
A Grammar of the Phoenician Language, Michigan, 1952.
- Moscati, S.  
An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic languages, 2nd edition, Germany, 1969.
- Palmer,  
Grammar of the Arabic Language, London, 1874.
- Payne Smith, R.,  
Acompendious Syriac Dictionary, oxford, 1985.
- Segal. M.H.  
A Grammar of Mishnac Hebrew, Oxford University Press, 1958.
- Segert, S.  
A Grammar of the phoenician and Ponie, munchen, 1976.
- Weingreen, J.,  
A Practical Grammar for Classical Hebrew, 2nd Edition, Oxford, 1959, Reprinted, 1985.
- Wright, W.  
A Grammar of the Arabic Language, 3rd edition, Beirut, 1974.  
A Comparative Grammar of the Semitic Languages.
- Nebes, Norbert & Lahn, M.  
The Infinitive in Sabaeen and Qatbanian Inscriptions, (Proceeding of the Twenty First Seminar for Arabian Studies, London, 1988, V.1. 18.



## فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>المسألة</u>
٧	المقدمة .....
١٣	- تمهيد .....
١٣	معنى المصدر لغة و اصطلاحاً .....
١٧	<u>الباب الأول</u> .....
١٧	مصادر الأفعال الثلاثية المجردة .....
١٩	- الفصل الأول .....
٢١	وزن قَعْل .....
٢١	- الفصل الثاني .....
٢١	الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها .....
٨٢	- الفصل الثالث .....
٨٢	الأوزان القليلة الاستعمال والنادرة التداول .....
١٣٥	<u>الباب الثاني</u> .....
١٣٥	الأبواب الصرفية المتعلقة بالمصدر .....
١٣٧	- الفصل الأول .....
١٣٩	مصادر الأفعال المعتلة .....
١٣٩	- المثال .....
١٤٢	- الأجوف .....
١٤٧	- الناقص .....
١٥٠	- اللفيف المقرون واللفيف المفروق .....
١٥٣	- الفصل الثاني .....
١٥٣	أبواب تتعلق بالمصدر .....
١٥٢	- المصدر الميمي .....
١٦٠	- المصدر الدال على المرة .....
١٦٢	- المصدر الدال على الهيئة .....
١٦٣	- المصدر المضاف .....
١٦٤	- المصدر المثني .....

١٦٥	..... - المصدر المؤول
١٦٦	..... - المصدر الجامد
١٦٦	..... - المصدر الذي يكون في معنى التعجب
١٦٦	..... - جمع المصدر
١٦٨	..... - مصدر الفعل الثلاثي المضعف
١٧١	..... <b>الباب الثالث</b>
١٧٣	..... - <b>الفصل الأول</b>
١٧٥	..... - المصدر والقياس
١٨٣	..... - اقتران المصدر بالفعل
١٩٣	..... - <b>الفصل الثاني</b>
١٩٣	..... - المصدر وسنن التطور اللغوي
١٩٥	..... - أثر اصوات الحلق في بنية المصدر
١٩٩	..... - أثر القوانين الصوتية في صيغ المصدر
١٩٩	..... * تطور الأسماء والأفعال المعتلة
٢٠٠	..... * المعاملة
٢٠١	..... * قانون الحذقة والمبالغة
٢٠١	..... * قانون القياس الخاطئ
٢٠٣	..... - أثر اللهجات في بناء المصدر
٢٠٧	..... - <b>الفصل الثالث</b>
٢٠٩	..... - المصدر والدلالة
٢٠٩	..... * تعدد المصدر والمعنى واحد
٢١٠	..... * اختلاف المصدر لاختلاف المعنى
٢١٩	..... <b>الخاتمة</b>
٢٢٣	..... <b>ثبت المصادر والمراجع</b>
٢٢٥	..... <b>المصادر والمراجع العربية</b>
٢٤٠	..... <b>المراجع الأجنبية</b>
٢٤٣	..... <b>فهرس الموضوعات</b>
٢٤٥	..... <b>الملخص بالانجليزية</b>

**Abstract**  
**Verbal Nouns / Masadir/ of Tripartit**  
**Verbs in Arabic:**  
**A historical, descriptive study**

This thesis deals with the verbal nouns/ masadir/ of tripartit verbs in Arabic and their relation to analogy/ kiyas/ and the comon usage/sama /. Classical scholars tired to establish a relation once between the form of the verb and its master and another between the meaning of the verb ad its masdar. Such attempts were not conclusive enough to come up with a Final rule to settlt the issue. So, some of them would reject this relation or that saying that the masadir are not formed by analogy.

The study has collected masadir from dictionaries and the books of language , poetry and recitations (of the Qur'an) . Classical scholars decided that the number of forms of masadir of the tripartit verbs in Arabic didn't exceed thirty - four while the Orientatist wright declared that they were not any more than forty - four. The researcher could find more than sixty - five, masdar of the tripartit verbsin Arabic.

The thesis is divided into three parts. The first part consists of three chapters where the first deals with the "form" /fa<sup><</sup>L/ since ot is the assumed form of masdar in Arabic generally accepted by classical scholars for being formed by analogy. The second chapter is dedicated to talk about the known forms of masdar. In the third chapter , some of the rare forms are presented and discussed. The second part is divided into tow chapters.

The first of them deals with the masadir of defective verbs whereas the second talks about some questions related to masadir. The third part has three chapters dealing with the

question of whether the masdar is formed by analogy.

The first chapter talks about the issue of the masdar being related to the verb and the fact that the one verb has more than one masdar. The second chapter focuses on the patterns of linguistic development concerning the masdar. The last chapter is devoted to the issue of meaning . After this final chapter, there is the conclusive chapter which presents the results of the study. Finally , a bibliography of Arabic and foreign books is added .

**Amnih Sālih**



















Bibliotheca Alexandrina



0171190

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)